الجمهـــــورية الجزائـــــرية الديمقـــــراطية الشعبيـــــــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي و البحـــــث العلمـــي
جـــــامعة محـــــمد خيضـــــر – بسكرة –
كـــــلية العلـــــوم الاقتصـــــادية و التجـــــارية و علـــــوم التسييـــــر
قســـــــم : علوم اقتصادية

المـــــــــوضـــــــوع

احلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية
دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)– بوكالة بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخـــــــــصص:مالية و نقود

إعـداد الطـــالـــب:
- **سلطاني خديجة**

الأستاذ الـــمشرف:
- **د/مرغاد لخضر**

رقـــم التسجيـــل:	...../2013
تـــاريخ الإيـــداع	.....

المـــــوسم الجـــــامعي:2012-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطانا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا طاقة ما لا طاقة لنا به و اعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين"

صدق الله العظيم

(سورة البقرة الاية 286)

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى جدتي الحبيبة، إلى أمي و أبي العزيزان.

إلى أختي "نسيمة" و أخوتي " عز الدين" "جمال الدين "

إهداء الياسمين إلى قرة عيني أخي "عبد العزيز"

إلى الأختين "قوراري" حبيبة وجميلة على مساعدتهما في انجاز هذا العمل.

إلى كل دفعة 2013 مالية و نقود.

خديـــــجة.

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله على إتمام هذا العمل المتواضع.

شكر خاص الى الأستاذ المشرف : د/ مرغاد لخضر على توجيهاته فى انجاز هذاالعمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين رافقونا طيلة هذا المشوار.

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
فهرس الأشكال	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الملاحق	V
المقدمة العامة	أ- ب- ج- د
الفصل الأول : نظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية.	06
تمهيد	07
المبحث الأول :. ماهية وسائل الدفع التقليدية .	08
المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع المصرفية.	08
المطلب الثاني:. تعريف وسائل الدفع التقليدية.	10
المطلب الثالث: أشكال وسائل الدفع المصرفية التقليدية.	12
المطلب الرابع : العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع المصرفية.	16
المبحث الثاني :. ماهية وسائل الدفع المصرفية الإلكترونية.	19
المطلب الأول:. مفهوم وسائل الدفع الالكترونية وأهميتها.	19
المطلب الثاني:. أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية.	21
المطلب الثالث: الوسائط المصرفية.	22

المطلب الرابع : مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني. 24

المبحث الثالث:. أنواع وسائل الدفع المصرفية الالكترونية. 29

المطلب الأول: البطاقات البنكية وأنواعها. 29

المطلب الثاني: البطاقات الذكية (Smart Cards). 32

المطلب الثالث: النقود الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية . 36

المطلب الرابع: الشيكات الإلكترونية والمحفظات المالية. 45

خلاصة الفصل الأول 51

الفصل الثاني : تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية . 52

تمهيد 53

المبحث الأول: العوامل المساعدة على وسائل الدفع الإلكترونية 54

المطلب لأول: ظهور البنوك الإلكترونية. 54

المطلب الثاني:. الخدمات المصرفية الإلكترونية. 59

المطلب الثالث: الاستفادة من وسائل الأمان عبر الانترنت. 62

المطلب الرابع : ظهور متطلبات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات . 71

المبحث الثاني :. العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية. 76

المطلب الأول: الجرائم الإلكترونية وأنواعها. 76

المطلب الثاني: مخاطر البنوك الالكترونية. 79

المطلب الثالث: جرائم البطاقات البنكية. 81

المطلب الرابع : الحلول المقترحة والإثبات المصرفي لوسائل الدفع . 84

المبحث الثالث: : مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة. 86

المطلب الأول: نسبة استعمال وسائل الدفع التقليدية. 86

المطلب الثاني: تطور سوق وسائل الدفع الإلكترونية. 87

المطلب الثالث: تطوير طرق معالجة وسائل الدفع التقليدية. 89

خلاصة الفصل الثاني 90

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع في الجزائر ، دراسة حالة BADR ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة – بسكرة – 92

تمهيد 93

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة 94

المطلب الأول:. تعريف بنك الفلاحة و مهامه. 94

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية. 95

المطلب الثالث: موارد وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة 98

المطلب الرابع : نشاطات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة بسكرة. 99

المبحث الثاني: وسائل الدفع في الجزائر. 100

المطلب الأول: . واقع وسائل الدفع التقليدية. 100

المطلب الثاني : مشاكل وسائل الدفع التقليدية و إعادة الاعتبار لها. 101

المطلب الثالث : استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري. 102

المطلب الرابع: تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر. 104

المبحث الثالث: أنواع البطاقات البنكية المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية 107

المطلب الأول: بطاقة GOLD و بطاقة CLASSIC 108

المطلب الثاني : بطاقات التوفير. 108

المطلب الثالث : المقاصة الالكترونية 109

خلاصة الفصل الثالث 111

الخاتمة 112

قائمة المراجع 114

العنـــوان	الصفحـة

المطلب الأول: بطاقة GOLD و بطاقة CLASSIC

المطلب الثاني : بطاقات التوفير.

المطلب الثالث : المقاصة الالكترونية

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة المراجع

شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس الأشكال	–
فهرس الجداول	–
مقدمة	أ–ب–ج – د
الفصل I: مفاهيم عامة حول البنوك الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية..	6
تمهيد	7
المبحث الأول: نظرة عامة حول البنوك الإلكترونية.	8
المطلب 1: نشأة وتعريف البنوك الإلكترونية	8
المطلب 2: أصناف البنوك الإلكترونية	12
المطلب 3: أهمية البنوك الإلكترونية	16
المطلب 4: متطلبات البنوك الإلكترونية وواقعها.	17
المطلب 5: مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية	22
المبحث الثاني: آلية الصيرفة الإلكترونية	24
المطلب 1: مفهوم الصيرفة الإلكترونية وتطورها عبر التاريخ	24
المطلب 2: مميزات الصيرفة الإلكترونية وأصنافها	26
المطلب 3: الخدمات المصرفية الإلكترونية.	28
المطلب 4: التحويل المالي الإلكتروني	33
المطلب 5: مخاطر الصيرفة الإلكترونية	35
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل II: العمليات المصرفية الإلكترونية.	38
تمهيد	39
المبحث الأول: التجارة الإلكترونية.	40
المطلب 1: تعريف وتاريخ التجارة الإلكترونية	40
المطلب 2: أنواع ومراحل التجارة الإلكترونية	43
المطلب 3: مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية.	52
المطلب 4: مشاكل وتحديات التجارة الإلكترونية	57
المبحث الثاني: التسويق الإلكتروني	66
المطلب 1: مفهوم التسويق الإلكتروني	66

لمطلب 2: السمات الأساسية للتسويق الإلكتروني	67
المطلب 3: مزايا وعيوب التسويق الإلكتروني	69
المطلب 4: أهداف التسويق الإلكتروني.	70
المطلب 5: المزيج التسويقي الإلكتروني	71
خلاصة الفصل الثاني	73
الفصل III: دور البنوك الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية.	74
تمهيد	75
المبحث الأول: وسائل الدفع الإلكتروني.	76
المطلب 1: أنظمة وسائل الدفع الإلكتروني	76
المطلب 2: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني.	79
المطلب 3: البطاقات المصرفية والجهات المصدرة لها	83
المطلب 4: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني.	92
المبحث الثاني: المقاصة الآلية.	96
المطلب 1: ماهية المقاصة الآلية.	97
المطلب 2: أهداف نظام المقاصة الآلية.	97
المطلب 3: آلية عمل المقاصة الآلية.	98
لمطلب 4: منافع المقاصة الإلكترونية ومشاكلها.	99
خلاصة الفصل الثالث	101
الفصل VI : دراسة حالة حول واقع البنوك الإلكترونية ودورها في تسهيل العمليات المصرفية في الجزائر بنك الفلاحة التنمية الريفية –وكالة بسكرة–	104
تمهيد	103
المبحث الأول: الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.	104
المطلب 1: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.	104
المطلب 2: أهمية العمل بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر.	111
المطلب 3: الخطوات الأولى للصيرفة الإلكترونية في الجزائر	113
المطلب 4: استعمال وسائل الدفع في الجزائر.	120
المطلب 5: الصيرفة عبر الخط في الجزائر.	123
المبحث الثاني: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–	126

المطلب 1: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه	126
المطلب 2: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	127
المطلب 3: موارد وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة-.	132
خلاصة الفصل الرابع	133
خاتمة	136-134
قائمة المراجع	137
الملاحق	138

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية	30
02	خطوات العمل بالبطاقة الذكية	35
03	عملية الشراء باستعمال النقد الرقمي	41
04	عملية استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها	48
05	آلية عمل الشيك الإلكتروني	49
06	تطور البنوك الالكترونية	55
07	الخدمات المصرفية الإلكترونية	62
08	المفاتيح العمومية والخاصة	65
09	نظام التشفير	67
10	مخطط استبياني يبين عمل مرشحات الحزم	69
11	صورة عن الجدار الناري	70
12	مصدرو ا البطاقات المصرفية	71
13	مقارنة بين تطور البطاقات والشيك في فرنسا (1997 – 2004)	78

14	الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	96
15	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية	97

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع النقود الورقية	10
02	الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر	13
03	مثال التقديرات الخدمات تقدم عبر بعض القنوات المختلفة	61
04	أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات المصرفية .	75

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بطاقة Golde	122
02	بطاقة Classic	123
03	المقاصة الإلكترونية	124

ملخص

يعتبر ظهور تكنولوجية المعلومات والاتصال عامل أدى إلى توليد مصرف الكتروني ، مبدأ العمل فيه يعتمد على هذه التكنولوجيات ، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية ، ورفع كفاءة وأداء الخدمة المصرفية ، وهذا ما سعت إليه الدول المتقدمة لكي تقوم بتخفيض تكاليف العمليات المصرفية التي تتم عبر القنوات الالكترونية مثل: أجهزت الصرف الآلي ونقاط البيع الالكتروني والمقاصة الآلية .و في ظل تفجر الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات و الاتصالات قامت صناعة الخدمات المالية بتوفير نظم و تطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى مما أتاحته هذه التكنولوجيات الحديثة و تحقق لهذه الخدمات طفرة جذب المتعاملين ، و تسهيل أساليب التعامل لهم،فأصبحت وسائل الدفع والسداد تمثل حجر الزاوية لنجاح هذا التطور و ظهور ما يعرف بالبنوك الالكترونية و النقود الالكترونية.

نتج عن النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة و التكنولوجيا المعلومات و الاتصال آثار كبيرة على المصارف و هذا من ناحية أشكال هذه المصارف و أدائها،لذا أصبح من الضروري على الدول العربية تطوير الأساليب المصرفية التقليدية والاستفادة من هذه الوسائل الالكترونية وذلك من خلال تعديل طرق استخدام الوسائل التقليدية.

الجزائر هي الأخرى عرفت تطور في وسائل الدفع بسبب التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال المدفوعات والقيام بإنشاء مشاريع حديثة في القطاع المصرفي ، و محاولة النهوض بجهازها المصرفي ومواكبة هذه التطورات.

الكلمات الأساسية:وسائل الدفع التقليدية و الحديثة، واقع وسائل الدفع في الجزائر ،البطاقات الالكترونية في البنك محل الدراسة.

Résumé

L'émergence des technologies de l'information et le facteur de la communication a conduit à la création de la banque électronique, principe qui dépend de ces technologies de travail, afin de développer des systèmes et moyens de fournir des services bancaires et d'améliorer l'efficacité et la performance du service bancaire, et cela est recherché par les pays développés pour la réduction des coûts des opérations bancaires effectuées par les voies électronique, Exemple : les instruments électroniques et les cartes magnétique et les points de ventes électroniques automatisée, et à la lumière de torche large utilisation des technologies de l'information et des communications a l'industrie des services financiers en fournissant des applications des nouveau réaliser un bénéfice maximal, qui a rendu possible par les nouvelles technologies et vérifier ces boom des services attirer les concessionnaires, et de faciliter les méthodes manipuler, devenant ainsi le moyen de paiement et le paiement est la pierre angulaire de la réussite de ce développement et l'émergence de ce qu'on appelle les banques électroniques et de monnaie électronique .

A entraîné la croissance rapide des moyens de technologie de paiement moderne de 'information et de la communication des effets significatifs sur les banques et d'une forme de main de ces banques et leurs performances, il est donc devenu nécessaire sur les pays arabes de développer des méthodes de la banque traditionnelle et de profiter des moyens électroniques et par

des moyens rectificatif destiné à utiliser les moyens traditionnels .

L'Algérie est également connu dans le développement et de paiement en raison de l'évolution technologique dans le domaine des paiements et de créer un projets modernes dans le secteur bancaire, et d'essayer de promouvoir bancaire machine et faire face à ces évolutions.

Mots clés: les méthodes de paiement traditionnelles et modernes, la réalité et les méthodes de paiement en Algérie, cartes électroniques de la banque à l'étude.

Summary

The emergence of information technology and communication factor has led to the generation of bank-mail, working principle which depends on these technologies, in order to develop systems and means of

providing banking services, and improve the efficiency and performance of the banking service, and this is sought by the developed countries to the reduction of the costs of banking operations conducted through channels electronic, such as: : instruments électroniques to exchange automated POS-mail and automated clearing., and in light of flare extensive use of information technology and communications has the financial services industry by providing the system and new applications achieve maximum benefit, which made possible by these new technologies and check for these services boom attract dealers, and facilitate methods handle them, becoming the means of payment and payment is the cornerstone for the success of this development and the emergence of what is known as electronic banks and electronic money.

Resulted in the rapid growth of the means of payment and modern technology of information and communication significant effects on banks and on the one hand forms of these banks and their performance, so it became necessary on the Arab states develop methods of traditional banking and to take advantage of electronic means and by amending ways to use traditional means .

Algeria is also known in the development and payment methods because of technological developments in the field of payments and to create a modern projects in the banking sector, and try promote banking and keep up with these developments.

Key words: traditional payment methods and modern, the reality and the payment methods in Algeria, electronic cards in the bank under study.

المقدمـة العـامة

يعد التطور المتزايد لشبكة الانترنت وانتشارها ، سببا أساسيا في جعلها تلعب دور المسير الالكتروني لعصر المعلومات ، ومكنها من أن تكون القاعدة الرئيسية للبنوك الالكترنية والتي يقصد بها إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة ، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان ، أو غير ذلك من اعمال المصارف وفي ظل هذه النمط من البنوك لا يكون العميل مضطر للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو مكتبه ويعني هذا تجاوز بعدي المكان والزمان .

و لقد تطورت الأعمال المصرفية الالكترونية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير،مما أثر على التجارة الالكترونية و أدى إلى حجمها التي كانت العامل الأساسي لتطور وسائل الدفع من وسائل تقليدية تعتمد على النقود بالدرجة الأولى و على الورق من الدرجة الثانية ، فظهرت السفتجة و الشيكات التي تعتبر أهم هذه الوسائل للاستعمال الكبير لها، إلى وسائل جديدة تسير الكترونيا و لا وجود فيها للقطع و لا للورق أو الحوالات.

مع هذه التطورات أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التغيرات و بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع فاعتمدت البنوك الجزائرية على التطوير بإدخال العديد من التقنيات الحديثة وكانت وسائل الدفع الحديثة من أهم التطورات التي اعتمدتها البنوك في أعمالها .

ضمن هذه التطورات في وسائل الدفع ، تبرز أهمية إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل يمكن لوسائل الدفع الالكترونية أن تحل محل وسائل الدفع التقليدية؟

و لتسهيل الإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما هي وسائل التقليدية ؟ و المقصود بوسائل الدفع الحديثة ؟
- ما هي العوامل المساعدة و المعرقلة لتطور الدفع الحديثة ؟
- ما مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها وجود الحديثة ؟

فرضيات البحث :

سننطلق في هذه الدراسة بناءا على الفرضيات التالية :

– يتم انجاز معظم الصفقات من خلال وسائل دفع الكترونية و ذالك بين المؤسسات و الأفراد.

– وسائل الدفع الالكترونية تختصر الوقت و تقلل التكاليف.

– إن المشاكل التي تعانيها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور في القطاع المصرفي .

– ساهمت أنظمة الدفع في تحسين الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك و ظهورها يتطلب تنظيمها قانونيا و عالميا.

– لا يمكن اعتبار أنظمة الدفع الحديثة في الجزائر كبديل نهائي لوسائل الدفع التقليدية ، لنقص انتشار الثقافة و الوعي المصرفيين .

أهداف البحث :

نسعى من خلال هذا البحث إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

* توضيح الآثار الايجابية و السلبية الناتجة عن استخدام أنظمة الالكترونية .

* محاولة معرفة الدور الكبير لأنظمة الدفع الالكتروني و مساهمتها زيادة فعالية و أنشطة البنوك .

* كذلك التعرف على واقع ممارسة الوسائل الالكترونية و استعمالها في النظام البنكي الجزائري.

أهمية البحث :

– أصبحت ثورة الإعلام و الاتصال أكثر تأثيرا خاصة في شؤون الحياة اليومية ، ففي البلدان المتقدمة تقوم الأسر و المؤسسات التجارية باستعمال شبكة الانترنت و الوسائل الحديثة بكثرة لأغراض التسوق و تنفيذ بعض العمليات المصرفية ،و تحقيق للبنوك عوائد و أرباح من جهة و تقليل الأخطار من جهة أخرى.

كما ظهرت أهمية البحث في التطور الذي أظهر جرائم الكترونية و كيفية مواجهتها بنوع خاص مستمد من طبيعة تلك الجرائم الجديدة. و في تغيير الطابع التقليدي للبنوك من قبول الودائع و منح الائتمان لتقديم خدمات مصرفية متطورة تعتمد على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال .

دوافع اختيار البحث :

هناك أسباب موضوعية و ذاتية :

أما الموضوعية فهي :

* أهمية الموضوع في حد ذاته لحداثة هذه النظم و البحث في مجال جديد.

* نقص الدراسات التي تناولت موضوع وسائل الدفع الالكترونية.

أما الذاتية فهي :

* الاهتمام بتطور التكنولوجيا و الاتصال خاصة حول موضوع وسائل الدفع الالكترونية .

* التأمل أن نشر هذه الأنظمة الحديثة في بلادنا .

* و كذلك السعي لنشر الوعي المصرفي لدى المواطن بصفة عامة و الطبقة الجامعية بصفة خاصة .

الصعوبات :

* قلة البحوث السابقة و الدراسات في هذا الموضوع و نقص المعلومات المتعلقة بالوسائل الالكترونية.

* محدودية المراجع الحديثة في إطار الموضوع محل الدراسة و قد يعود ذلك إلى حداثة الموضوع أصلا .

* كذلك غياب الثقافة المصرفة الالكترونية في الأوساط الجزائرية و نقص التعامل بها من طرف الأفراد و البنوك معا.

* نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع البحث محل الدراسة.

حدود الدراسة : هناك حدود مكانية وزمانية لهذه الدراسة نجملها في مايلي :

تمت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) – وكالة بسكرة – خلال فترة زمنية 2012– 2013 واختير كعينة من البنوك العمومية التي تتلقى القبول العام والثقة لدى الأفراد ، ولأننا تلقينا أحسن الاستقبال ولأنها تتعامل بالبطاقات المصرفية الإلكترونية .

وسائل جمع البيانات :

اعتمدنا من خلال دراستنا على مختلف الوسائل منها : كتب ، مجلات ، مقالات ، انترنت ... إلخ .لتغذية بحثنا من معلومات متنوعة وهادفة لتحليل إشكالية البحث .

منهج البحث :

لمعالجة موضوع البحث تطلب من استخدام المناهج المعتمدة في البحوث الاقتصادية بصفة عامة وهو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، ويتمثل الأول في عرض مراحل تطور وسائل الدفع التقليدية والالكترونية وأهم البطاقات البنكية ، اما الثاني فيتمثل في دراسة الجانب العملي لوسائل الدفع .

الدراسات السابقة :

مذكرات الماجستير :

– عبد الرحيم وهيبة ،إحلال وسائل الدفع الالكترونية بالتقليدية، في هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على أهم الوسائل الحديثة و دراسة حالة الجزائر ، كما وضحت اهم التطورات الحاصلة في البطاقات البنكية من فترة2001 إلى غاية 2005 ، وكذلك دراسة الجهاز المصرفي الجزائري وأهم تطوراته بصفة عامة.

– لوصيف عمار ، استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، أوضح هذا البحث إلى التجربة الجزائرية وامكانية موكبتها في التطورات الحديثة في نظام المدفوعات .

أهم ما يميز الدراسة : إن أهم اختلاف بين دراستي والدراسة السابقة هي شمولية موضوعي لجميع الخدمات الإلكترونية المقدمة ، من تجارة إلكترونية ، مقاصة إلكترونية ،بنوك إلكترونية وهو موضوع

حديث النشأة وذو أهمية كبيرة بالنسبة للباحثين والقراء.كذلك المحاولة إلى تقديم بنك كعينة للدراسة وإجراء المقابلات للتعرف إلى أهم البطاقات الموجودة ، و كيفية استعمالها رغم نقص الإحصائيات.

هيكل الدراسة :

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي كالتالي :

الفصل الأول نظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية و الحديثة.

قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الوسائل التقليدية من خلال (التطور التاريخي لها ،أنواعها ،أسباب تطورها) وفي المبحث الثاني إلى الوسائل الحديثة وذلك بذكر (المفهوم ، وأهمية الوسائل ،الوسائط الموجود).

أما المبحث الثالث : أنواع الوسائل الحديثة ، من تعريفها و آلية عملها ، مزاياها وعيوبها ، مشاكلها والبطاقات المصرفية ، ومزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني) ، و المقاصة الإلكترونية عن طريق عرض (ماهيتها وآلية عمل المقاصة الإلكترونية ومنافعها).

الفصل الثاني : تقييم وسائل الدفع الحديثة و مستقبل الوسائل التقليدية.

قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تطرق إلى لهذه الوسائل العوامل المساعدة على تطور وسائل الدفع الالكترونية ؛(من ظهور البنوك الالكترونية ، مؤسسات عالمية في مجال المدفوعات، الخدمات

المصرفية الالكترونية ، شبكات الأمان الإنترنت)، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى العوامل المعرقلة نجاح تطور وسائل الدفع الحديثة، (كظهور الجرائم الالكترونية ، ظهور جرائم البنوك الالكترونية، و حجية وسائل الدفع الحديثة) ، فيما يخص المبحث الثالث تناول مستقبل وسائل الدفع القديمة في ظل الوسائل الحديثة،(نسبة استعمال الوسائل التقليدية في أوروبا ، و تطور سوق وسائل الدفع التقليدية ، و تطوير طرق معالجتها).

الفصل الثالث: واقع الوسائل في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ببسكرة.

قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تمهيد المؤسسة من التعريف،و الهيكل ،الموارد والأهداف)، أما المبحث الثاني فتناول وسائل الدفع في الجزائر (واقع الوسائل التقليدية في الجزائر ، مشاكلها، استعمال الوسائل الحديثة في الجزائر ، و تطويرها) ، و المبحث الثالث أهم الوسائل الحديثة في البنك محل الدراسة من (بطاقة Golde، بطاقة Classic، ونظام المقاصة الإلكترونية).

الفصل الأول

تمهيد :

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي يستطيع من خلالها الفرد دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها ، وقد تطورت هذه الوسائل على مر الزمان تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية ،فقد بدأت بنظام المقايضة ، ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية ثم بدأ استخدام النقود الورقية ، وفي الأخير ونتيجة للتقدم التكنولوجي ظهرت الأساليب الإلكترونية التي تحل محل الأساليب التقليدية وسرعان ما انتشرت انتشارا واسعا نتيجة للمميزات التي تحققها سواء للمستفيد أو المصدر أو التاجر.

وسوف نتناول في هذا الفصل أهم وسائل الدفع التقليدية ووسائل الدفع الإلكترونية وأهم الأسباب التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وأخيرا نعرض أهم أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع التقليدية

عرف النشاط الاقتصادي عدة وسائل دفع ، تمكن إجراء الصفقات بسهولة حضيت هذه الوسائل بالقبول الاجتماع لها ، وكانت النقود هي الوسيلة الأولى لإتمام المعاملات التجارية والتي احتلت المرتبة الأولى بحصولها على الثقة ، ثم تأتي بالدرجة الثانية السفتجة ، السندات ، الشيك والتي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث .

المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع المصرفية.

شهد أو يشهد النشاط الاقتصادي والتجاري تطورا مستمرا ويشمل هذا التطور مفهوم النشاط وكذلك الوسائل اللازمة لإتمامه، حيث يعمل كل منهما على تطوير الآخر.

فالتطور في مجال يدفع إلى التطور في غيره من المجالات الأخرى، وهكذا تتكامل حلقات الأنشطة الاقتصادية مع بعضها البعض.ومع استمرار التطور المادي لفترة من الوقت فإنه يؤذي إلى حدوث تطور نوعي في نوعية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها والتعامل فيها ، وإلى حدوث تطور نوعي في وسائل التعامل بالتحول من الوسائل التقليدية إلى وسائل أخرى أكثر تطورا وتقدما.[1] فكانت مرحلة الزراعة ثم مرحلة الصناعة أما الآن فمرحلة المعرفة بمختلف مصادرها وتوجهاتها.[2]

يعتبر اكتشاف الإنسان للنقود ن كما هو الحال بالنسبة لاكتشاف النار والكتابة من الخطوات الأساسية في تطور حضارته. وقد مكنه هذا الاكتشاف من ثم تنفيذ سلوكه الاقتصادي إلى حد بعيد مما كان له أكبر الأثر على التقدم الذي حققه.

وتطور النقود لم يتم دفعه واحدة بل جاء نتيجة لتطور طويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات. فقد مرت النقود بثلاث مراحل هي : [3]

1 – مرحلة الاكتفاء الذاتي: (اقتصاد اللامبادلة) : في هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها ، ولم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى أما التوزيع فقد كان يتم تلقائيا وداخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية السائدة

---

[1] – السيد أحمد عبد الخالق ، **التجارة الالكترونية والعولمة** ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ، مصر ، 2008) ط2 ، ص03.

[2] – آيت زيان كمال ، حورية آيت زيان ، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر** ، "ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الصيرفة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي – خميس مليانة – الجزائر ، بدون سنة للنشر " ص 01 .

[3] – أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، **اقتصاديات العقود والتمويل** ، (دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة ، 2005) ص 05 .

. **2- المبادلات على أساس المقايضة:** مع تقدم الفنون الإنتاجية، يمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها يكفي بالكاد لحفظ حياته ، وانتقل إلى مرحلة جديدة أصبح في إنتاج الفرد أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجته ، فالمقايضة هي مبادلة سلعة أخرى[4] ، وتبين أن المقايضة هي التي مهدت لظهور النقود ، وتعني أيضا مبادلة سلعة بأخرى أو خدمة يخدمه وذلك دون استخدام النقود.[5] ولكن هذه المرحلة تميزت بظهور عيوب وصعوبات آدت إلى الحاجة إى وسيلة أكثر من المقايضة ، وهي الصعوبات هي : [6]

- صعوبة نقل السلع والخدمات .
- صعوبة تحديد نسب التبادل .
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين .[7]

كل هذه الصعوبات جعلت من المتعذر بقاء نظام المقايضة في المبادلات والتي رعت إلى ضرورة البحث عن وسيلة أخرى للتغلب على تلك المعوقات .[8]

3- مرحلة المبادلة النقدية : فاقتصاد المقايضة وأساسه إمكانية تبادل السلع فيما بينها مباشرة يترتب عليه تعدد معدلات المبادلة لحسابية كنتيجة لكثرة السلع الأمر الذي ينبغي معه إدخال وسيط ترد إليه قيم الأشياء المتبادلة . أما المهمة الرئيسية هذا الوسيط فهي تقسيم عملية المبادلة على عمليتين منفصلتين ومتتاليتين . وقد أطلق على هذا الوسيط اسم " النقود" [9] وتقوم هذه الأخيرة بالوظائف التالية : [10]

- النقود كوحدة لقياس لقيمته.
- النقود كوسيلة للتبادل .
- النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة.
- النقود كمخزن للقيمة.

---

[4] – المرجع السابق ، ص 06 .

[5] – مجدي محمد شهاب ، **اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية** ، (دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000) ،ص03.

[6] – أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص ص ، 08-09.

[7] – مجدي محمد شهاب ، مرجع سابق ، ص 03.

[8] – أسامه محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 10.

[9] – المرجع السابق ، ص ص 11، 12.

[10] – رشاد العصار ، رياض الحابي ، **النقود والبنوك** ، (دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان) ، ص ص ، 24، 25 .

فقد كانت النقود عبارة عن نقود سلعية (نظام المقايضة) تم إلى نقود معدنية ، نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين ، ثم دعت الحاجة إلى تطورها إلى نقود ورقية ، وهي ثلاثة أنواع نائبة ووثيقة وإلزامية ، والجدول التالي يبين أنواع النقود الورقية .

الجدول رقم (01) : أنواع النقود الورقية

نقود نائبة	تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة ببنك معين في صورة نقود أو سبائك تعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك.
نقود وثيقة	صكوك تحمل تعهدا من الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغا معينا
النقود الورقية الإلزامية	وهي غير قابلة للصرف بالمعدن النفيس فهي نوعين ، حكومية ، ونقود ورقية مصرفية (بنكنوت)

من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة.

وهكذا شهد العالم تطور مستمر في ماهية الأشياء التي ارتفعت إلى مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات والتخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات ، فمن السلع بصفة عامة استخدام المعادن ومن المعادن على التركيز على الذهب والفضة إلى النقود الورقية ، ثم إلى نقود الودائع ، وذلك قبل أن يشهد العالم هذا التحول الجدري نحو تعميم وسائل الدفع الالكترونية وهي أهم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع .[11]

المطلب الثاني : تعريف وسائل الدفع التقليدية :

[11] – أسامه محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 43 .

يتميز عالم اقتصاد اليوم المعتمد في شكل تبادل عيني ، لأن ذلك يتطلب أن نجري يوميا ملايين العمليات الحسابية المعقدة ، كما يتطلب أن تكون السلع متجانسة ، وكل هذه المشكلات حصل اتفاق بين المجتمعات في أزمة مختلفة على اتخاذ شيء معين يتصف بالقبول العام وله معروف ونطلق عموما اسم وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا.

تعريفها : وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون ، وتدخل في رمزة وسائل الدفع ، إلى جانب النقود القانونية ، تلك السندات التجارية ونشأت القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم.

ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية ففي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة ، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر ، ونضيفه أول على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين التجار.

– ومن جهة أخرى تمثل أدوات للدفع العاجل ، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أول .

– هي أدوات تمكن من نقل الاتفاق في الزمن ، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما باتفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل ، فوسيلة الدفع أنما تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا وإعادة استرجاعها في المستقبل .[12]

وقد عرفها الكاتب Bonneau Thierry : " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات ، التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال" .[13]

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113 من قانون 10– 90 قانون النقد والقرض كما يلي : "تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل .[14]

---

[12] – الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005) ط4، ص ص 31 ، 32 .

[13] - Bonneau Thierry" **Droit Bancaire**" , Edition Montchrestion ,Paris, 1994 , p41 .

[14]– المادة 113 ، قانون النقد والقرض رقم 10–90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، الصادر بالجريدة الرسمية ، العدد 16 ، السنة السابعة والعشرون ، بتاريخ 18 أفريل .

Bonneau .Thierry :" تعتبر وسائل الدفع كل الدفع ، كل الأدوات ، التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة ، تسمح لكل المستخلص بتحويل أموال ."[15]

" على أنها جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المنتهجة والتقنية المستعملة، تسمح لكل شخص بتحويل أموال."[16]

" أنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات خاصة ، بطاقة الدفع ، سند لمر تحويلات بنكية."[17]

المطلب الثالث : أشكال وسائل الدفع المصرفية التقليدية :

تأخذ وسائل الدفع أشكالا عديدة وتحدد عادة الأنظمة التقنية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع وفي الحالات القصوى تعطي موافقتها لاختيار مثل هذه الوسائل في إطار ما يسمى " بمنحة وسائل الدفع ونستعرض فيما يلي إلى أهم الأدوات التي تعيش وسائل دفع .

1- السند لأمر : السند لأمر هو أصلا ورقة تجارية ، تحرر بين شخصيين لإثبات ذمة مالية واحدة إذا هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين يدفع مبلغ معيين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق وعلى أساس هذا التعريف ، يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.[18]

– وهو كتاب يتعهد به شخص أن يدفع مبلغا في أجل معين لشخص معين ، ويكون هذا الورق مرهونا بالنشاط الذي يقوم به الشخص المستلزم بالدين . فهو ورق تجاري وتكفي صحة التجارة لضمانه.[19]

واستند لأمر ويطلق علية السند الأتقي فهو محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية محررة قانونا يتضمن تعهد محررة يدفع مقدار نقدي للمنتقي عند الإطلاع أوفي الموعد المحرر. وأهم ما يميزه عن

---

[15] – Bonneau .Thierry , **" Droit Bancaire** ". Edition Montchrestion , Paris , 1994,p 41.

[16] - Duclos Thierry **," Dictionnaire De la Banque**" , 2° édition Edition SEFI, Bibliothèque National du CANADA , 1999 , p 308 .

[17] – D'loir lauprêtre Catherine , " **Droit Du crédit** " , Edition EUIPSES,Lyon , 1999 , p 11

[18] – الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، مرجع سابق ، ص ، 32 .

[19] – أحمد هني ، **العملة والنقود** ،(ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999) ، ص 70 .

الشيك والكمبيالة نائية أطرافه : المحرر والملتقي، وسمي بالسند الأدنى لقابليته للتحليل دون رضا محررة.[20]

والسند لأمر هو عبارة عن تعهد كتابي من شخص ما بأن يدفع مبلغ معين في تاريخ معين لأمر شخص آخر. والطرق الأول في هذه الحالة مدين والسند الأدنى بالسنة له يمثل خصما من الخصوم (أوراق الدفع) في حين أن الطرق الثاني يسمى المستفيد ويعتبر السند الأدنى بالنسبة له أحد بنود الأصول (أوراق قبض).[21]

2- السفتجة أو الكمبيالة : وهي محرر بمقتضاه يأمر «الساحب"- «المسحوب عليه" يدفع مبلغ معين بتاريخ معين إلى المستفيد .

ساحب : Tireurs .

مسحوب عليه:Tiré .

الملتقي: Bénéficiaire.[22]

- والكمبيالة هي عبارة عن محرر مكتوب وفق شكليات معينة حررها القانون يتضمن أمرا من شخص هو الساحب Drower على المسحوب عليه Dearw .[23]

- هي ورق تجاري مثل السند لأمر ولكنها تسمح بإثبات ذمتين بكتاب واحد ، ولذا تجمع السفتجة ما بين ثلاثة أشخاص عكس السند البسيط الذي يربط ما بين شخصين.[24]

- الكمبيالة عبارة عن أمر صادر من شخص معيين يوجه ذلك الأمر إلى شخص آخر ويسمى الشخص الذي يصدر عنه الأمر إلى الشخص الآخر بالساحب ، أما الشخص الآخر المسحوب عليه أو هو الشخص الذي يوقع على الكمبيالة وتتعهد بالدفع في تاريخ لاحق . أما الشخص أو الطرق المسمى

---

[20]- محمد أحمد سراج ، حسين حامد حسان ، **الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية**، (دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1988) ص ، 45.

[21] - وليد ناجي الحياني ، بدر محمد علوان ، **المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي**، (الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002) الجزء 2 ، ص 196.

[22] - شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008)، ط4 ، ص117

[23] - محمد أحمد سراج ، حسين حامد حسان ، **الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية** ، مرجع سابق ، ص ص 43 ، 44 .

[24] - أحمد هني ، **العملة والنقود** ، مرجع سابق ، ص 71 .

على الكمبيالة لتحصيل القيمة فيسمى المستفيد وقد يكون هو الساحب أو أي طرف آخر يحدده الساحب.[25]

جدول رقم (02) : الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر

الكمبـيالة	**السند لأمـر**
1- فيها ثلاثة أشخاص : الساحب والمسحوب عليه والمستفيد	**1**- فيها شخصان فقط: المتعهد والمستفيد .
2-هي أمر بالدفع معطي للساحب	**2**- هو تعهد بالدفع من قبل المتعهد .
3- فيها قبول بالدفع يضاف إلى أمر الدفع (ولا يلتزم المسحوب عليه بالأمر إلا إذا اقرض عليه وقبله	**3**- لا يحتاج لقبول لأنه هو نفسه – أي سند – تعهد بالدفع .
4 – هي دائما ورقة تجارية .	**4**- هو بالأصل ورقة مدنية ، لكنها تصبح تجارية(تخضع للقانون التجاري) إذا كان أحد طرفيها تاجرا أو إذا كان موضوعها عملية تجارية.

المصدر : شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**

(ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008) ط4 ، ص 119 .

3- سند الرهن : هو أيضا تجارية، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجارة ذلك وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي[26] فإذا وضع تاجر أو منشأة كمية من السلع

[25] – وليد ناجي الحياني ، بدر محمد علوان ، مرجع سابق ، ص ص ، 196 ، 197 .

[26]– الطاهر لطرش ، مرجع سابق ،34 .

في مخزن عمومي مثل المخازن التي توجد في الموانئ أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع فيسلم له صاحب المخزن كتابا يشهد بوجود الكمية كذا من السلعة كذا بالمخزن كذا ، وهنا يكون التاجر وليس له نقود بإمكانه الحصول على النقود في انتصار بيع سلعته وهذا بتسليم شهادة ملكية السلع إلى الذي يمنح له قرضا وهذه الشهادة تسمى سند السند.[27]

– هو وثيقة تسمح برهن البضاعة وتكون ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العمومية[28] والسند لرهن مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى (السند لأمر والكمبيالة) ، يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات.[29]

4– سند الصندوق : هو التزام مكتوب من طرف هذا البنك أو هذه المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ للمقرض) في تاريخ معين (هو تاريخ الاستحقاق) ، ويكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند.[30]

يكون سند الصندوق وسيلة تسمح لبنك أو المنشاة بالحصول على أموال ذات أجل قصير (أقل من 6 أشهر) ومقابل حجز هذه الأموال لمدة ما يدفع البنك فائدة لصاحب السند.[31]

5– السندات العمومية قصيرة الأجل : تشبيه إلى حد كبير سند الصندوق والاختلاف الرئيسي الموجود هو في الجهات التي تصدرها ، وكذلك في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها ، أي سندات غير رسمية.[32]

والخزينة العمومية مصلحة حكومية تسير ميزانية الدولة أي واردات الحكومة ونفقاتها.[33]

---

[27]– أحمد هني ، مرجع سابق ، ص 73.

[28]– شاكر القزوني ، مرجع سابق ، ص 119.

[29]– الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص 35 .

[30] – المرجع السابق ، ص 35.

[31] – المرجع السابق ص 73.

[32] – الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 36 .

[33] – أحمد هني ، مرجع سابق ، ص 74 .

6- الشيك : وهو عبارة عن محرر مكتوب هو الآخر وفق قيود شكلية حددها القانون يتضمن أم أمن الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مقدار من النقود على المستفيد.

والشيك هو صك يتضمن أمرا من شخص يدعى السحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بان يدفع لإذن شخص ثالث هو المتقيد مبلغا نقديا ، وذلك بمجرد الإطلاع وعادة ما يكون المسحوب عليه في الشيك أحد البنوك والتي تقوم بطبع نماذج للشيك يمرر فيه اسم البنك المسحوب عليه بشكل ظاهر .[34] وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية وهو عبارة عن وثيقة

متضمنة أمر بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه وقد يكون شخص معروفا مكتوبا اسمه في الشيك ، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرر لحامله.[35]

وللشيك عدة أنواع خاصة هي :

- **الشيك المسطر :** يتميز بوضع خطيين متوازيين على صدر الشيك ن مهما يترتب عليه امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا إلى بنك يتولى استبقاء المبلغ لحساب هذا العميل.
- **الشيك المعتمد :** وهو شيك محرر بشكل عادي ، فضلا عن أنه يحمل توقيع البنك

المسحوب عليه على صدر الشيك كما يفيد اعتماده مع ذكر التاريخ ، ويترتب على اعتماد الشيك تحميه مقابل الوفاء لصالح الحامل فيصبح الوفاء بالبنك مؤكدا .[36]

- **الشيك المقيد في الحساب :** إذا ورد على الشيك ما يقيد بأن قيمته تقيد في الحساب أو في

---

[34] – عبد الرحيم وهيبة ، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية** ، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 "، ص11 .

[35] – المرجع السابق ، ص ص ، 36 ، 37 .

[36] – عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سابق ، ص 11 .

حكمه أن البنك ملزما بوفائه بطريقه بتسويته في حساب المستفيد وامتنع عليه الوفاء بقيمته نقدا ، فإن فعل تحمل نتيجة ما يقع من ضرر للساحب.[37]

- **الشيك السياحي :** هو بالفرنسية شيك السفر **Le cheque de Voyage** ، وبالإنجليزية شيك المسافة **Traveller's Sh Eck** هو شيك– أي أمر بالدفع– مبلغ بعملة قابلة للتحويل يصدره بنك معروف أو منشاة مالية معروفة.والمستفيد منه هو حامله المعرف بتوقيعه ويسمى هذا الشيك سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج بلاده (للسياحة غالبا).[38]

7– النقود : هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة ، وهي الأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى نقود سوداء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ .

على خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون ، فإن النقود تصدر من طرف جهة معروفة ومنظمة في النظام البنكي.

أ – **النقود القانونية :** عبارة عن نقود ورقية ، والنقود المعدنية المساعدة . وتصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي ، وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية وتسمى أيضا بالنقود المركزية .

ب – النقود والودائع : يصدر هذا النوع من طرف البنوك التجارية ، وهي ناشئة من معبر تسجيل محاسبي للمعاملات الناجمة عن استعمال الشيكات وتنشا بناءا على إيداع حقيقي.[39]

---

[37] – المرجع السابق ، ص 12.

[38] – شاكر القزوني ، مرجع سابق ، ص 133 .

[39] –الطاهر لطرش ، مرجع سابق . ص ص ، 37،38 .

8- التوقيع الإلكتروني : يعرف على انه " البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام آخر أو رموز وإشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه."[40]

المطلب الرابع :العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع المصرفية :

توجد العديد من العوامل التي آدت إلى تطور وسائل الدفع وتجعلها وسائل حديثة تؤدي نفس الوظائف لكن بطرق مختلفة أكثر تطور وفعالية ، وأهم هذه العوامل فيما يلي :

أولا- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية : رغم ما تتميز به وسائل الدفع التقليدية من إحساس بالأمان إلا أنها تشتكي من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة والضياع ونقل حملها ، ومن المشاكل التي تعاني منها نظام الدفع التقليدي .[41]

1- انعدام الملائمة : فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التليفون ، لكلا الطرفين يفيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج أو الخدمة ونتج عنه تكلفة أعلى ، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة لانخفاض المبيعات أو فقدها.

2- مدفوعات غير الوقت الحقيقي : لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ، ويتوقف التأخير
في التحقيق الفعلي على نوعية السداد ، فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل إلى أسبوع وتستغرق مدفوعات بطاقات الائتمان أسبوعين .

---

[40] -حازم نعيم الصمدي ، **المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية** ، (جائز للنشر والتوزيع، 2003)، ص 189 .

[41] – طارق عبد العال حمادة ، **التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية** ،(الدار الجامعية القاهرة،2008)، ط2 ص ص ، 145 ، 146.

3- انعدام الأمن : فالتوقيعات يمكن أن تزور وأرقام بطاقات الائتمان يمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبوا الغش والاحتيال.

4- تكلفة المدفوعات أعلى: إن كل معاملة تتكلف مبلغا ثابتا من المال ، وبالنسبة للمدفوعات الأصغر تعطي هذه التكاليف المصروفات بالكاد [42] فسجلت في فرنسا على سبيل المثال 5,8 مليون جالية في 1998[43] بالإضافة إلى ذلك فإن استعمال الشيك له سلبيات التي قد تعوق الحركة السريعة للمبادلات مثل احتمالات سرقة أو ضياع الشيكات أو عدم قبول صرف الشيك نقدا لعدم وجود رصيد للساحب أو لعدم اكتمال بيانات الشيك أو لعدم وضوح التوقيع السائل المطلوب ، وقد يحضر المستفيد إلى الانتظار عدة أيام بحيث صرف بعائد أمواله عن هذه الفترة الضائعة وهذه جريمة في حقه.[44]

ثانيا : ظهور شبكة الانترنت (www) :

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفصل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية [45]ومن جهة أخرى فقد أثرت الانترنت كذلك على البنوك وذلك من خلال تطبيقها للتقنيات الحديثة من أجل :

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء بالبنوك.
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات .
- ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان ، وأصبح الآن بوسعهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت ودون حاجتهم للانتقال إلى مقر البنوك [46] ، فأصبح بالإمكان تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة ن وتقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا[47] .

---

[42] – المرجع السابق ، ص 146 .

[43] – أسامه محمد الفولي، زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص 50 .

[44]– الجنبيهي منير ، الجنبيهي ممدوح ، **التبادل الالكتروني بالبيانات** ، (دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2004) ص 08 .

[45] – طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق، ص 581 .

[46] – مدحت صادق ، **أدوات وتقنيات مصرفية** ، (دار غريب للطباعة والنشر القاهرة ، 2011) ، ص ص 291 ، 292

[47] – بريش عبد القادر ، زيدان محمد ، **دور البنوك في تطوير التجارة الالكترونية** ، "الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية ، جامعة ورقلة، 2004" .

والويب عبارة عن نظام من جهاز خادم (سيرفر) متصلة وتوفر البيانات (بما فيها النصوص والرسومات البيانية الأوديو والفيديو) عن طريق البراوزر ويعد مستخدم الويب براوزر عميلا ويكون قادرا على الاتصال بأي ويب سيرفر يقدم محتوى ، ويشمل مقدموا خدمات الانترنت America Online وشبكة مايكروسوفت و Prodigy ، وهي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات للدخول على الانترنت مقابل رسم محدد أو مختلف حسب الوقت المستغرق [48] .

ثالثا : التوجه نحو التجارة الالكترونية :

ظهرت التجارة الالكترونية نتيجة التطور الهائل والسريع في مجالات الحاسب الآلي وثورة المعلومات واستخدام شبكة الانترنت وانتشرت انتشار سريعا.

نتيجة للمزايا التي تتمتع بها وسهولة استخدامها وتعدد مجالاتها مثل تجارة التجزئة والبنوك والتمويل والتوزيع والتصميمات الهندسية والتعاملات التجارية والنشر والخدمات المتخصصة.[49]

يمكن تعريفها : هي عملية نقل وتسليم السلع والخدمات الكترونيا، أو هي عمليات البيع والشراء التي تتم من خلال شبكة الانترنت.[50]

التجارة الالكترونية " هي مجموعة متكاملة من عمليات توزيع وتسويق وبيع المنتجات لوسائل الكترونية."[51]

إن انتشار التجارة الالكترونية عبر وسائل الإعلام والانترنت ساهمت في إيجاد البيئة النظيفة لصناعات وسلع وخدمات نظيفة ، والتجارة الالكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنضمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض كلفة النقل وتخفيض الآثار السلبية وتعظيم

---

[48] – طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق ، ص ص ، 737، 739 .

[49] – ثناء علي قباني وآخرون ،**النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، (دار الجامعية ، مصر، 2006)، ص 111 .

[50] – السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 31 .

[51] – ثناء علي قباني ، مرجع سابق ، ص 111

عولمة الشركات .[52] فالتجارة الالكترونية تقوم على أربعة عناصر : بائعون ، مشترون ، شبكة الانترنت ووسائل الدفع الالكترونية.[53]

ومن الدوافع التي أحق إلى ظهور التجارة الالكترونية هي : [54]

1- تسير المعاملات التجارية : سمحت التجارة الالكترونية بدمج واختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري ، فضرورة التسيير الفعال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحدا من الاهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الالكترونية.

2- الفعالية التجارية : الرغبة في الوصول إلى مستوى عال من الناجعة في الإنتاج والتوزيع يشكل كذلك دافعها مهما ، يمكن التجارة الالكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها وخفضها بطريقة آلية.

3- تطوير أسواق جديدة : اعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الالكترونية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة .

المبحث الثاني : ماهية وسائل الدفع المصرفية الإلكترونية.

---

[52] -محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية** ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2007) ص ص ، 150، 151

[53] – رحيم حسين ، هواري معراج ، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية** ، " ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات ، جامعة الشلف ، أيام 24-25 ديسمبر 2005" ، ص 315 .

[54] – إبراهيم بختي ، **التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة** ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005) ، ص ص ، 45، 46، 47.

شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا ، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الالكترونية أو الرقمية والشبكات الالكترونية .

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع الالكترونية وأهميتها.

تطورت وسائل الدفع الإلكتروني مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية بمفهومها الشامل والذي يتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية باستخدام الطرق الالكترونية.[55]

1- مفهومها :

أ- يقصد بالدفع الالكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات لوسيلة دفع ، وتتمثل في البطاقات البنكية ، والنقود الالكترونية ، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية.[56]

- يعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الالكتروني أنه عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية .

وهي مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات الائتمان .

تعرف النقود الالكترونية **Electronique cash** بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي يتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية.[57]

وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

- يعرفها الأستاذ أيمن قديح على أنها : "عملية تحويل الأموال في الأساس كثمن لسلعة أو لخدمة بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خذ تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات."[58]

---

[55] – طارق عبد العال حمادة، **التجارة الالكترونية** ، مرجع سابق ، ص 101 .

[56] – معارفي فريدة ، **البنوك الإلكترونية** ،" باحثة ماجستير العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، بدون ذكر سنة النشر" ، ص 8 .

[57] – منير الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي ، **البنوك الإلكترونية** ، مرجع سابق ، ص 47 .

– كما تعرف على أنها : "أنظمة الدفع التي تتم الكترونيا بدلا من الورق الكشف أو البيانات ويمكن الشخص من المحاسبة على فواتيره الكترونيا أو تقوم بتحويل النقود الكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص".[59]

وتعرف أيضا :" التعامل بوحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب الشخص إلى شخص آخر ، هذه الوحدات إما أن تتحدث بذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق ببطاقة يحملها المستهلك بحيث يستخدمها في الوفاء أو مخزن بذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك ، بحيث يستخدمها عن طريق هذا الكمبيوتر."[60]

ب– خصائص أنظمة الدفع الالكتروني : تعددت خصائص نظم الدفع الالكتروني ، ومنها :

– **من حيث امتداد الصفة الدولية** : تضفي الدولية على أنظمة الدفع التي تتمعن طريق الانترنت الذي يقترض تباعد أطرافه ، حيث يغيب الحضور المادي ، فوسيلة الدفع الالكتروني تستجيب لهذه السمة حيث أنها تكون وسيلة دفع لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد .

– **من حيث الجهة التي تقوم بخدمة الدفع الالكتروني** : يترتب على هذه الطبيعة تواجد نظام مصرفي مسبق لدى طرفي التعامل يتيح الدفع بهذه الوسيلة ، أي توفر أجهزة بإدارة مثل هذه العملية التي تتم عن بعد ومن شانها أن توفر أجهزة بإدارة مثل هذه العملية التي تتم عن بعد ومن شانها أن وفر الثقة للمتعاملين بهذه الوسيلة ، فيرتبط هذا الدور بصفة أصلية بالبنوك وغيرها من المنشآت التي تقوم بهذا الغرض .

– **من حيث وسائل الأمان الفنية** : يتم الدفع من خلال قضاء معلوماتي مفتوح لذا فإن خطر السطو على أرقام القروض أثناء الدفع الالكتروني قائم ، ويزداد هذا الخطر في الدفع عبر الانترنت عن غيرها

---

[58] – أيمن قديح ، **الدفع الالكتروني من يحميه؟** مقال منشور على:http ,16/02/2013: // Net analyser

[59] – صالح الجداية ، سناء جودت خلف ، **التجارة الالكترونية** ، (دار حامد للنشر والتوزيع الأردن) ، 2008 ، ص 213

[60] – وائل أنور صديق ، **وسائل الدفع الالكتروني** (بدون دار نشر، مصر، 2008)، ص 23 .

من الشيكات باعتبارها ، قضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع البلدات بمختلف مقاصدهم ونواياهم وهي تمثل خاصية سلبية لنظام الدفع الالكتروني.[61]

2- أهمية وسائل الدفع الالكتروني :

ظهرت أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية لظهور تعاملات عبر شبكة الانترنت كالعقود الالكترونية .

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة من بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك طريق البريد أو من خلال الفاكس أو إرسال البيانات الخاصة لحسابه البنكي. لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها ، لذا كانت أهمية اللجوء إلا الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب وما زاد من أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موحدة عبر الحاسب وما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية هي تلك الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية.[62]

ويمكن القول أن لانتشار التجارة الالكترونية دون الانترنت وبالأخص (www) ولا وجود الانترنت دون الكمبيوتر والاتصالات[63] ، مما أدى إلى ظهور وسائل الدفع الإلكترونية لكسب الوقت والجهد .

المطلب الثاني: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية .

تشترك أنظمة الدفع الالكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى آخر، ومجموعة لشخص آخر أو لمجموعة أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه.

وعلى الرغم من اختلاف هذه النظم تجد أنها تحتوي جميعها على أربعة عناصر.[64]

1-الديون المشتري الدافع حامل البطاقة : هو الشخص ، والأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناءا على طلب تقديمه للمصدر ن ووافق على منحهم إياها ، لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول

---

[61] – فاروق محمد أحمد الأباصري ، **عقد الاشتراك في قواعد المعاملات عبر شبكة الانترنت** (دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2002) ، ص 100.

[62] – عبد الرحيم وهيبة ، **إحلال وسائل الدفع الالكترونية بالتقليدية** ، مرجع سابق، ص 27.

[63] –حازم نعيم الصمادي ، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية** (جائز للنشر والتوزيع ، 2003)ص ص 22-23 .

[64]– صالح الجداية ، سناء جودت خلف، **التجارة الالكترونية** ، مرجع سابق ، ص 235 .

على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من طرف الصراف الآتي ***ATM** باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.[65]

2-التاجر البائع المستفيد : هو الطرف الذي يقوم بتسليم قيمة الدفع الإلكتروني ثمنا لبضاعة أو لخدمة قام بتقديمها المشتري.

3-المصدر المحرر: هو البنك (المؤسسة المالية) الذي قام بإصدار إياه الدفع الالكتروني والذي يتم استخدامها في عملية الدفع الالكتروني [66]

4-المنظم (المركز العالي للبطاقة) : هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات وتتولى رعايتها وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات وهي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها ويتم ذلك مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 1% -4% من قيمة العملية يدفعها التاجر إضافة الاشتراك سنوي[67].

المطلب الثالث: الوسائط المصرفية.

تطورت النقود مع تطور الأساليب التكنولوجية الحسية ، وظهرت بشكل مستحدث في صور وسائل الكترونية يتم تداولها من خلال عدة أشكال :

---

[65] – جلال عايد الشورة ، **وسائل الدفع الالكتروني** ، (دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن،2008) ص 37.

*– الصراف الآلي **Automatique Teller Machine** : وهو نظام يتيح للعملاء حملة البطاقة ، التعامل مع حساباتهم من طرف البنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها.

[66] – خضر مصباح الطيطي ، **التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري** ،(حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008) ، ص ص 134 ، 135.

[67] – جلال عايد الشورة ، مرجع سابق ، ص ص 135 ، 136 .

1- الهاتف المصرفي (Phone Banks) : وهو نوع من تطور الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ، حيث يعمل لمدة 24 ساعة وباستمرار طوال العام بلا إجازات ويستطيع العميل برقم سري خاص أن يسحب مبالغ من حسابه وتحويلها لسداد الكمبيالات والفواتير المطلوبة ، وكذلك الحصول على قروض وفتح اعتمادات مدينة ويوجد اتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل وكمبيوتر البنك ، والذي يعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله .[68]

فهي خدمة مصرفية حديثة بذات البنوك باستخدامها وتقديمها للعملاء[69]خاصة لتقديم خدمات التجربة ، وبالإضافة إلى إجراء تحويل من حساب إلى حساب آخر يمكن فتح حساب جديد وتلقي طلبات اقتراض وتسديد فواتير.[70]وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التيلفون أو عبارة عن عنوان الكتروني على شبكة الانترنت العالمية ومن تم يطلق عليه البنك المحمول أو الهاتف المصرفي .[71]

2- خدمات المقاصة الالكترونية المصرفية :

وقد حل هذا النظام مكان أو أمر الدفع المصرفية ، كما ظهر نظام التسوية بالوقت الحقيقي الذي تمت فيه خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف وذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية . وهو نظام الكتروني للمقاصة ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير، وبنفس قيمة اليوم.[72]

---

[68] – محمد حسن رفاعي العطار ، **البيع عبر شبكة الانترنت ، دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني رقم 15 لسنة 2004** ، (دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007) ، ط4 ،ص 146 .

[69] – الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 127 .

[70] – حازم نعيم الصمادي ، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية** ، (دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003) ص 30.

[71] – محمد حسن رفاعي العطار ، مرجع سابق، ص 147.

[72] – مدحت صادق ، **أدوات وتقنيات مصرفية** ، (دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2011) ، ص 312 .

ولقد تطور نظام المدفوعات النقدية بحيث أصبح يتم الكترونيا باستخدام التحويل الالكتروني للأموال أو ما يسمى بالمقاصة عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبدون إلغاء أو تأخير مع توفر عنصر دفع هذه المدفوعات بقيمة اليوم نفسها ، ولهذا أفقد سعت الكثير من البنوك إلى تصفيته والاستفادة من مزاياه.[73]

والمقصود بالمقاصة الالكترونية هو إجراء تقاص الشيكات بين البنوك ، عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للشبكات ، وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك.[74]

3- الانترنت المصرفي : أتاح استخدام البنوك للانترنت التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي ، حيث يتم إنشاء مقر لها على الانترنت ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الشبكة وهو في منزله وهذا يمكن محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر وإجراء كافة العمليات المصرفية [75]

كما يمكن للبنوك من خلال نظم الانترنت توفير الخدمات لكافة العملاء، وذلك بتقديم خدمات متنوعة إلى جانب التسويق الجيد لخدماتها المالية والمصرفية حتى في المناطق التي لا يوجد بها فروع محلية للمصرف الالكتروني[76]

وقد أدى تقديم هذه الخدمة إلا لحد من الاستعمال الورقي في المعاملات ، والحد من فتح فروع للبنوك ما دامت قد وجدت أجهزة الهاتف والشبكات الالكترونية والكمبيوتر المتصلة بها ، والحد من العمالة البشرية التي أتت متصلة بها.[77]

وهناك وسائط الكترونية جديدة :

---

[73] – أحمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الالكترونية** ، (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، 2008 ، 2009) ، ص 249 .

[74] – **المقاصة الالكترونية** على الموقع : بتاريخ : 27 /2011/04 .
http : www. Exectech .jo par –nw- details ..

[75] – أحمد محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص 241 .

[76] – محمد حسن الرفاعي العطار ، مرجع سابق ، ص 148 .

[77] – حازم نعيم الصمادي ، مرجع سابق ، ص 32 .

وهي صور للوفاء عند التعامل عبر الانترنت ومن أهمها نظامي القابض وشيك ألنت.

– القابض Incorporated : عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل متعامل ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة ، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة أو الخدمة والتسليم والوفاء نظير عمولة معينة.[78]

4– شيك النت : Net Cheque : وتعتمد هذه الشيكات على وجود وسيط بين المتعاملين ويطلق عليه جهة التخليص vlearing house وغالبا ما يكون البنك ، حيث يتم فتح حساب وتحديد التوقيع الالكتروني للعميل ن يقوم المشتري مثلا : بتحرير الشيك مزيلا بتوقيعه الالكتروني ويرسله بالبريد الالكتروني المؤمن إلى البائع الذي يوقعه كمستفيد الكتروني ، ثم يقوم بإرساله إلى البنك الذي يتولى مراجعته ويحظر كل من الطرفين بتمام إجراء المعاملة المصرفية ، أي خصم لرصيد من المشتري وإضافته لحساب البائع. [79]

المطلب الرابع : مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني.

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الالكتروني ، توفرها على عدة ايجابيات فلها بالمقابل بعض السلبيات التي صاحبتها حماية الزبون والتاجر أثناء تعاملهم وأدوات النظام ، الدفع الالكتروني ، حيث نستخلص من هذا المطلب أهم الأدوات اللازمة لحماية نظام الدفع الالكتروني في البنوك الالكترونية ، وستعرض لهم مزايا عيوب وسائل الدفع الالكتروني .

1– مزايا وسائل الدفع الالكتروني :

توجد سلبيات وايجابيات خاصة إذا كان هذا الشيء حديث النشأة مثل وسائل الدفع الالكتروني ، وفيما يلي توضيح لهذا المزايا :

لوسائل الدفع عدة مزايا سواء لمصادرها أو بالنسبة لحاملها أو بالنسبة للتاجر وفيما يلي شرح لأهم هذه المزايا :[80]

---

[78] – محمد حسن الرفاعي العطار ، مرجع سابق ، ص 149 .

[79] – المرجع السابق ، ص 149 .

[80] –عبد الهادي النجار ، **التجارة نقود المعرفية وآلية تناولها** ،(بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، جامعة بيروت ، لبنان ، 2002) ،ص40.

1-1- بالنسبة لمصادرها :

تمت مزايا عديدة يحصل عليها مصدر هذه الوسيلة لتحقيق أرباح ، فقد بلغت أرباح **City Banks** من حملة البطاقات الإنمائية عام 1991 ، 1 بليون دولار ، وفضلا عن ذلك فإنه توجد رسوم العضوية ورسم التجديد والرسم المقروض على السحب النقدي .

كذلك فإن الغرامات والفوائد تعتبر من الأرباح التي يحققها مصدر البطالة بالإضافة إلى ذلك رسوم العضوية ورسم التجديد والرسم المقروض على السحب النقدي .

كذلك فإن الغرامات والفوائد تعتبر من الأرباح التي يحققها مصدر البطالة، بالإضافة غلى ذلك غرامات التأخير في السداد، وفوائد القرض عن طريق السحب النقدي بطاقات الائتمان وبطاقات النقد والترقية.

إن مصدر البطاقة يحقق ربحا من تشغيل أموال الودائع الجارية الخاصة بحملة البطاقات، ومن المحلات التجارية التي تقبلها ، ومن البنوك التجارية التي تصدرها بالتعاون معها.

1-2 - بالنسبة لحاملها:

هناك العديد من المزايا التي يستفيد منها حامل البطاقات البنكية لعل أهمها :[81]

أ- قبولها عالميا ، فيمكن لحاملها أن يدفع بها مقابل البضائع في أي مكان من العالم ، وتحويل القيمة إلى العملة الحقيقية إن كان لازما.

[81] - طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق، ص 129 .

ب– يوجد قانون حماية ائتمان المستهلك الذي يحدد مسؤولية حامل البطاقة بمبلغ محدد إذا كانت البطاقات تستخدم عن طريق الغش ، وما أ، يعلم حام البطاقة الجهة المصدرة لها بسرقتها أو ضياعه تقوم هي بإبلاغ التجار لرفض التعامل بها ، وتنتهي مسؤولية حاملها ، وغالبا ما يتخلى مصدرها عن تحميل حاملها بسداد المبلغ المحدد عندما تستخدم في الشراء ، ثم يعطيه بطاقة جديدة تحمل رقم جديد.

جـ – تتمتع هذه الوسيلة بأمان كبير مقارنة بالنسبة للنقود الورقية ، وبالسرية التامة بالنسبة للمعاملات والحوارات التي يجريها حامل مع الكمبيوتر ، كما تتميز بالقدرة العالمية على تخزين مجموعة كبيرة من المعلومات الخاصة بحاملها.[82]

د – سهولة وسير الاستخدام ، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع ، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة ، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذلك رقم البطاقة.[83]

هـ – حاملي البطاقات البنكية هم الذين يستفيدون من الاقتراض لأجل بين البنك أو الشركة المصدرة ، وهي عملية سهلة بالنسبة لحاملها ، وفي هذا فهي تمنح ائتمان مجاني كما يمكن لحاملها أن يمنحها لشخص أخر تفيده في حالة السفر أو الطوارئ ....إلخ [84]

1– 3 – بالنسبة للتاجر :

---

[82] – عبد الهادي النجار ، **النقود المصرفية وآلية تداولها** ، مرجع سابق، ص 44 .

[83] – معارفي فريدة ، مرجع سابق ،ص 9 .

[84] – عبد الهادي النجار ، مرجع سابق ، ص 44.

أ- توفر الحماية ضد الغش (خاصة عندما يقيل التاجر بطاقة عن مدفوعات - On-Line لأن موقع التاجر وموقع المشتري مختلفان فإنه يمكنه توثيق وترخيص الشراء باستخدام معالجة بطاقة الدفع.

ب- ليس هناك أكثر أمانا وأقوى ضمانا لحقوق البائعين من البطاقات البنكية ووسائل الدفع الالكترونية الأخرى ، ذلك أن الشركة المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين .

جـ - تؤدي إلى زيادة المبيعات على أساس أن حاملها لا ينظر عادة على الاتفاق من الاتفاق النقدي .

د- إن التجار قد حققوا ميزة تخلصهم من اختلاسات الصندوق .

هـ- أزاحت عبئا كبيرا البائعين المتمثل في متابعة ديون الزبائن، حيث أصبح يقع على عاتق البنوك والشركات المصدرة .[85]

1-4- بالنسبة للمجتمع :

أ- البديهي أن نقول أن البطاقات الدولية " لفيزا " وغيرها تمثل استثمار ضخما للشركة التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان هذه الدول التي تحتضن هذه الشركات مقاسمة الأرباح .

ب-إن استخدام البطاقات البنكية أو غيرها من وسائل الدفع الالكترونية ، قد تخفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية.

جـ- إن الشركات المصدرة اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية التزويد للنقود

د- تساعد على إعطاء أو تقديم قروض أكبر ، وهو ما يعني كفاءة السياسية النقدية .

[85]- www.c4 arab. Com consulté le : 14/02/2013 à 14 :15h.

هـ – تخفيض احتمال الخطأ ، حيث أن الخطأ في البطاقة الذكية لا يتجاوز 100 من مليون عملية مما يفتح قناة تسويقية مصرفية ذات كفاءة تعاملية عالمية وكذا انقل التفاعل مع العميل وموظفي البنك على الانترنت.

2- عيوب وسائل الدفع الالكترونية :

بما أن لوسائل الدفع الالكترونية مجموعة من المزايا بالنسبة لهم تتمثل في :

2-1 – بالنسبة لمصدرها :

أ-مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليه [86]

ب-عدم وجود رأس مال كافي لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات الإنمائية الأمر الذي يشكل خطر على سوية البنوك التجارية .

جـ- أكثر ما تعاني خطورتها هي استعمالها بطريقة غير قانونية من قبل آخرين غير

أصحابها، تزويرا وتحريف أو غير ذلك ، ولهذا فإن المؤسسات تبحث جاهدة وبشكل مستمر عن الوسائل والطرق التي من شأنها أن تقلل أو تجد من تزوير استعمالها حيث يتحمل البنك مصدر للبطاقات نفقات ضياعها.

د – تواجه هذه المؤسسات بعض المشاكل خصوصا فيما يتعلق باستعمال البطاقة من قبل حاملها بتجاوزه بعض بنود الاتفاقية المبرمة معه مثل مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم ، وبالتالي زيادة نسبة الديون المعدومة بسبب زيادة البطاقات الائتمانية ، ووجود الدفع للاستهلاك لدى مستخدمي هذه البطاقة .

هـ – الملاحظ تقلص أرباح المؤسسات الكبيرة المصدرة للبطاقات مع زيادة إصدار بطاقات الاقتراض الخاصة التي تصدرها بعض المحلات التجارية بإصدار بطاقات خاصة لها[87].

---

[86] – عبد الهادي النجار ، مرجع سابق ، ص ص ، 48 – 52 .

[87] – عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، **البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد ،** (دار القلم ، دمشق ، 1998) ، ص 94 .

فقد أثبت لها أنها تتجلي لها ربحا مضاعفا، الأرباح الأصلية الموضوعة على نفس السلعة والفوائد التي تقرضها على ديون العملاء حاملي بطاقاتها.

2-2 – بالنسبة لحاملها والمجتمع :

أ- حامل البطاقة يلزم بسداد ما اشترى منها لو ضاعت أو سرقت منه إلى حد معلوم ، حسب القوانين المنظمة لعملها.[88]

ب- البطاقات تشعر حاملها بالغنى الوهمي فهو ينظر إليها على أنها أصل يحمله بدل أن ينظر، إليها على أنها أداة مالية تريح حاملها .

جـ- استخدام البطاقات الائتمانية يمكن أن يؤدي الارتفاع الأسعار فالتجار يسير بدون الائتمان على المستهلكين نسبية مماثله أو أكثر منه تلف التي يقوم مصدر والبطاقات بخصمها منهم.

د- التوسع الكبير في إصدار البطاقات الائتمانية تزيد عن عرض النقود ، وهو ما قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ، وخاصة بالنسبة للقروض الاستهلاكية المتمثلة في البطاقات الائتمانية وغيرها من البطاقات فالبنك سيوجه نسبة أكبر من استثماراته إلى النشاط ذي العائد الأكبر.[89]

هـ- ولعل أخطر العيوب الاقتصادية والاجتماعية للبطاقات التي تصدرها بناءا على الثقة في حاملها كالبطاقة الائتمانية ، أن قروضها غير مضمونة بأية ضمانات أو رهون، وإنما ضمانها الوحيد هو وعد

---

[88] – محمد رشيد ، **محاضرات في تقنيات البنكية** (المدرسة العليا للقاهرة ، السنة الرابعة غير منشورة، ، 2001 – 2002) .

[89] – عبد الهادي النجار ، مرجع سابق ، ص 52 .

المقترض بالسداد ، فإذا تصرف البنك في أمواله ولم يتحقق هذا السداد في الأجل المحدد كما هو الحال في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية فإن ذلك يمثل مشكلة يصعب تداركها وتتمثل في زيادة ظاهرة الإفلاس.

2-3 – بالنسبة للتاجر :

أما بالنسبة للتاجر فأهم العيوب هي :

أ- خضوعه لشروط متعددة من جانب البنوك التجارية التي انصاعت بدورها لشروط المصدر.[90]

ب- إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم التزامه بالشروط قد يجعل البنك يلغي التعامل معه. ويوضح اسمه في القائمة السوداء ، فهو ما يعني تكبر التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري .[91]

جـ- أن شركات خدمة السد تفرض على التاجر رسوما عن كل صفقة ورسوما شهرية للمعالجة.

المبحث الثالث : أنواع وسائل الدفع المصرفية الالكترونية .

يعيش العالم اليوم عصر الثورة المعلوماتية ، وهي الثورة التي ظهرت بوادرها الأولى مع ظهور الحاسب الآلي وانتشاره ، وكانت لظهور التجارة الالكترونية سبب رسميا لوجود وسائل دفع حديثة تتماشى مع المعلوماتية والتكنولوجيا وذات طابع الكتروني ، فظهرت النقود الالكترونية ن البطاقات الالكترونية والذاتية ن المحفظة الالكترونية والشيك الالكتروني ...إلخ.

---

[90] – المرجع السابق ، ص ص – 46-50 .

[91] – طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق ، ص 130.

المطلب الأول : البطاقات البنكية وأنواعها :

1-تعريف البطاقات البنكية :

تعددت تعاريف البطاقات البنكية فيما يلي نذكر البعض منها : [92]

أ- " تعرف البطاقات البنكية بأنه بطاقات معدنية ممغنطة ، يدون عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها كما تستخدم في الحصول كما تستخدم في الحصول على النقد او في شراء السلع والخدمات".

ب- " عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة والضياع أو التلف ، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك".[93]

جـ-"هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تصدرها مؤسسة مالية أو بنك لشخص طبيعي تمكنه من إجراء سحب نقدي من البنوك أو شراء سلع وخدمات من التجار، مع التزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما "[94].

د – «وسيلة الكترونية للوفاء والائتمان أيتسمح بالوفاء والسحب، وكذلك معرفة المعلومات يمكن البعض منها أن يرى بالعين المجردة والبعض الآخر لا يقرأ أو لا يرى بالعين المجردة بل بواسطة جهاز، هذه المعلومة تكون مخزنة في الحلقة الممغنطة (الشريط الأسود).

وتتمثل هذه المعلومات عموما في :

- الهيئة التي تسلم البطاقة .
- وظيفة البطاقة "سحب أو الدفع".
- رمز الوحدة البنكية "المؤسسة الائتمانية" .
- رقم الحساب .

---

[92] – رحيم حسين ، هواري معراج ، مرجع سابق ، ص 315 .

[93] - : www.dora .net. consulté le : 13/02/2013 h : 16 :55 .

[94] – ثناء علي القباني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 17 .

- مفتاح المراقبة .
- اسم ولقب حامل البطاقة وتاريخ صلاحيته .

وفي الأخير يمكن استخلاص أن البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستيكية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة تعامل عوضا عن النقود، ويستطيع حاملها الحصول على النقود أو التمتع بواسطتها بخدمات مالية إضافية إلى إمكانية استفادته من الائتمان الممنوح بموجبها من المصرف المصدر لها وذلك لتلبية حاجاته المختلفة أي قد تعتبر في بعض الحالات بمثابة فتح اعتماد بمبلغ لمصلحة صاحب البطاقة حيث يستطيع الوفاء بقيمة مشترياته من السلع التي عليها من طرف التجار المتعاقدين مع البنك بقول هذه البطاقة.[95]

2- أنواع البطاقات البنكية

مع تطور الحياة العصرية ومتطلبات الحياة التجارية من سرعة ، مرونة وفعالية في الأداء ظهرت أنواع مختلف من البطاقات البلاستيكية التي استعملت في مختلف المجالات كوسيلة للمدفوعات ، بدلا من النقود الحقيقية ، تندرج كل هذه البطاقات تحت اسم " بطاقات المعاملات المالية أو البطاقات المصرفية " حيث تمكن حاملها من الحصول على نقود سلع ، خدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية.

1- التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية

أ- **البطاقات الغير الائتمانية :**

يطلق على هذا النوع بطاقة الخصم الفوري (المدينة) Débit Card حيث تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من حيث السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة ، ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط .

[95] – المرجع السابق ، ص 18.

ويوجد منها عدة أنواع منها البطاقة المدينة .Débit Card ، بطاقة الشيك .Check Card ، بطاقة الصراف الآلي ATM ، بطاقة الخصم[96] .Discound Card ، بطاقة الدفع مقدما Prepaid card.

ب – البطاقات الائتمانية المتجددة :

تنقسم بدورها إلى نوعين : البطاقات الائتمانية المتجددة ، والبطاقات الائتمانية غير المتجددة الائتمانية غير المتجددة [97].

ج– **البطاقات الائتمانية المتجددة :** هذا النوع هو الأكثر شهرة واستخداما ومن أمثلته بطاقيتين شهريتين فيزا Visa وماستر كارد .Master Card ، والأصل في بداية هذا النوع أن يصدر عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة ، ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة وتدفع للمحل كامل المبلغ ، ويقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطالبه بسداد جزء بسيط من المبلغ لا يتجاوز 5% ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذمته (الرصيد دائن) . بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5 % ولكن لو يسدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة، لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد.

وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

– البطاقات الائتمانية غير المتجددة:

هذا النوع هو النوع الثاني من حيث الترتيب التاريخي لنشوء البطاقات يسمى أحيانا ببطاقات السفر والترقية وقد بدأت بظهور شركة داينيرز كلوب ثم توسع أكثر بقيام AMEX* بإصدار بطاقة ما تزال موجودة ومشهورة إلى الآن وتسمى اختصارا Amex ، (وهي بطاقة الخضراء للنوع ذي المزايا القليلة

---

[96] – ثناء علي القباني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 20

[97]- www. Bbekhti. Oline . com .OpCit.

والذهبية للنوع ذي المزايا العالية) وهي شبيهة بالبطاقات الائتمانية في كل شيء تقريبا ، (كالرسوم على العضوية ، الحسم من البائع والتفاوت في المزايا المقدمة حسب البطاقة ذهبية كانت أم فضية أم بلاتينية).

ولكن الشركات المصدرة لهذا النوع من البطاقات تشترط أن يقوم حامل البطاقة بسداد كامل المبلغ في نهاية مدة السماح الممنوحة له ، والتي قد تصل إلى أربعين يوما ، ويدخل تلك المبالغ المستحقة من شراء السلع والخدمات ومن السحب النقدي.[98]

الشكل رقم (01): التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية

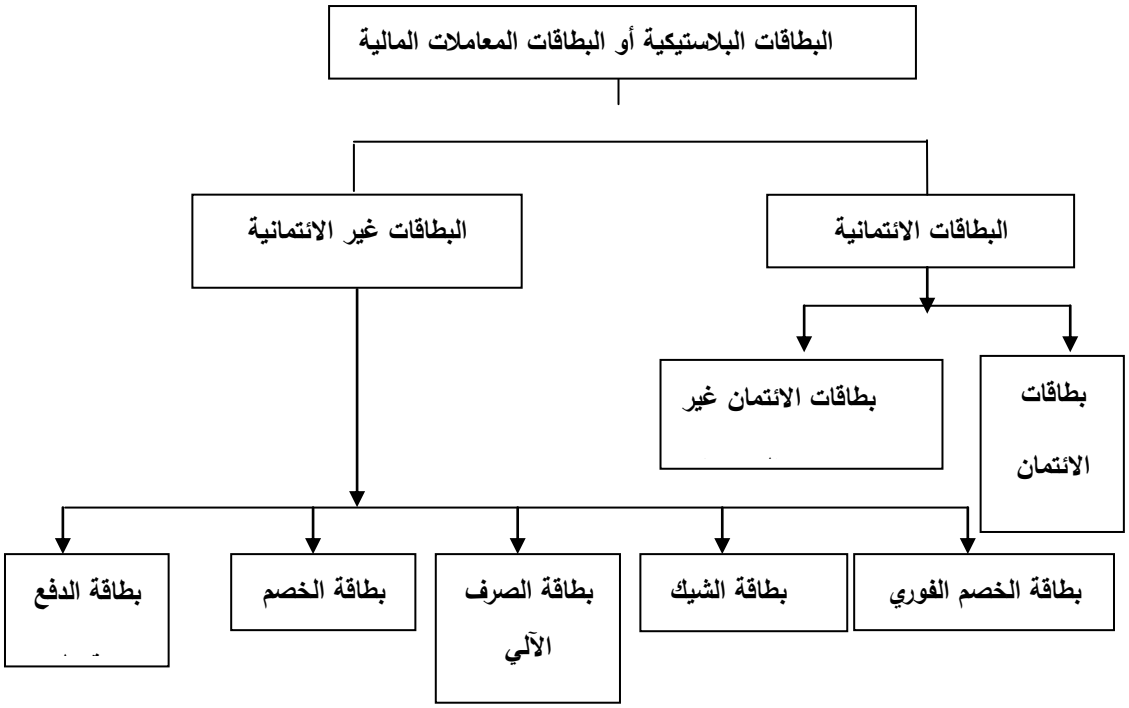

[98] – ثناء علي القباني وآخرون، مرجع سابق ، ص 21 .

المصدر : – ثناء علي القباني وآخرون ، **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية** ، (دار الجامعية ، مصر ، 2006) ، ص 26.

المطلب الثاني : البطاقات الذكية (Smart Cards) :

وتعتبر أحدث البطاقات المنتجة على مستوى العالم حيث يستخدم فيها تكنولوجيا متطورة حيث تضاف دائرة الكترونية بالشريط الممغنط ، وتحتوي هذه الدائرة على بيانات وتعليمات مخزنة خاصة بالعميل وتخزن أيضا المعاملات التي قام بها العميل سواء عمليات شراء أو سحب نقدي ، والتي تخصم مباشرة من حد البطاقة المخزن على دائرة الالكترونية .[99] ، مما يعطي أمان أكبر وللبنك أو التاجر ، وتعرف البطاقة أيضا بالبطاقات الرقاقية أو البنكية Smart Cards ويتم استخدام البطاقات الذاتية في العالم في مجالات عديدة أهمها.[100]

– تحويلها إلى حافظة نقود الكترونية تملأ أو تفرغ النقود .

– تحويلها إلى بطاقة لتعريف الهوية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية .

– تستخدم في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات .

– تستخدم الحواسيب المتنقلة الناقلة للتحويل إلى الشيكات الالكترونية إذ يستطيع العاملون المتنقلون الاتصال من أي موقع باستخدام بطاقات تحمل برامج خاصة بهم تخزن داخل البطاقة.

وهي آخر جيل من البطاقات وتحتوي على رقائق حاسوب (**Clips**)أو معالج (**Processor**)، ولا تعتمد على الاتصال مع الحاسوب المصرف أو الجهة المصدرة .

---

[99] – ثناء علي القباني وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ، 25–26 .

[100] – منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي ، مرجع سابق ، ص 4.

وهذه البطاقة يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه بواسطة جهاز الصراف الآلي وتحزن عليها كافة البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم والعنوان والهاتف المصدر المصدر وأسلوب الصرف والمبلغ المصروف والمبلغ المتبقي فهي تعمل عمل المحفظة الالكترونية وتغني عن الحاجة إلى حمل النقود.[101]

هي بطاقة في حجم بطاقة الائتمان ، يثبت عليها شريط ممغنط عليه رقم كودي أو بدون ، يحمل شريحة الكترونية أو أكثر ن أي شريط صغير الحجم مزود بدائرة مصاحبة ، حيث يكون قادرا على أن يخزن ويسترجع ويعالج البيانات ، كما يمكن استخدامه في مجالات عديدة ، مثل الصحة والأمن ، ويلاحظ أنه يمكن شحنها ند أي منفذ الكتروني . ويرجع الفضل إلى الشركة الرائدة AI&T ، ويتم تحميل هذه البطاقة بقيمة معينة من حساب العميل لدى البنك من أحد خطوطه ، أو من ATM ، أو حق الحاسب الشخصي الذي يكون مزودا بآلة مجهزة لذلك .

وبهذا الأسلوب نجد أن ما يعد نقدا ليس له وجود مادي يتم تبادله مقابل السلع والخدمات، فما هي سوى نبضات Bits الكترونية توجد على شرائح الكترونية مثبت على كارد أو على الحاسب الشخصي Hard Driver ومع هذا لا تزال تحمل اسم عملة الدولة المعينة . وهذه الكرت تقوم بجميع الوظائف التي تؤديها النقود الورقية العادية.[102]

فهي في الحقيقة الأمر عبارة عن محفظة رقمية Digital Wald تضم قيما رمزية تعبر عنها أرقام معينة توجد على الشريحة الممتاز لها ، مقابل المحفظة العادية التي تحتوي على نقود ورقية من فئات وقيم معينة تعبر عنها – أيضا – الأرقام المدونة على كل ورقة من هذه الوراق النقدية .لذا لا عجب أن نرى أن البعض يصف هذا الموقف بالقول : إننا نقف على بعد خطوة صغيرة من إلغاء النقود المعدنية Physical Money بشكل بكامل .

*** مزايا البطاقة الذكية :**

---

[101] – حازم نعيم الصمادي ، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية** ،مرجع سابق، ص 31.

[102] –السيد أحمد عبد الخالق ، **التجارة الالكترونية والعولمة** ، ص ص ،167 –168 .

تحقق هذه البطاقة العديد من الفوائد مما تتسم به من مزايا :

– فهي توفر السير والسهولة في التعامل

– تقلل فرص التحايل والتلاعب ، من خلال تضمين البطاقات بيانات أكثر وأدق تحديدا للعميل ، وفي هذا يرى نائب رئيس بنك كيميكال Chemical أنها ربما تؤدي إلا تغيير طبيعة التعاملات بالنسبة للمستهلك.

– هذه البطاقة تجمع في بطاقة واحدة لكل الأدوار التي تستطيع أن تؤديها بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم ، وبطاقات الصرف الآلي ، وكذلك البطاقات العادية مدفوعة القيمة مقدما .

– تلعب دور النقود من مختلف الفئات ، مما يضفي عليها الكثير من المرونة.

– سهولة الحصول عليها من خلال منافذ الصرف الالكتروني، ومراكز البيع التجارية ، والهواتف.[103]

– البطاقة الذكية تشبيه النقود من حيث :

أ– لا توجد تسوية نهائية أو مقاصة

ب– لا يوجد نظام لتعقب الصفقات والتعاملات .

ج–إذا فقدت البطاقة فيكون مثلما تفقد النقود ولا يستطيع الغير أن يستخدمها.

د– يوجد اتجاه لاستخدامها في نقل الأموال من بطاقة إلى أخرى .

هـ–أنها تمتثل قيمة نقدية .

وتتمثل آلية عمل البطاقة البنكية في الشكل الموالي:

[103] – السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 168 .

شكل رقم (02) : خطوات العمل بالبطاقة الذكية

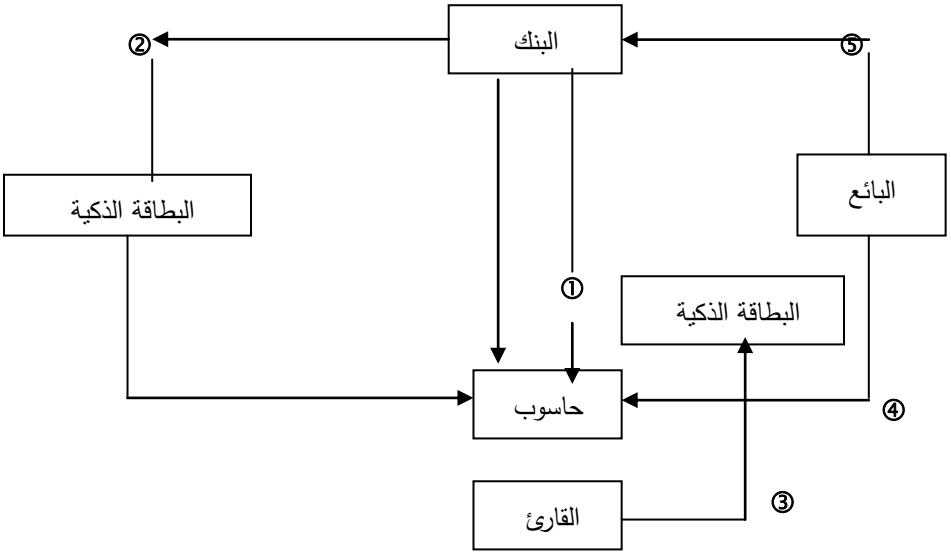

المصدر : محمد عبد الحليم عمر ، **الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الإئتمان** (يترك للنشر والتوزيع ، مصر ، 1997) ص 127.

1- يفتح المستخدم حسابا ويتلقى بطاقة ذ كية .

2- يفرغ للمستخدم العملة على البطاقة .

3- يدخل المستخدم البطاقة في القارئ (قارئ البطاقة).

4- تتحول العملة من بطاقة المستخدم إلى البائع .

5- يسرد البائع العملة .

6- تسليم البطاقة ماديا.

تمثل البطاقة الذكية أفضل حماية ضد إساءة الاستخدام وذلك لأن المعلومات التي توجد عليها

مشفرة فمثلا تظم بطاقة الائتمان يوضح رقم حسابك على وجه البطاقة ، ورقم البطاقة مع توقيع مزور هو كل ما يحتاجه اللص لشراء أصناف وتحملها على البطاقة ولكن بالبطاقة ولكن بالبطاقة الذكية فإن سرقة الائتمان غير ممكنة عمليا لآن مفتاح فتح المعلومات المشفرة مطلوب ولا يوجد رقم خارجي يمكن اللص من التعرف ولا يوجد توقيع مادي يمكن اللص أن يزور.[104]

المطلب الثالث : النقود الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية

1-النقود الإلكترونية :

تعتبر النقود الإلكترونية إحدى الوسائل المستحدثة للتعامل التجاري من خلال شبكة الانترنت وهي إن كانت تتشابه مع النقود العادية في بعض خصائصها وسماتها إلا أنها تختلف على أنها عملية إلكترونية وليست مصنوعة من الورق أو المعدن .

1-1-مفهوم النقود الإلكترونية :

[104] - طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق ، ص 123

تعرف شركة **ايرسنت أند يونج** النقود الإلكترونية بأنها " مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية أي أن النقود الإلكترونية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية ." [105]

–وتعرف من الناحية الفنية بأنها : " سلسلة الأرقام الإلكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم

معنية ، وقد تصدرها البنوك التقليدية كما تصدرها أيضا البنوك الافتراضية لمودعيها ، أولئك الذين يحصلون عليها في شكل نبضات Bits لهم ومغناطيسية على البطاقات أو على المحاسبات الشخصية ليتم تخزينها على الهارد دريف وذلك لاستخدامها لتسوية معاملاتهم " .

" أما من الناحية القانونية فتعرف على أنها : " عبارة عن أرقام تتناول إلكترونيا ويمثل كل رقم قيمة مالية في حد ذاتها وتستحق هذه القيم للوفاء بائتمان السلع والخدمات التي يبتاعها المستهلك بدلا من النقود الحقيقية " [106].

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها : " مخزن الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما" [107].

وعرفتها لجنة من أعضاء معظم الدول الأوروبية عام 1997 " النقود الإلكترونية بأنها : " بديل للعملات والنقود الورقية " وعرفها البعض الآخر : " ليست وسيلة جديدة من وسائل الدفع ولكنها بديل لدفع نقدي "[108].

---

[105] – نهلة أحمد قنديل ، **التجارة الإلكترونية والمرشد للمدير العصري رؤية تسويقية** ، (جامعة قناة السويس مصر 2006) ، ص 83 .

[106] – شريف محمد غنام ، **محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية** ، (الدار الجامعية الإسكندرية 2007)، ص ص 33–34 .

[107] – محمد الصيرفي ، **الإدارة الإلكترونية** ، (دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، بدون سنة) ، ص 39 .

[108] –– شريف محمد غانم ، مرجع سابق ، ص 31 .

وتعرف النقود الإلكترونية بأنها : " قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما ، وغير مرتبطة بحساب بنكي ، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها ، وتستعمل كأداة للدفع ، لتحقيق أغراض مختلفة [109]" .

تعريف البنك العالمي : " هي قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية بحوزتها المستهلك ولقد تتوسع البعض في المفهوم فعرفها بأنها نقود يتم نقلها إلكتروني ... الخ[110] .

وتعد النقود الإلكترونية وسيلة للحصول على التفوق المالية عند تقديم الخدمات والسلع وخاصة عن طريق شبكة الانترنت ولكنها لا تفترض على ذلك[111] .

وقد أثار مفهوم النقود الإلكترونية نقاشا بين الفقه ، فبينما أعطاها البعض مفهوما واسعا باعتبارها تلك النقود التي تبقى تداولها عبر الوسائل الإلكترونية دون التمييز في ذلك بين وسائل الدفع الإلكتروني (الشيك البطاقة البنكية) والنقود الإلكترونية ، أعطاها جانب آخر[112] .

1-2- خصائص النقود الإلكترونية :

- الإبهام : بحيث لاشك على مستخدمها حفاظا على السرية والخصوصية .
- الملائمة : سهلة الاستخدام والنقل [113].
- الوفاء : تعتبر وسيلة للوفاء .
- غير متجانسة : لا تتجانس النقود الإلكترونية فيما بينها ، فهي تصدر بفئات مالية مختلفة كل فئة يعين عنها برقم معين ويتم هذا التقسيم وفقا لرغبة المستهلك [114].

---

[109] – محمد إبراهيم محمود الشافعي ، **مجلة الأمن والقانون** ، العدد 01 مع الموقع : بتاريخ
http : // www.arrigadh .com /economies / lecher / researches : 2011/04/27
2-www : c4 arab .com consulte le 27/04/2013 , h : 21h30
3-http : // takafa .org / km : consulte le : 27/01/2013 à 15 :20.

[4] – محمود محمد أبو فروة ، **الخدمات الشبكية الإلكترونية عبر الانترنت** ،(دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009) ص ص ، 62، 63 .

5- السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 170 .

[6]- شريف محمد غنام ، مرجع سابق ، ص ص 36، 37 .

– سهولة استخدامها : بالمقاربة مع وسائل الدفع الأخرى ، حيث أن هذه السهولة تشجع المستهلك هي استخدامها .

– سهولة التحويل : تحويل قيمتها إلى أي شخص بسهولة وذلك عن طريق تحويل المعلومات الرقمية .[115]

أ–قيمة نقدية : تمثل قيمة نقدية حقيقية حيث يقبلها المتعاملون مقابل التنازل عن سلعتهم أو خدماتهم وحتى مقابل تحويلاتهم المالية و صرف عملاتهم .

ب– قابلة للتخزين : حيث يمكن تخزينها واسترجاعها بيسر وسهولة .

1– 3– عناصر النقود الإلكترونية : تتقسم بعدة خصائص منها :

1–قيمة نقدية : أي أنها تشمل وحدات نقدية مالية ، ويترتب على هذا أنه لا تعتبر بطاقات الاتصال التليفوني من قبل النقود الإلكترونية ، حيث أن القيمة المخزونة على الأولى عبارة عن وحدات إيصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات .

2– مخزنة على وسيلة إلكترونية : حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على

بطاقة بلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك ، وهذا العنصر يميز النقود الإلكترونية عن النقود القانونية والائتمانية التي تعد وحدات مطبوعة أو مصكوكة .

3– غير مرتبطة بحساب بنكي : تتضح أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية ، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات إلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات ، تمكنهم من القيام بدفع ائتمان السلع والخدمات مقابل عمولة يتم دفعها للبنك المقدم لهذه الخدمة

---

7 – جلال عايد الشورة ، **وسائل الدفع الإلكتروني** ، مرجع سابق ، ص 25 .

4 – تحظى بقبول واسع من غير من قام بصدورها : ويعني هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الإلكترونية على مجموعة معينة من الأفراد أو لمدة محدودة من الزمن وأن تحوز ثقة الأفراد، ومن ناحية أخرى لا يجوز اعتبار هذه الوسيلة نقودا إلكترونية في حالة ما إذا كان مصدرها ومستقبلها شخص واحد.

5– وسيلة للدفع لتحقيق أغراض أخرى : يجب أن يكون هذه النقود صالحة للوفاء بالتزامات كشراء السلع والخدمات أو كدفع الضرائب ... الخ .

وفي حالة تحقيق غرض واحد كشراء نوع معين من السلع دون غيره أو للاتصال الهاتفي ، فلا يمكنها وصفها بالنقود الإلكترونية بل يطلق عليها البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد[116].

1–4–أنواع النقود الإلكترونية :

يوجد نوعان من النقود الإلكترونية :

1–النقود الإلكترونية الاسمية :

حيث يحتوي وحدة النقد الإلكتروني على معلومات تتعلق بهوية كل الأشخاص الذين تداولوها وهي في هذا تتشابه بطاقة الائتمان ، حيث لا يستطيع المصرف أن يقتني أية وحدة النقد التي أصدرها أثناء تحولها.

2–النقود الإلكترونية غير الاسمية :

حيث تتم تداول وحدة النقد دون الإفصاح عن حاملها إلا إذا حاول شخص ما إن ينفقها أكثر من مرة واحدة وهناك نوعان قامت عمليات تداول النقود الإلكترونية :

–عمليات تتدخل فيها المصارف حيث تتطلب عملية تداول وحدة النقد الإلكتروني بين طرفين أن تتدخل المصرف المصدر لاعتمادها أو تعزيز إصدارها ويعرف هذا النوع باسم :

---

[116] – محمد إبراهيم محمود الشافعي ، مرجع سابق .

. On –Line E-cash

–عمليات تعرف باسم Off E- cash حيث يتم تداولها وحدات النقد الإلكتروني بين الأطراف المختلفة دون تدخل المصارف وهي تشبه في هذا عمليات تداول النقد العادي [117].

3 – أنواع أخرى من النقود الإلكترونية :

توجد أنواع أخرى من النقود الإلكترونية المستخدمة ، حيث ظهرت تقنيات نقد الانترنت (Cash Internet) تسمح لمستخدم الانترنت بالدفع عبر الانترنت ممثل شركة (FL002) التي تصدر نقود الانترنت المتخصصة في شراء الهدايا ، وتسمح للمستخدم بدفع قيمة معينة لشراء نقد اقتراضي من الشركة ثم إرساله عبر البريد الإلكتروني إلى شخص يمكنه أن يشتري بالقيمة عدد من مواقع الانترنت .

تقدم شركة (Beenz) نوعا آخر من نقد الانترنت ، يعتمد على تحفيز المستخدمين على القيام بعمل محدد عبر الانترنت ثمينة العمل الإلكتروني (e Work) مثل زيارة موقع معين أو تعبئة استمارة عبر شبكة ويب مقابل الوصول على قيمة معينة من نقد الانترنت الذي تقدمه الشركة وتمكن بواسطته شراء سلع من موقع (Beenz .com) .

تقوم شركة (Internet Cash) نوعا آخر من نقد الانترنت تمثل بديلا مناسبا لبطاقات الائتمان فهي تبيع بطاقات مسبقة الدفع يمكن أن يستخدم الزبائن لشراء سلع من مواقع الانترنت وقد استخدمت شركة (American Express) وشركة (Visa) وشركة (Master card) بطاقات مسبقة الدفع ، وتعرف الشركة إلى جعل المتعاملين بالنقود الإلكترونية عبر الانترنت يشعرون به وقت التعامل بنقود حقيقية[118] .

1–5–آلية عمل النقود الإلكترونية :

تمر النقود الإلكترونية في الواقع بثلاث مراحل هي :

– الإصدار لصالح صاحب النقود من طرف البنك (المصدر) .

– الانتقال من صاحب النقود إلى طرف ثالث كالبائع الذي انتقلت إليه النقود .

---

[117]– زهير بشنق ، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية اتحاد المصارف العربية** ، (بيروت بدون سنة النشر، 2006) ص ص 53، 254 .

[118] – عبد الحميد بسيوني ، **التجارة الإلكترونية** ، (دار الكتب العلمية، القاهرة ، 2003) ، ص 201 .

– تمييز النقود الإلكترونية عن طريق قيام الطرف الثالث باستردادها ، عن طريق نقود تقليدية من المصدر[119] .

تأخذ مثلا الشراء باستعمال النقد الإلكتروني ، حيث تنقسم عملية الشراء إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : اقتناء النقد الإلكتروني :

يقوم العميل باقتناء النقد الإلكتروني من أحد البنوك المصدرة للوحدات الإلكترونية مع وجوب فتح حساب للعميل لدى البنك .

اقتناء برنامج خاص بإدارة النقد الإلكتروني وهو برنامج مجاني يتم الحصول عليه من شركة Cyber Cash الذي يحمي البرنامج من المسح أو النسخ أو يعمل على حساب الأرصدة في ضوء عمليات اقتناء النقد الإلكتروني .

يجب على البائع أن يشترك في أحد البنوك التي تتعامل في النقد الإلكتروني ، وهذه البنوك تعمل على شبكة الانترنت .

حصول البائع على برنامج خاص لإدارة النقد الإلكتروني من نفس الشركة ، ويعمل هذا البرنامج على تسجيل المتحصلات من البائع وإضافتها إلى رصيده كما يقوم بالسيطرة على عملية تحويل الأرصدة من نقد إلكتروني إلى نقد حقيقي [120].

المرحلة الثانية : استعمال النقد الإلكتروني

يقوم المشتري باختيار السعر الذي يمكن ترصيده أن يسدده .

يقوم البرنامج باختيار وحدات النقد التي سيكون الدفع بها .

---

[119] – طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق ، ص 113 .

[120] – عبد الهادي النجار ، مرجع سابق ، ص 40 .

يتلقى البنك كشف الدفع للمشتري من طرف البائع ، فيتأكد من صحة النقود الإلكترونية بفرق التأكد المختلفة (صحة الأرقام الخاصة بوحدات النقد الإلكتروني) ، يتم إرسال وحدات النقل الالكتروني للبائع[121]

يتلقى برنامج إدارة النقد الإلكتروني لبائع كشف العمولات الإلكترونية الموقعة من البنك ، وتقوم بإضافة وحدات النقد الجديدة بأرقامها وعلامات التأمين الخاصة بها إلى خزينة البائع الرقمية .

يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع بإخبار المشتري بإتمام عملية السداد ، تعوضهم بنظام النقد الإلكتروني للمشتري بمحو هذه الوحدات المخصصة لهذا الكشف من مخصصات المشتري بصورة نهائية[122]

الشكل رقم (03) : عملية الشراء باستعمال النقد الرقمي .

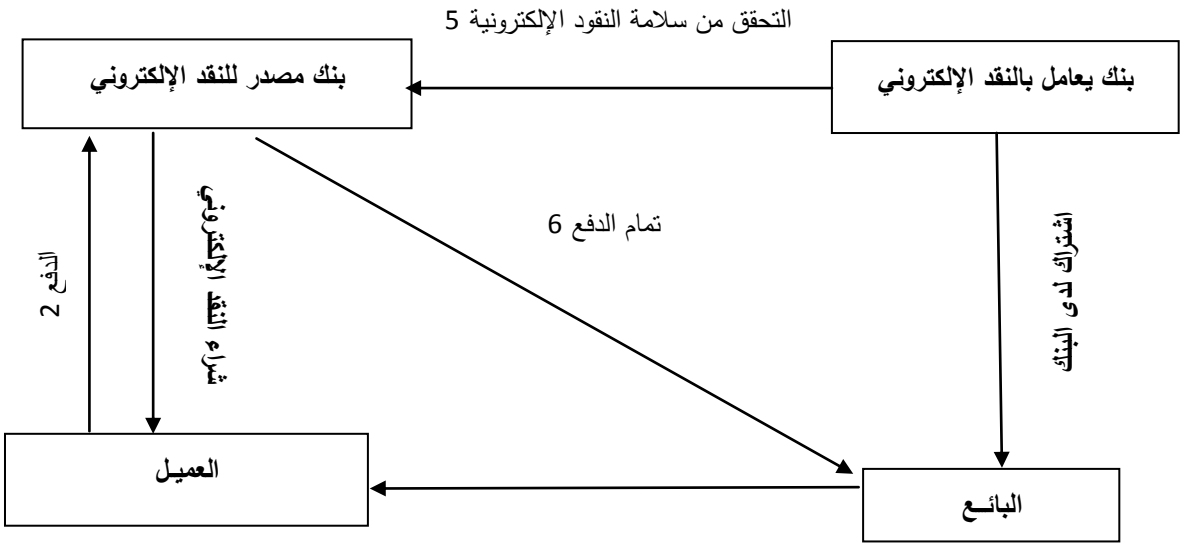

[121] – طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق ، ص 113 .

[122] – عبد الهادي النجار ، مرجع سابق ، ص 40 .

المصدر : رأفت رضوان ، **عالم الإلكتروني** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر 1999) ، ص 24 .

1-6 مزايا وعيوب النقود الالكترونية

أ- مزاياها :

للنقود الالكترونية عدة مزايا منها :

- تكلفة تداولها زهيدة ، وتحويل النقود الالكترونية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية .

- **لا تخضع للحدود:** حيث يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت أو الشبكات التي لا تعرف بالحدود الجغرافية[123].

- صفقات النقد الالكتروني أكثر كفاءة وهذا يشجع على زيادة أنشطة الأعمال وتتم بواسطة أنظمة الكمبيوتر الموجودة[124] .

ب-عيوب النقود الالكترونية :

النقد الالكتروني يتطلب نوعا خاصا من البرمجيات أو العناصر المادية وخبرة دقيقة .

- كل المشاكل الخاصة بالعملة التقليدية الورقية مثل الفقد ، التزوير ...الخ .

- ازدواجية الصرف.

---

[123] - إبراهيم بختي ، مرجع سابق ، ص 75 .

[124] - طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق ، ص 111 .

– غسيل الأموال ، فغسيل الأموال يمكن وقوعه بسهولة من خلال شراء سلع وخدمات بالنقد الإلكتروني فالنقد الإلكتروني من المصادر المشبوهة ويمكن صرفه بدو، إظهار اسم الشخص .

– مشكلة سداد الضرائب الخاصة بالسداد الإلكتروني[125].

2– التحويل الإلكتروني :

بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناء على أمر مكتوب وموقع من العميل ، أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لاستخدامه .

2–1– مفهوم التحويل الإلكتروني للأموال [126]:

عرفت المادة 519 من مدونة التجارة التحويل البنكي بأنه : " عملية بنكية يتم بمقتضاها إنقاص حساب المودع بناء على أمره الكتابي يقدر مبلغ معين يقيد في حساب آخر .. " .

أما بالنسبة للتحويل الإلكتروني فإنه لا يختلف عما سبق ذكره إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون بوسيلة إلكترونية مثل الانترنت.

وقد يأتي ذلك أما بواسطة أمر بسيط صادر عن العميل بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب آخر وإما نتيجة إحدى التعاملات الإلكترونية ، وفي هذه الحالة الأخيرة عمادة ما يتدخل طرف ثالث وسيط يملك البرمجيات اللازمة لإجراء عملية التحويل بشكل آخر ، حيث يقوم التاجر بتوكيل الوسيط لتحصيل المبلغ المطلوب من العميل الذي يقوم بتبعيته نموذج الدفع لدى الوسيط ، فيقوم هذا الأخير بإرسال النموذج لدار المقاصة الآلية ، إذا كانت البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية والتي تقوم بدورها بإرسال نموذج لبنك العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل ، أما إذا لم تكن البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية ، فإن الوسيط يرسل النموذج للبنك مباشرة .

نظام تحويل المالي هو عملية منح الصلاحية للبنك للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة والمدينة) إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب آخر .

---

[125] – فريد النجار وآخرون ، مرجع سابق ، ص 131.

[126] – محمود محمد أبو فروة ، مرجع سابق ، ص ص56 – 57 .

أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر والموارد عوضا عن استخدام الأوراق .

وتنفذ عملية التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية (ACH) وهي شبكة تعود ملكيتها وأهمية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية ، ومنذ عام 1978 أصبحت مؤسسة (EFT) تتيح للشركات والمؤسسات تحصيلات تحويلاتها المالية إلكترونيا عبر دار المقاصة (ACH) [127].

2-2- آلية عمل نظام التحويلات الإلكترونية :

لكل شيء ناجح أصول وقوانين تضبطه وتسيره إنما يجب أن تكون له آلية عمل لوصوله إلى غايته التي وضع من أجلها ومن هنا يتم التحويل الآلي كالآتي [128]:

يوقع العميل نموذجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة (التاجر مثلا) ويتيح هذا النموذج اقتطاع قيمة محددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومي ، أسبوعي ، شهري) وتحقق نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك حيث أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة ، وفي المادة يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة ، وتمكن إيجاد العديد من هو على الانترنت ويقوم العميل بناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط ويقوم هذا الأخير بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة الآلية التي بدورها ترسل النموذج الإلكتروني إلى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل الوارد من دار المقاصة برصيد العميل وفي حالة عدم التغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال أشعار بعدم الكفاية إلى الوسيط الذي بدوره يقوم بإعادة إرساله إلى العميل ، أما إذا كان الرصيد كافي للتغطية عندها يتم اقتطاع قيمة التحويل المالي منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج .

2-3- منافعه والمشاكل التي يثيرها :

- [127] -Http : // www . aljazirah .com sa/ digung

[128] - ثناء علي القباني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 30

يمتاز هذا النظام بمجموعة من المنافع منها [129]:

- **تنظيم الدفعات** : يكفل الاتفاق على وقت الاقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عمليات الدفع كون أي ريبة في إمكانية السداد في الوقت المحدد .

- **تسيير العمل** : ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تسيير الأمر ورفع فعالية نظام العمل .

- **السلامة والأمن** : أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقت الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .

- **تحسين التدفق النقدي** : رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا وموثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد .

- **تقليل الأعمال الورقية** : يتمثل ذلك في تقليل اعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية .

- **توفير المصاريف** : قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة .

- **زيادة رضا العملاء** : تكفل سرعة التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها إلى تحقيق رضا العملاء وتوظيف ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة .

- **المشاكل التي يثيرها** :

رغم انتشار هذا النوع من التعامل المصرفي ، إلا أنه حتى لا توجد قواعد منظمة كعلاقة لأفراد بالبنك كما لا توجد قواعد قانونية لمسؤولية البنك أو بمعنى أدق المسؤولية الأطراف سواء كان العميل حامل البطاقة أو البنك مصدر البطاقة ومن المشكلات التي يثيرها التحويل المالي الموضوعات التالية [130].

---

[129] - المرجع السابق ، 2003/06/08 .

1- نطاق استعمال التحويلات المصرفية الالكترونية :

من المشكلات المثارة نطاق استعمال التحويلات الالكترونية ، هل يقتصر هذا النطاق على معاملات الأفراد أم يشمل المعاملات التجارية إذ المستعمل لحد الآن والسائد العمل به هو استعمال الأفراد هذه التحويلات الالكترونية على نطاق واسع وما زال استعمالها في المجال الخاص بالمعاملات التجارية محدودا .

2- وقت برام العقد : قد يتسلم العميل البطاقة ولا يجوز له أن يستعملها فور استلامها ، ولو فرض وقام العميل باستعمال البطاقة فعلى من تكون المسؤولية ؟ هل يتم إبرامه منذ استلام العميل للبطاقة ، أم يتم إبرامه منذ استلام العميل للبطاقة ، أم يتم إبرام العقد وتحديد وقت سريانه ، سواء بالنسبة للعميل أو البنك إذا قد ينص على أن مجرد توقيع العميل للنماذج غير كافي ما لم ترد عليها موافقة البنك.

3-تحديد شروط العقد : يشترط أن يحدد العقد النظام القانوني وللشروط الواجب إبرامها في العقد ، ومدى حق العميل في تعديل الشروط قبل التوقيع ، كما تحدد النصوص مدى حق البنك في تعديل الشروط بعد نفاذها بإراداته المنفردة ولعله يكون من المناسب أن تحدد مدة يلتزم البنك من خلالها بإخطار العميل بما يكون قد أدخله من تعديلات وبهذا قد يكون الطرفين ملتزمين بعدم إخلال العقود .

3- تحديد مسؤولية الأطراف : يشترط أن يشمل التنظيم على تحديد مدى مسؤولية كل طرف في هذا النوع من التعامل ، فبالنسبة إلى البنك تحدد مسؤوليته عما يترتب على ما تحدث الآلة من أخطاء ، أو ما يترتب على استعمالها من أضرار تصيب العميل كما يشترط تحديد مسؤولية البنك عن استعمال الغير لحساب العميل فالمسألة في نطاق المعاملات البنكية المسندة والمحسوسة ، لاسيما بالنسبة لمسؤولية البنك عن الوفاء بقيمة الشيك المزور متى كان التزوير متقنا .

---

[130] – رضا عبيد ، **الآثار القانونية للتحويل المصرفي الإلكتروني** " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، دار جامعة بيروت العربية ، 2002" ، ص 320 .

فما ذا يكون الوضع لو تم استخدام الحساب الإلكتروني شخص آخر عند العميل فالمسألة تحتاج إلى تنظيم دقيق لأنه من الممكن أن تترتب مسؤولية على البنك دون أن يكون هناك خطأ من جانبه .

5- إجراءات الرجوع : من المشكلات الخطيرة أيضا في حالة التحويلات المصرفية عن عدم وجود نظام خاص لكيفية رجوع العميل على البنك ، لأن المنازعة ستكون حول مبالغ محدودة وليست مبالغ كبيرة ، كما في حالة المعاملات التجارية على مستوى واسع وأكبر .

6-مشكلات أخرى :

- يمكن استعمال هذه الطريقة كوسيلة لغسل الأموال .
- مشكلة مدى خضوع هذه المعاملات لسرية البنك .
- مشكلة ضياع البطاقة أو القرصنة في هذا المجال (كونه تابع إلى التجارة الإلكترونية) [131] .

2-4- آثار التحويل الإلكتروني :

تتمثل أهم الآثار الناتجة عن تنفيذ أمر التحويل في إخراج النقود من الذمة الحالية للأمر والتسجيل في الجانب المدين في حسابه ، بمجرد تنفيذ أمر التحويل ، وفي هذا الإطار يطرح التساؤل حول الوقت الذي يمكن فيه إبطال أمر التحويل والرجوع فيه ؟

يرى البعض أن أمر التحويل بحد ذاته لا يؤدي إلى إخراج النقود من ذمة الآمر وبالتالي فإن الوقت الذي يتم فيه التسجيل في حساب المدين هو الوقت المعتد به للقول بتخلي الآمر عن النقود موضوع النقل بشكل حاسم ، ووفقا لهذا الرأي فإن مجرد إرسال رسالة المعلومات لا تؤدي بحد ذاتها إلى إخراج النقود من الذمة المالية للآمر بالرغم من دخولها تحت سيطرة البنك .

المطلب الرابع : الشيكات الإلكترونية والمحفظات المالية

تطلبت مقتضيات تطبيق التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول والمنظمات المعاصرة وضرورة استخدام وتطوير الشيكات الإلكترونية محل الشيكات الورقية .

---

[131] – رضا عبيد ، مرجع سابق ، ص 320

1-الشيكات الإلكترونية :

1 -1-تعريفها : الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الإلكتروني Electronic checks : هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك و إعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم حذف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه [132].

وهو عبارة عن وثيقة إلكترونية تتضمن العديد من البيانات تتمثل في رقم الشيك ، اسم الدافع ، رقم الحساب ، الدافع ، اسم البنك ، اسم المستفيد ، القيمة التي ستدفع ، وحدة العملة ، تاريخ صلاحيتها والتوقيع الإلكتروني للدافع [133].

كما يمكن تعريفه : " شيك ثلاثي الأطراف ، معالج إلكترونيا بشكل آلي أو جزئي يتضمن أمر من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص يسمى المستفيد[134] .

ويعرف أيضا : " رسالة إلكترونية آمنة يرسلها موقع الشيك إلى حامل الشيك ليقدمه للبنك عبر الانترنت ثم يحول البنك قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى حامل الشيك ليكون دليلا على صرف الشيك [135].

---

[132] – منير الجنيهي وممدوح الجنيهي ، مرجع سابق ، ص ص 49-50 .

[133] – أحمد محمد غنيم ، **التسويق والتجارة الإلكترونية** ، (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2008)، ص 237 .

[134] – وائل أنور بندق ، **وسائل الدفع الإلكتروني** ، (بدون دار النشر ، مصر، 2008)، ص 23 .

[135] – نهلة أحمد قنديل ، **التجارة الإلكترونية والمرشد للمدير العصري رؤية تسويقية**، (دار_الجامعية ، قناة السويس_، 2005) ص 66

ويعرف : " هو عبارة عن رسالة تحتوي جميع البيانات الموجودة في الشيك الورقي العادي حيث يقوم أحد طرفي العلاقة بتحضيره للطرف الثاني و إرساله له عبر البريد الإلكتروني ، وتكون جميع التوقيعات التي يتضمنها الشيك توقيعات إلكترونية من ثم فإنه يتمتع بنفس قوة الشيك الورقي في العمل التي تعتبر التوقيع الإلكتروني بمثابة التوقيع اليدوي وتعطيه حجية في الإثبات[136] " .

– وهو كذلك عرف بأنه وثيقة إلكترونية تحمل التزاما قانونيا هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية ، وتحمل نفس البيانات الأساسية ، ولكن محاسب أو المساعد الرقمي الشخصي PDA أو المحمول ، ويتم التوقيع إلكترونيا[137] .

1–2– فوائد الشيكات الإلكترونية : هي :

- خفض تكاليف المصروفات الإدارية وتقليل كلف المواد الورقية والطباعة .
- زيادة كفاءة إنجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار والمؤسسات المالية .
- تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون .
- تزويد الزبون بمعلومات وتفاصيل أكثر لكشف الحساب .
- الصرف الفوري للشيك والتخلص من الزمن الذي يستغرقه الشيك التقليدي [138].

- ملائمة الشيكات ا؟لإلكترونية للأفراد الذين لا يملكون بطاقات الائتمان[139] .
- يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة بالشيكات العادية

التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرف المقاصة [140].

2–2– آلية عمل الشيك الإلكتروني :

يعتبر الشيك الإلكتروني من أهم وسائل الدفع التي تعتمد على استخدام الحسابات الآلية ، حيث يتنقل الشيك بالبريد الإلكتروني إلى المستفيد وذلك بعد أن يتم توقيعه إلكترونيا ، فيحصل عليه المستفيد

---

[136] – محمود محمد أبو فروة ، مرجع سابق ، ص 50 .

[137] – السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 166 .

[138] – صالح الجداية ، سناء جودت خلف ، مرجع سابق ، ص 251 .

[139] – وائل أنور بندق ، مرجع سابق ، ص 36 .

[140] – زهير بشنق ، **العمليات المصرفية الالكترونية**، مرجع سابق ، ص 257 .

ويقوم بتوقيعه إلكترونيا أيضا ثم يرسله بالبريد الإلكتروني مصحوب بأشعار إيداع إلكتروني في حسابه بالبنك .

حيث لابد تحديد التوقيع الإلكتروني لكل من المشتري والبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جملة الدفع (البنك) وفي ضوء ذلك يتم تحديد شيك الكتروني المستقر للمشتري ويرسل إلى البائع بالبريد الإلكتروني ، فيقوم باستلامه ويوقع عليه أيضا بتوقيعه الإلكتروني المستقر ، ثم يرسله مرة ثانية إلى البنك الذي يراجعه أو يتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات ، ثم يخصم الرصيد من المشتري ويضيفه إلى حساب البائع ، ثم يخطر البنك كل من البائع والمشتري بأن الصفقة قد انتهت[141] .

والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (04) : عملية استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها .

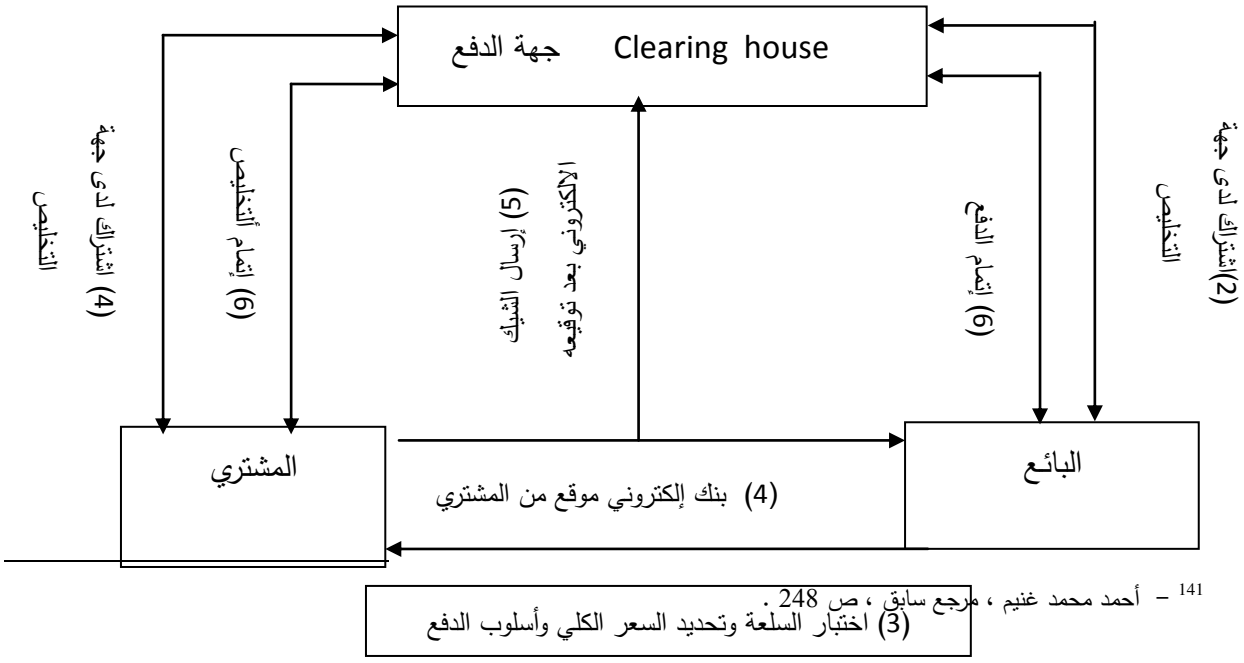

[141] – أحمد محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص 248 .

المصدر : ثناء على القباني وآخرون ، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية** ، مرجع سابق ، ص 121 .

يستطيع الذين يتعاملون مع شبكة الانترنت استخدام الشيكات الالكترونية في دفتر فواتير حساباتهم مباشرة عبر الانترنت ، دون الحاجة إلى إرسال الشيك الورقي ، فالمستخدم للحاسب الآلي يستطيع يكتب قيمة الشيك ويرسل شيك إلكتروني لها لجانب الأخر المستحق لهذه القيمة والذي يقوم بدون إرسالها إلى المصرف الذي يتعامل معه . وما أن يتأكد المصرف المحصل من صلاحية الشيك الإلكتروني ، فإنه يقوم بتحويل النقود من حساب مصرف صاحب الشيك الأصلي إلى حسابه ، ولأن هذه العمليات ضخمة تتم إلكترونيا فإنها أقل تكلفة وأكثر ملائمة عن الشيكات الورقية [142].

شكل رقم (05) : آلية عمل الشيك الإلكتروني

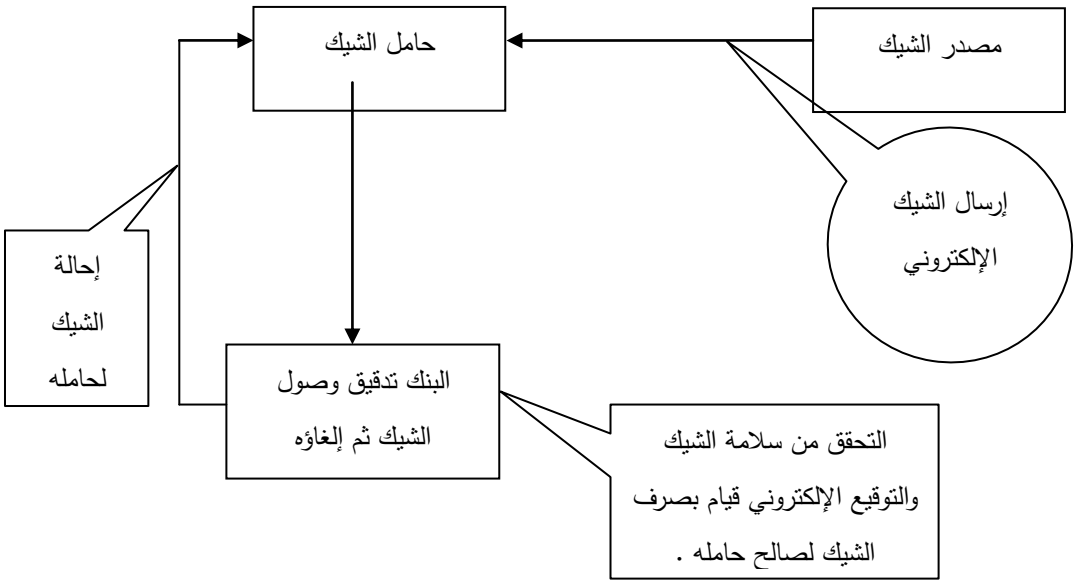

[142] - عبد النعيم مبارك وآخرون ، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية** ،(الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004)، ص 37 .

المصدر : النقود الإلكترونية على الموقع :

Http : //www.alriyadh .com بتاريخ 2013/02/19 .

3-المحفظة الإلكترونية :

قد تكون المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقات بلاستيكية ممغنطة (مزودة بشريحة رقاقة حوسبة Chip) يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة برامج معينة

ويمكن استخدام المحفظة الإلكترونية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الإلكتروني [143].

أ-مفهومها : ظهرت عدة تعاريف :

يمكن تعريفها على أنها : وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر " [144].

ويمكن استخدام المحفظة الإلكترونية أيضا لدفع ثمن الأشياء الصغيرة كالمجلات أو طلبات الوجبات الجاهزة وعند الشراء خلالها يبدأ الرصيد في التناقص بقيمة ما يتم شرائه[145] .

كما يمكن تعريفها أيضا : " برنامج يقوم المستخدم بتنزيله في جهازه الشخصي ويخزن به رقم بطاقاته الحسابية ومعلوماته الشخصية عند التسوق عبر الانترنت[146] .

من التعاريف يمكن استخلاص خصائص المحفظة الإلكترونية الثابتة :

-مزودة بذاكرة إلكترونية تسمح بالتخزين والاستدعاء .

- الوحدات التي يتم شحنها على المحفظة تسمى النقود الإلكترونية [147].

---

[143] – إبراهيم بختي ، مرجع سابق ، ص 39 .

[144] – شريف محمد غنام ، **محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية** ، (الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007) ، ص 12 .

[145] – نهلة أحمد قنديل ، **التجارة الإلكترونية** ، مرجع سابق ، ص 84 .

[146] –صالح الجداية ، سناء جودت خلف ، مرجع سابق ، ص 243 .

[147] – شريف محمد غنام ، مرجع سابق ، ص 15

– تخزين المحفظة الإلكترونية معلومات الشحن والفواتير شاملة الأسماء المستهلكين ، عنوان الشارع المدينة ، الولاية ، الدولة ، الكود الإلكتروني .

– يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان[148] .

ب– مزايا وعيوب المحفظة الإلكترونية :

–مزاياها :

- توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة ائتمان معينة بحيث بنقرة واحدة يتم إدراج لكل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة أخرى باستخدام لوحة المفاتيح .
- قادرة على حفظ المعلومات عن بطاقة الائتمان وعملية الشحن والفواتير وغيرها .
- يمكن استخدامها لدفع ثمن الأشياء الصغيرة كالمجلات وطلبات الوحدات الجاهزة [149].
- يمكن استخدامها للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية [150].

– عيوبها : وتتمثل في :

- يمكن من كشف آلاف من المعلومات الشخصية عن المستخدمين بما في ذلك أرقام بطاقات الائتمان • غير قابلة للحمل وتحتاج وقت للتفريغ وللتركيب على الكمبيوتر المستخدم [151].
- في حالة سرقة البطاقة وقيام السارق بإجراء عمليات شراء بواسطتها فإن مصدر البطاقة يحمل هذه التكلفة على حساب صاحب البطاقة و يرسلها للتاجر .
- إمكانية سرقة المعلومات من حاسوب التاجر[152] .

خلاصة الفصل

---

[148] – فريد النجار وآخرون ، مرجع سابق ، ص 112 .

[149] – نهلة أحمد قنديل ، مرجع سابق ، ص 84 .

[150] – ممدوح محمد الجنبيهي ، منير محمد الجنبيهي ، مرجع سابق ، ص 13 .

[151] – طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق ، ص ص 116، 117 .

[152] – صالح الجداية ، سناء جودت خلف ، مرجع سابق ، ص 244 ، 245 .

إن ما يميز هذا العصر ، هو استخدام أجهزة الكمبيوتر والانترنت ، وعرض السلع والخدمات عن طريقهما ، إضافة إلى الانتشار المذهل في استخدام التجارة الالكترونية ، وتطوير استعمال وسائل الدفع الالكترونية بالنسبة للزبائن والبنوك .

ومما لاشك فيه أن النمو السريع لوسائل الدفع الحديثة نتج عنه آثار كبيرة ، حيث ساهمت هذه الوسائل بتوفير مختلف الخدمات المتطورة للمتعاملين إذ يمكن لرجال الأعمال عقد صفقات دون تحمل عناء السفر وفي سرعة قياسية وتكلفة أقل مقارنة مع الصفقات العادية .

الفصل الثاني

تمهيد :

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في أحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة ، حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا تكيفا لاستفادة من أحداث تقنيات المعلومات والاتصالات ، وهذه البنوك تعيش الآن عصر المعلومات الرقمية وعصر التطور الهائل في وسائل الدفع ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على بطاقات الدفع الإلكترونية وتعتبر طريقة حديثة من طرق الدفع التي يتعامل بها الناس فهي تحقق لهم السرعة في أداء معاملاتهم بدلا عن وسائل الدفع التقليدية التي تتطلب وقتا طويلا في تسوية المعاملات ، هذا ما جعل من هذه الوسائل التقليدية تقدر مشاكل مما جعلها تختفي أمام وسائل الدفع الحديثة التي أصبح الرأي حول إمكانية إحلالها محل وسائل الدفع التقليدية .

كن في ظل هذه الآن هناك مزايا حققتها وسائل الدفع الحديثة لم تتمكن التقليدية من تحقيقها ، حيث خفضت التكاليف وقللت من معاناة العملاء وأعطت للوقت قيمته وكذلك تشجيع البنوك على تقدير خدمات جديدة .

المبحث الأول : العوامل المساعدة على وسائل الدفع الإلكترونية

يرافق ظهور ونجاح وسائل الدفع الالكترونية عدة تطورات حاصلة نتيجة التطور التكنولوجي لدى البنوك ومن أهم هذه التطورات ظهور البنوك الإلكترونية التي تتميز بالسرعة والتقنية الحديثة ، وكذلك ظهور طرق ونظم آمنة تساعد على تقديم خدمات مصرفية بأسلوب إلكتروني آمنة وظهور منظمات ومؤسسات في مجال المدفوعات .

المطلب الأول : ظهور البنوك الإلكترونية :

1- نشأة البنوك الإلكترونية : في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها في ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط ، وترافق ذلك مع استثمار الانترنت في ميدان النشاط التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية ومع ازدياد القيمة الاقتصادية معلومات التي أصبحت المحدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات الأعمال والمال ، وفي ظل ذلك كله تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط ، للتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل ، إلى بنك له وجود كامل على الشبكة والحيوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية .[153]

وهكذا أصبحت المحل التي كان التجار يدعون فيها ما يمتلكون من ذهب أو فضة إلى ما يسمى بالبنوك حاليا ، ومع التطور بدأت تلك البنوك في تطوير ما نقدمه من خدمات إلى زبائنها بدأت بماكينات الصرف الآتي التي تسمح للعميل بسحب مبلغ من المال من رصيده لدى هذا البنك ثم تطور الأمر وبدأت تلك النفوذ في حسابه عبر تلك الماكينات وهكذا تطورت تلك البنوك إلى ما يسمى بالبنوك الإلكترونية [154].

إن البنوك بمعناها الحديث ليس مجرد فرع البنك يقدم خدمات مالية وحسب بل موقعها ماليا تجاريا إداريا استشاريا له وجود متنقل على الخط ، فهو يشير إلى النظام الذي يسمح للزبون الوصول إلى حسابات أو أية معلومة يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاصة به .[155]

---

[153] - يوسف مسعداوي ، **البنوك الالكترونية** ، " ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات " ، ص 227 .

[154] – منير محمد الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي ، مرجع سابق ، ص 09 .

[155] - يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ، ص 226 .

ويمكن تلخيص أهم التي مرت بها البنوك الالكترونية في الشكل التالي : [156]

الشكل رقم (06) : تطور البنوك الالكترونية

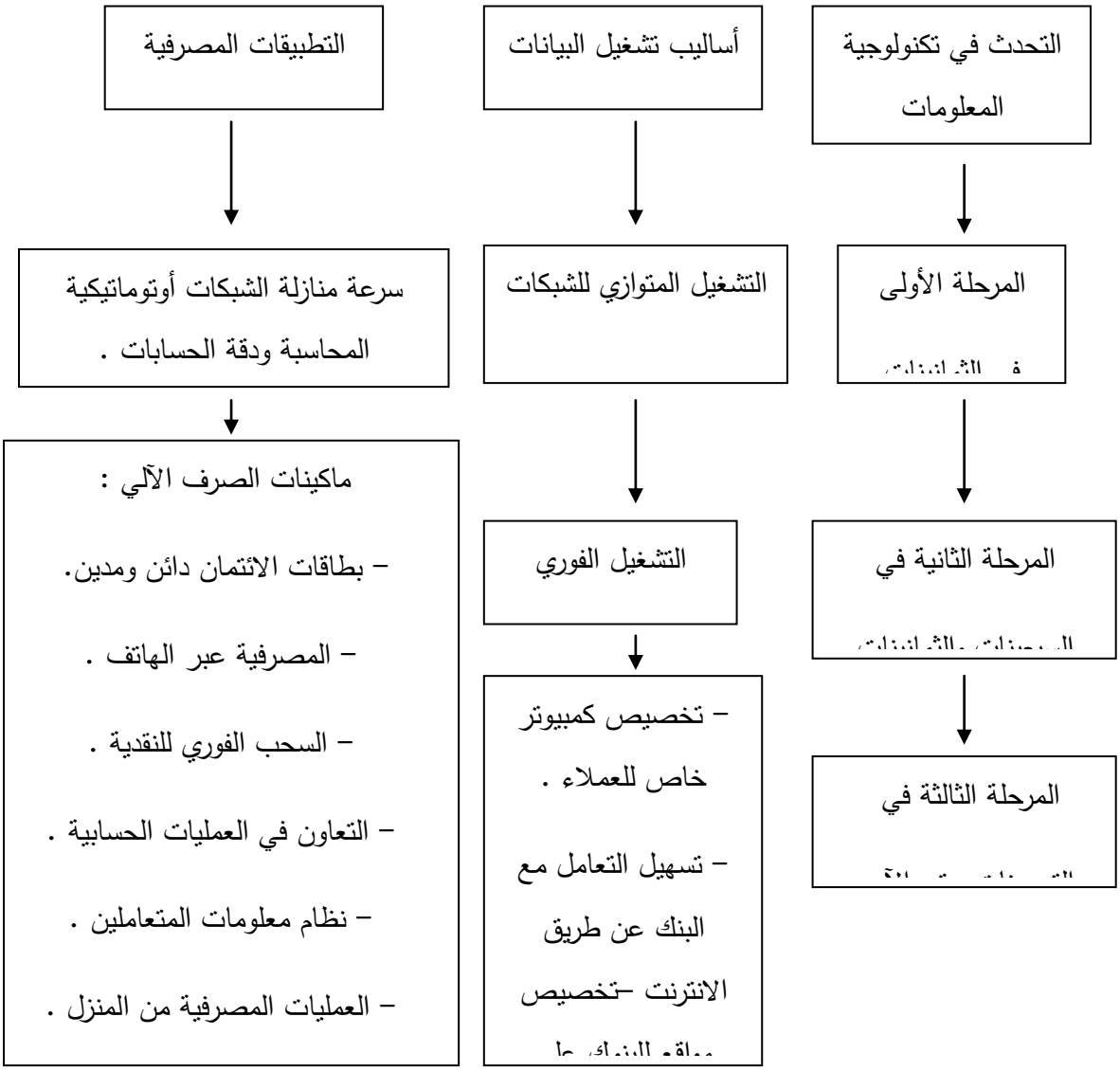

[156] – فريد النجار وآخرون ، **التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** ، مرجع سابق ، ص 253 .

المصدر : فريد النجار وآخرون ، **التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة (دار الجامعية ، مصر ، 2006)** ، ص 256 [157].

2- مفهوم البنوك الإلكترونية :

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الإلكترونية " Electronic Banking" والبنوك الانترنت " Internet Banking" أو البنك المنزلي " Home Banking" أو البنوك الويب " Web Banking" [158].

البنوك الإلكترونية ما هي إلا وسيلة إلكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الانترنت ، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى تنقل بين فروع البنك .[159]

---

[157] - فريد النجار وآخرون ، مرجع سابق ، ص 256 .

[158] – معارفي فريدة ، مرجع سابق ، ص 04 .

[159] – محمود محمد أبو فروة ، مرجع سابق ، ص 25.

و البنوك الإلكترونية لها وجود مالي وإداري مستقبل ، وإذا عجز البنك عن أداء خدمة ما للعميل فإنه يلجأ إلى موقع البنك على الشبكة خاصة إذا كانت تشكيلة الخدمات في موقعي البنك (التقليدي والإلكتروني) [160].

كما يمكن تعريف البنوك الإلكترونية على أنها : " تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق .

ويتفق هذا العريف مع أراء العديد من الخبراء المصرفيين [161]، أن يعرضها (طربية 2001) على أنها : " تلك البنوك التي ترتكز في تقديم خدماتها على ضمان (Home Banking) والـ (Phone Banking) و الـ (Internet Banking)وغيرها من الزبائن الإلكترونية المعروفة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال " .

كما يؤكد على هذا المفهوم أيضا (سروغ 2000) ، حيث يعرف العمل المصرفي الإلكتروني بأنه : " يضم كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الصوتية مثل : الهاتف والحاسب والصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الترقيمي وغيرها ، وذلك من قبل المصارف أي المؤسسات المالية ، وكذلك العمليات التي يجر لها مصدر والبطاقات الإلكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويل النقدية الإلكترونية ."

وبناءا على ما ورد في التعريفات السابقة يمكن التوصل إلى تعريف لهذه البنوك :" تلك البنوك والمؤسسات المالية المستندة على الزبائن الإلكترونية ، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال

---

[160] – نهلة أحمد قنديل ، مرجع سابق ، ص 87 .

[161] – ناظم محمد فوزي الشمري ، عبد الفتاح زهير اللات ، **الصيرفة الإلكترونية والأعوان والتطبيقات ومعيقات التوسع** (دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008) ، ص 28 .

تكنولوجيا المسموحات والاتصالات لتقديم الخدمات المصرفية بأمان وبأقل كلفة ، وأسرع وقت وأقل جهد للعملاء . " [162]

وتعرف على أنها مؤسسات مالية وشبكة تؤدي باستخدام الأساليب الإلكترونية والتي تفيد الإنترنت من أهم أشكالها ، ويمكن الحصول على خدماتها عن طريق الضغط على المجموعة أزرار في الهاتف أو الكمبيوتر في أي مكان ، فالبنوك الإلكترونية تقدم مختلف الخدمات في كل وقت مؤمن في أي مكان . [163]

وتعرف على أنها النظام الذي يتيح للزبون الوصول على حساباته أو آلية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى .[164]

وقد قدمت هذه البنوك عدة منافع ، يمكن ذكرها كما يلي :

1- فتح أو توفير فرصة استثمارية : إن الظن أن البنك الإلكتروني مجرد إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية طن خاطئ لأن التقنية تتيح للزبون بذاته أن يريد مثل هذه الأعمال وإن وجود البنك الإلكتروني مرهون بقدر ته على التحول إلى موقع للمعلومات ومكان للعمل المبني على المعلومة الصحيحة فإنها مؤسسة للمنشورة ، لفتح أفاق العمل ، فهي مكان عرض الاستثمار وإرادتها ، كما مكان للخدمة المالية السريعة بأقل التكاليف ، مكان للإدارة المميزة لاحتياجات الزبون مهما اختلفت . [165]

2- تحسين وتسهيل معاملات المؤسسة الاقتصادية : أي تحسين طرق إدارة العلاقات مع العملاء ، وذلك لكون الخدمة الإلكترونية يميزها الدقة في الأداء والأمن ، وفي أي وقت وفي أي مكان .[166]

---

[162] - المرجع سابق ، ص ص 28 ، 29 .

[163] – معطى الله عز الدين ، بوقهوم محمد ، **المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية** ، " ورقة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، ديسمبر 2004 " ، ص 197 .

[164] - www.maktoob . boy . com , consulté le : 06/03/2013 , H: 15:10

[165] – يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ، ص 229 .

[166] – ناظم محمد فوزي الشمري وآخرون ، مرجع سابق ،ص 39 .

حيث يكون الاتجاه نحو الدفع النقدي الإلكتروني والمصاحب لمواقع التجارة والأعمال الإلكترونية يقدم لبناء البنوك الإلكترونية ، فمثلا : شركات التامين النفط ، الطيران الفنادق ... الخ ، نتيجة نحو عمليات الدفع غير الخط أو الدفع الإلكتروني ،وهي عمليات تتضمن قراءة لا يكون موقع الشركة يوفر وسائل الدفع التنفيذي وجود حسابات التحويل .[167]

3- تخفيض تكلفة المعاملات المالية : فانخفاض تكلفة أداء الخدمة مهمة من ضمان الخدمات الإلكترونية [168]إن اللجوء إلى البنوك الإلكترونية هو كجزء لأحد وسائل المنافسة وهو أيضا للجوء إلى تقديم خدمات شاملة بوقت قصير ، ولقاء تكلفة أقل [169].

ومن المزايا التي تتميز بها البنوك الإلكترونية الأخرى هي : [170]

1- تنظيم الدفعات : يكلف الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع بدون أي ريبة في إمكانية السحب في الوقت المحدد .

2- تسيير العمل : ألغت عملية المقايضة الآلية حاجة العميل إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تسيير الأمر ورفع فعالية نظام العمل .

3-**السلامة والأمن :** أزالت التحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .

4- تحسين التدفق النقدي : رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا موثوقية التدفق ، وسرعة تناقل النقد .

---

[167]- يوسف مسعداوي ، المرجع نفسه ، ص 229 .

[168] - ناظم محمد فوزي الشمري وآخرون ، ص 35 .

[169] - يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ، ص 229 .

[170] - Http : // eljazia . com T. 142 – tapic . consulté le : 13/03/2013 . h : 14 :00

5- تقليل العمال الورقية : تم تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية .

6- توفير المصاريف .

7- زيادة رضا العملاء : تكون سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض لكلفتها لتحقيق رضا العملاء .

ولأن البنوك الإلكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا وتكلفة مرتفعة .[171]فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير وللوصول إلى تحديد الفوارق في تكلفة العمل المصرفي الإلكتروني وتكلفة العمل التقليدي .[172]

المطلب الثاني : الخدمات المصرفية الإلكترونية :

1-الخدمات المصرفية عبر الصرافات الآلية(DAB) •:

تعتمد خدمة الصرافات الآلية على وجود شبكة من الاتصالات تربط بفروع البنك الواحد أو فروع المصارف كلها والضرورة من ذلك هي الحاجة للوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا ، وبذلك تقوم ماكينة الصرف الآلي لخدمة أي عميل من أي مصرف وقد بدأ تقديم الخدمات المصرفية لعملاء عبر ماكينات الصرف الآلي في السبعينات ، ولكنفي تلك الفترة لم تجد الإقبال الكبير من المصرفين ، حيث أن ذلك أول عمل قام به العمل المصرفي ، ولكن الإقبال كان أكبر في الواقع العملي حيث كانت

---

[171] – فريد راغب النجار ، **الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ،** (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004) ص 286 .

[172] – عدنان الهندي ، **التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت** ، (اتحاد المصارف العربية ، لبنان 2000) ، ص 11 .

• **DAB** : Distributeur Automatique de Billes

المخاوف لها موقع ولازال لها تأثير على العملاء وعمل على أن يظل في متوسط حوالي 30 % من العملاء لا يحملون بطاقات للصرف الآلي عبر الصرافات الآلية ، ومع مرور الزمن تطور عمل الصرافات الالكترونية حيث أصبحت تقدم خدمات متقدمة بالإضافة لخدماتها الأصلية في صرف المبالغ النقدية ن كما زاد تطور عمل الصرافات لتقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم الجمركية وخلاف ذلك وبدخول البطاقات الذكية مكن العميل شحن بطاقته مقدمة الدفع من الصراف ليقوم باستخدامها لدفع التزاماته في نقاط دفع متعدد [173]وأصبحت الآن تقدم جملة من الوظائف نذكر منها : التعرف عللا رصيد الحساب ، القيام بسحب نقدي من الحساب ، إجراء تحويلات نقدية بين الحسابات ، طلب دفتر الشيكات ، إجراء إيداعات نقدية وسداد الفواتير .[174]

وفي بعض المراجع يسمى بـ : (ATM) • ، وهو نظام يتيح للعملاء حملة البطاقات التعامل مع حساباتهم طرق البنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها وخلال الإجازات و العطلات على مدار 24 سا .

ويتميز نظام خدمة الصراف الآلي بالآتي :

أ- سرية المعاملات حيث لا يستطيع العميل التعامل مع النظام إلا من خلال الرقم السري الخاص به .

ب-سهولة وسرعة التعامل مع الآلة حلا لمشاكل الانتظار والازدحام .

---

[173] – حسين شحاذة الحسين ، **العمليات المصرفية الإلكترونية** ، (بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ،جامعة بيروت ، لبنان ، 2002) ص 134 .

[174] – مدحت صادق ، **أدوات وتقنيات مصرفية** ، مرجع سابق ، ص 299 .

• ATM : Automatic Teller Machine

جـ – إمكانية تحويل المبالغ من حسابات العميل المسموح التعامل بها من خلال النظام .

د– إمكانية سداد الالتزامات الشهرية والنصف سنوية .[175]

2–الصيرفة عبر الهاتف الجوال : إن الاتجاه العام في العالم الآن نحو انتشار استخدام الهاتف الجوال حيث من المنتظر أن يصل عدد خطوط الهاتف الجوال المستخدم في نقل البيانات أكثر من 1 ، 2 مليون جهاز ، واتبع هذا الجهاز تطوير استخدام الهاتف الجوال لأغراض متعددة ، وقد بدأ استخدامه للولوج في الشبكة العالمية (Internet) واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بقراءة لبيان الإلكتروني ، وتصفح المنتجات المعروضة على الشبكة ، وشروع في شراء هذه المنتجات .

يمكن تقديم العديد من الخدمات لعمل عبر هاتفه ، حيث تشبه هذه الخدمات التي تقدم عبر الهاتف ، ولكن تمتاز بأنها يمكن أن تكون عبر بيانات ونص مكتوب فيمكن الاستعلام من المصرف عن رصيد أو معرفة الوضع لتسوية الشيك .[176]

3– الصيرفة عبر الانترنت : أتاح انتشار الانترنت للبنوك خدمات الصرف المنزلي ، حيث اتجهت البنوك بدلا من التوسع في إنشاء المقرات الجديدة إلى إنشاء مواقع لها على الشبكة ، يتم من خلالها توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها فضلا عن تحقيق الكفاءة والفعالية في عمليات تسويق خدماتها المالية حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لا تتوفر لهذه البنوك لفروع فيها فالإضافة إلى ذلك ، فإن الانترنت المصرفي يمكن العملاء أيضا من التأكد من أرصدتهم لدى المصارف كما يقدم وبسير طريقة دفع الكمبيالات المحسوبة عليها إلكترونيا و يساعد هم أيضا ويرشدهم باستخدام الطريقة المثلى في إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات. [177]

---

[175] – ثناء علي القباني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 96 .

[176] - www bankofsudan .org .opcit .

[177] -www aowat .com . consulté ,le : 13/03/2013 , h : 15:30 .

وتحتاج تقديم هذا النوع من الخدمات إلى توفر شبكات عريضة * (WAN)داخل البلاد على الأقل وربطها بالشبكة العالمية (Internet) كما أنها تطلب من العميل معرفة استخدام برنامج تصفح على الشبكة (Brower) وتمثل الأمن للعملاء ، ويعمل حاجز نفسي لانتشار الخدمة .[178]

جدول رقم (03) : مثال التقديرات الخدمات تقدم عبر بعض القنوات المختلفة .

قناة الخدمات	تقدير التكلفة (دون تكلفة الإنسان)
خدمة عبر فرع البنك	+ 295 وحدة
خدمة من خلال مراكز الاتصال بالهاتف	+56 وحدة
خدمة من خلال الانترنت	+4 وحدة
خدمة من خلال الصرافات الآلية	+1 وحدة

المصدر : عز الدين كمال ، أمين مصطفى ، **الصيرفة الإلكترونية** ، على الموقع :

www .Dark .of Sudan . org

ومن هنا يمكننا تلخيص مختلف الأصناف للخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الشكل التالي :

* WAN : Wide Area Net works

[178] إيهاب عبادة ، **الأمان والسرية في تقديم الخدمات المصرفية** ، دراسة مقدمة على موقع :
www .gmyme .com consulté le 13/03/2013, h : 15 :40

الشكل رقم (07) : الخدمات المصرفية الإلكترونية .

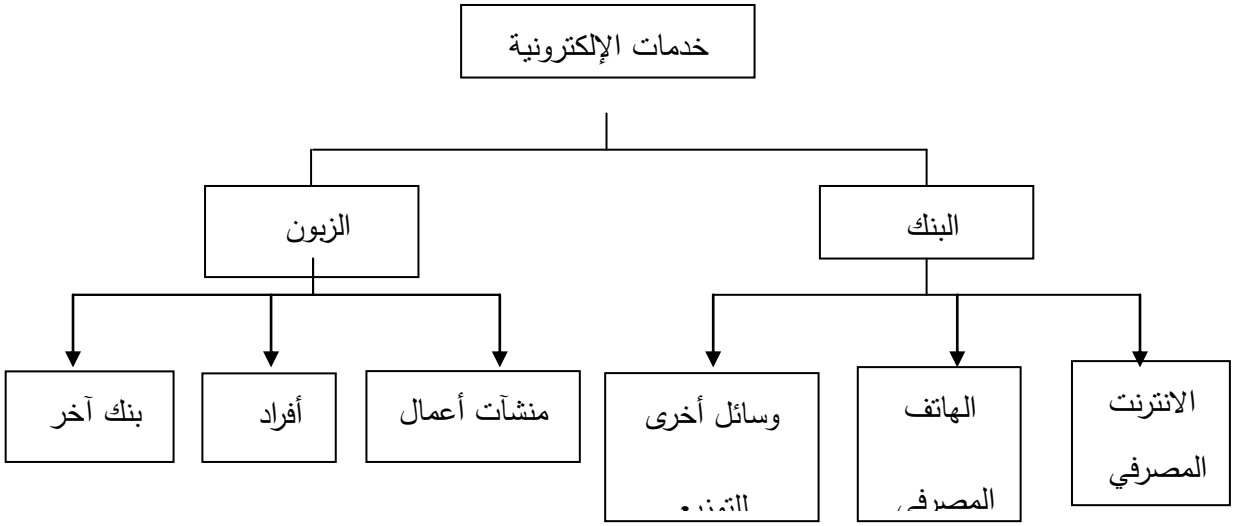

المصدر : عباس بلقاضي ،**المتطلبات اللازمة فقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع** المصرفي ، "ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، أيام 6-7جوان 2005 ، جامعة جيجل " ، ص 11

المطلب الثالث : الاستفادة من وسائل الأمان عبر الانترنت .

تتميز وسائل الدفع الحديثة عن الوسائل التقليدية على أنها تمتع بالاستفادة من وسائل الأمان المبكرة حديثا لاستعمالها عبر المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون الدفع الإلكتروني طرفا فيها ، وسنتناول هذه الابتكارات الحديثة (الوسائل) كما يلي :

أولا : التوقيع الإلكتروني :

1- مفهومه : هو ملف رقمي صغير (شهادة رقمية) تصدر عن أحد الهيئات المتخصصة والمستقلة ومعترف بها من الحكومة تماما مثل كتابة العدل وفي هذا الملف يتم تخزين اسمك وبعض المعلومات المهمة مثل رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها ، وهي تحتوي عند تسليمها لك على مفتاحين (المفتاح العام والخاص) .

* **المفتاح الخاص** : هو توقيعك الإلكتروني الذي يميزك عن بقية الناس .

* **أما المفتاح العام** : فيتم نشره في الدليل وهو مفتاح للعامة من الناس .[179]

والتوقيع الإلكتروني (Electronic Signature) ، هو عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتجديد شخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره ويتم اعتماده من الجهة المختصة .[180]

---

[179] – فريد النجار وآخرون ، **التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** ،مرجع سابق ، ص 136 .

ويعرف التوقيع الإلكتروني " بأنه ذلك التوقيع الناتج عن إتباع إجراءات محددة تؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة معروفة مقدما ويكون مجموع هذه الإجراءات هو البديل الحديث للتوقيع ومفهومه التقليدي أو ما يسميه البعض التوقيع الإجرائي ". [181]

وهناك من عرف التوقيع الإلكتروني بأنه : " وحدة قصيرة من البيانات التي تحمل علامة رياضية مع البيانات الموجودة في محتوى الوثيقة " .[182]

وعرفه القانون الأمريكي بأنه : " شهادة رقمية تصدر عن إحدى الهيئات المستقلة ويميز كل مستخدم يمكن أن يستخدمها في إرسال أي وثيقة أو عقد تجاري أو تعهد أو إقرار ." [183]

ثانيا –أشكال التوقيع الإلكتروني :

أ– **التوقيع باستخدام القلم الالكتروني** : ومعناه نقل التوقيع الالكتروني المكتوب بخط اليد على

المحرر إلى الملف المراد نقل هذا المحرر إليه باستخدام جهاز إسكاني وعليه ينقل المحرر موقعه عليه من صاحبه إلى شخص آخر باستخدام شبكة الانترنت .[184] ويعتبر التوقيع بالقلم الالكتروني الصورة الثانية للتوقيع الالكتروني[185]، حيث تتم باستخدام طريقة Pen –Gu ، ويتم ذلك عن طريق قلم إلكتروني حسابي يمكن عن طريقة الكتابة على شاشة الكمبيوتر وهذا يتم باستخدام برنامج معين ، هذا الأخير أي البرنامج يقوم بوظيفتين : الوظيفة الأولى تتمثل في خدمة التقاط التوقيع أما الوظيفة الثانية في خدمة التحقق من صحة التوقيع حيث يتعلق البرنامج أولا بيانات العميل عن طريق بطاقته الخاصة التي وضعها في الآلة المستخدمة ، وتظهر بعد ذلك التعليمات على الشاشة ويتبعها الشخص ثم تظهر رسالة تطالب بتوقيعه باستخدام قلم على مربع في داخل الشاشة ودور هذا البرنامج بقيام خصائص معينة لتوقيع من حيث الحجم

---

[180] – منير الجنيبهي ، ممدوح الجنيبهي ، مرجع سابق ، ص 72 .

[181] – خالد ممدوح إبراهيم، **إبرام العقد الالكتروني** ، (دار الجامعية ، مصر ، 2007) ص 244 .

[182] – مدحت رمضان ، **جرائم على الأشخاص الانترنت** ، (دار الفكر الجامعي ن مصر ، 2002) ص 198 .

[183] - www.Danascus bur . org .consulté le 16/03/2013 ,H :16 :00

[184] – منير الجنيبهي ، ممدوح الجنيبهي ، مرجع سابق ، ص 75 .

[185] – خالد ممدوح إبراهيم ، مرجع سابق ،ص 255 .

والشكل والخطوط والالتواءات ويقوم الشخص بالضغط على مفاتيح معينة تظهر له على الشاشة بأنه موافق أو غير موافق على هذا التوقيع .[186]

إلا أن تلك الطريقة تواجه الكثير من المعوقات تتمثل في عدم الثقة حيث يمكن للمستقبل أن يحتفظ بهذا التوقيع الموجود على المحرر الذي استقبله عن طريق شبكة الانترنت ووضعه على أي مستند آخر لديه دون وجود أي طريقة يمكن من خلالها التأكد من أن صاحب هذا التوقيع هو الذي وضعه على هذا المستند وقام بإرساله إلى هذا الشخص وعليه فإن تلك الطريقة مأخوذ ضدها انعدام الثقة [187].

ب- التوقيع باستخدام الخواص الذاتية : [188]وهذا النوع من التوقيع يعتمد على الخواص الكيميائية والطبيعية للأفراد وتشمل البصمة الشخصية ، مسح العين البشرية التحقق من مستوى ونبرة الصوت ، خواص اليد البشرية التعرف على وجه البشري والتوقيع الشخصي .

وهو ما يعني أنه يتم تعيين الخواص الذاتية للعين مثلا عن طريق أخذ صورة دقيقة لها وتخزينها في الحساب الآلي لمنع أي استخدام من أي شخص آخر بخلاف الشخص المخزنة الخواص الذاتية لعينه ، وهكذا الحال بالنسبة لبصمة الأصابع أو خواص اليد البشرية أو بنبرة الصوت أو التوقيع الشخصي .

جـ - التوقيع الرقمي : (Signature Numérique): وتعني منظومة بيانات في صورة بشفرة بحيث يكون في إمكان المرسل إليه التأكد من مصدرها ومضمونها [189]. وبدأ في الظهور والانتشار مؤخرا بعد الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني .[190]ولكن أكثر ها شيوعا التوقيعات الرقمية القائمة على ترميز المفاتيح .

---

[186] - إبراهيم سيد أحمد ، **قانون التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني وقانون الملكية الفكرية والأدبية** ، (دار الجامعية ، مصر ، 2005) ص 440 .

[187] - منير الجنيهي ، ممدوح الجنييهي ، مرجع سابق ، ص 75 .

[188] - المرجع السابق ، ص ص ، 75-76 .

[189] - المرجع السابق نفسه ، ص 77 .

[190] - فريد النجار ، وليد دياب وآخرون ، مرجع سابق ، ص 135 .

ي- المفاتيح العمومية والخاصة : المفاتيح العمومية هي التي تسمح لكل من يهتم بقراءة الرسالة أن يقرأها دون أن يستطيع إدخال أي تعديل عليها فإذا ما وافق على مضمونها وأراد إبراء قبول بشأنها وضع توقيعه غليها من خلال مفتاحه الخاص وعليه تعود تلك الرسالة إلى مرسلها مزيلة بالتوقيع .[191]

شكل رقم (08): المفاتيح العمومية والخاصة

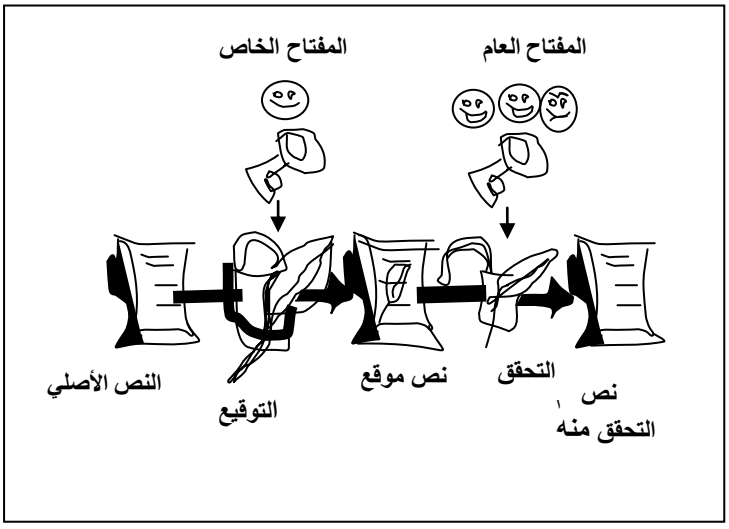

[191] – منير الجنبيهى ، ممدوح الجنبيهى ، ، مرجع سابق ، ص 77

المصدر : محمد الصيرفي ، **الإدارة الإلكترونية** ، (دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، بدون سنة النشر)،ص340.

ثانيا :التشفير الالكتروني :

1- ظهور التشفير :يتشكل الكمبيوتر في بداية ظهوره وسيلة جديدة للاتصالات الآمنة ،فاحتكرت الستينات حق التشفير وفي أواخر الستينات أسست شركة IBM مجموعة تختص بأبحاث التشفير ونجحت هذه المجموعة في تطوير أنظمة التشفير ،ومنذ ذلك الحين أخذت العديد من الشركات تقوم بتطوير أنظمة الشفرة جديدة أبرز الحاجة إلى وجود معيار لعمليات التشفير ،حيث طور المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا ،NIST عام 1973 ،معيار الذي يستخدم مفتاح التشفير بطول Bit 56 ويشترط أن يكون لكل المرسل المفتاح السري .[192]

2- تعريف التشفير الالكتروني :

يعرف التشفير بأنه :"عملية تحويل المعلومات على شفرات غير مفهومة (تبدو بدون معنى) لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الاطلاع على المعلومات أو فهمها ،ولهذا تنطوي التشفير على تحويل النصوص العادية إلى نصوص مستقرة.[193]

ويقصد بالتشفير القيام بمزج المعلومات الحقيقية بمعلومات وهمية ينتج عنه توليد معلومات جديدة لا يمكن معرفة المعلومات الحقيقية فيها ،وهذا المفتاح يتم الاتفاق عليه بين طرفي عملية التراسل (المرسل

---

[192] - www. al-jazirah .com .consulté le : 16/03/2013 h 16:50

* IBM :International Business Machines .

* NIST :national Institute of standards and technology .

[193]- مدحت رمضان ، مرجع سابق ، ص 199 .

والمستقبل) .ويستخدمه كل طرف من أجل تغيير شكل البيانات الحقيقية عن الإرسال،ويعيد للبيانات مضمونها الحقيقي بإزالة البيانات الوهمية عند الاستسلام .

* **أنواع التشفير** :يتمثل التشفير في نوعين أساسين :

أ- **التشفير المتماثل** :يقوم على تشفير الرسالة بالاعتماد على مفتاح واحد يستخدم كذلك في فك الشفرة ،وكلما ازداد طول المفتاح أي عدد الخانات (Bits) كلما أصبح أكثر مناعة ،إلا أنه يؤخذ هذا النوع أنه غير لكن للتأكد من الشخصية ،فحصول شخص على المفتاح ليس دليلا كافيا على أنه الشخص المقصود بالرسالة .[194]

ويكون تشفير الرسائل ،وفك شفرتها باستخدام الخلط التماثلي سريعا جدا وكفؤ جدا ،إلا أن المفتاح يجب حمايته ،في البيئات الآمنة مثل قطاع الدفاع يكون استخدام خط المفتاح الخاص أبسط ،وهو الطريقة البارزة لتشفير البيانات الحساسة .[195]

ب- التشفير غير المتماثل (المفتاح العام) :

تقدم نظم المفتاح العام (غير المتماثل) عددا من المميزات على طرف خلط المفتاح الخاص(المتماثل)،أو لا يكون خليط المفاتيح اللازمة لتقديم رسائل خاصة بين عدد هائل من الناس صغيرا ،ثانيا لا يمثل توزيع المفتاح الخاص أي مشكلة ،فيمكن إرسال المفتاح العام لكل شخص في أي مكان ،ولا يتطلب توزيعه أي معاملة خاصة .ثالثا يجعل نظم المفتاح العام من الممكن تنفيذ التوقيعات الرقمية[196]فقد يلجأ في بعض الأحيان إلى استخدام الأسلوب الأول أي تشفير غير المتماثل في تشفير الرسالة المعلومات لأنه أسرع بكثيرة .[197] ولنظم المفتاح العام عيوب أيضا وهي أن تشفير وفك الشفرة المفتاح العام

---

[194]- محمود محمد أبو فروة ، **الخدمات البينية الالكترونية عبر الانترنت** ، مرجع سابق ، ص ص ، 91-92 .

[195]- جاري شنايدر ، **التجارة الالكترونية** ، تعريب سرور على إبراهيم سرور ، (دار المريخ ، الرياض ، 2008) ص 558 .

[196] - المرجع السابق، ص 559.

[197] - محمود محمد أبو فروة ، المرجع السابق ، ص 93.

يكون أبطأ من نظم المفتاح الخاص ولا تحق نظما لمفتاح العام محل نظم المفتح الخاص ، وإنما تعمل كمكمل لها [198].

– والشكل التالي يوضح نظام التشفير.

شكل رقم (09) : نظام التشفير.

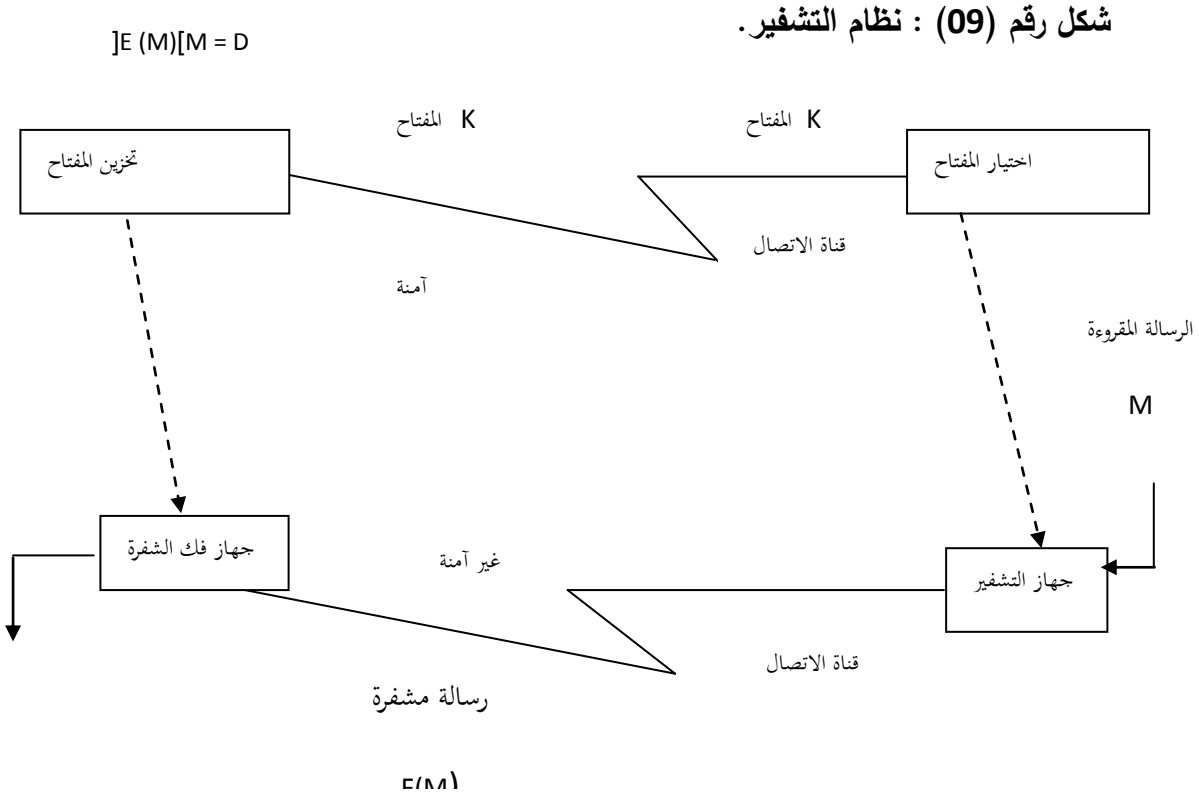

[198] – المرجع السابق ص ص 343 ، 344.

المصدر: محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية**، (دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، بدون ذكر سنة النشر)ص344.

الشرح : يتم التحويل للرسالة المقروءة (M) إلى رسالة مشفرة E(M) وتتكون عملية التشفير أو فك الشفرة من خوارزم التشفير من خوارزم التشفير (E) أوفك الشفرة(D) ومفتاح الشفرة(K) ويتحكم المفتاح (K) في خوارزم التشفير ويقوم المستخدم بفك الشفرة للحصول على الرسالة باستخدام خوارزم فك الشفرة (D) .

ثالثا : تامين شبكة الانترنت

1- جدران الحماية (Firewall) : عبارة عن مجموعة من الأنظمة توفر وسيلة أمنية بين الانترنت وشبكة المؤسسة الداخلية حيث تجبر جميع عمليات الدخول على الشبكة الداخلية والخروج منها للمرور عبر هذا الجدار الذي يتصدى لجميع محاولات الدخول للشبكة بدون صفة ، وبشكل عام فإن جدران الحماية تمنع دخول الأخطار القادمة من شبكة الانترنت إلى الشبكة الداخلية الخاصة بالمؤسسة البنكية[199] .

ولجدران النار السمات التالية :

- يجب أن يمر كل المرور من داخل الشبكة إلى خارجها ، ومن خارجها إلى داخلها عبره.
- يسمح بالمرور المصرح له فقط ، كما هو مع ف سياسة الأمن المحلية ، خلاله .
- يكون جدار النار نفسه مستثنى من الاحتراق.

بالإضافة إلى جدران النار المشيدة على شبكة التنظيمات ، من الممكن تشييد جدران النار هذه جدران نار شخصية personal Firewalls . مثل زون الارم Zone Alarm فهي أداة مهمة في

[199] – محمود محمد أبو فروة ، مرجع سابق ، ص ص ، 93 ، 94 .

حماية محيطات الشبكات الموسعة للعديد من الشركات.[200]، والهدف من جدار النار هو التغلب على أكبر قدر ممكن من الثغرات الأمنية من خلال بناء قناة اتصال توجه غليها المراسلات والمعلومات المتبادلة مع شبكة الانترنت لمراقبتها والسيطرة على خروجها أو تحولها من وإلى شبكتها الخاصة ، وفق أسس وقواعد يتم تحديدها وبنائها في جدار النار المنقذ في شبكتا.[201]

يعتبر جدار النار من أهم وأقوى نظم الحماية التي يمكن أن تطبقها شبكة خاصة في حماية حواسيبها ومستفيدها من مخاطر الاتصال مع الشبكة الأخرى وخاصة شبكة الانترنت ومن المكونات الأساسية لجدار النار :

* **السياسة الأمنية** : مجموعة القواعد الأمنية الواجب تطبيقها من قبل المؤسسة الراغبة بحماية شبكتها عند ربطها بالانترنت.

* **مرشحات الحزم** : المقصود بترشيح الحزم حماية الشبكات الداخلية للبلدان والشركات من الثغرات الأمنية الناتجة عن بنية بروتوكولات الاتصالات المستخدمة في شبكة الانترنت من خلال مراقبة حزم البيانات الداخلية من الشبكة العالمية وإليها.[202]

شكل رقم (10) : مخطط استبياني يبين عمل مرشحات الحزم .

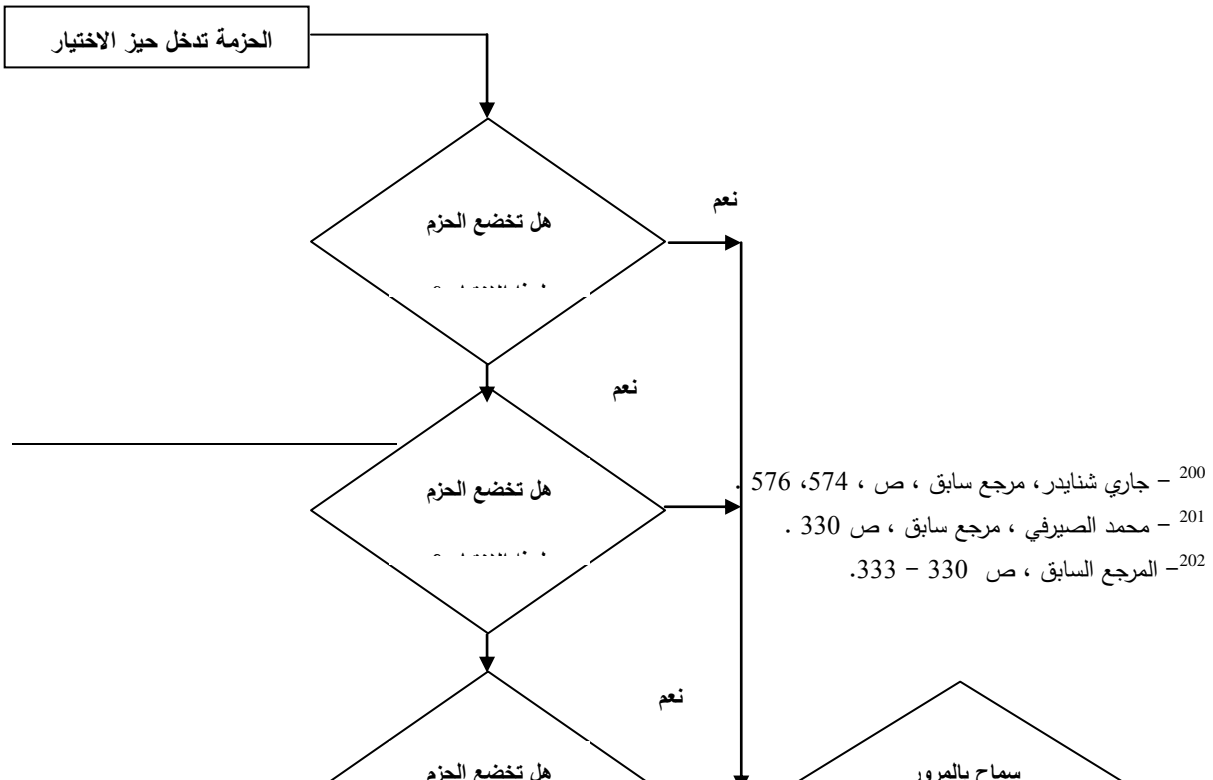

[200] – جاري شنايدر، مرجع سابق ، ص ، 574، 576 .
[201] – محمد الصيرفي ، مرجع سابق ، ص 330 .
[202]– المرجع السابق ، ص 330 – 333.

المصدر: محمد الصيرفي ، **الإدارة الالكترونية** ، مرجع سابق ، ص 333

.

- **بوابات التطبيقات :** هي البرامج والخدمات الشبكية التي تساعد المستثمر على الدخول إلى حواسيب أخرى في الشبكة أو تمكنه من نقل أو تصفح المعلومات الموجودة في بعض الخدمات في شبكة الانترنت.

شكل رقم (11): صورة عن الجدار الناري

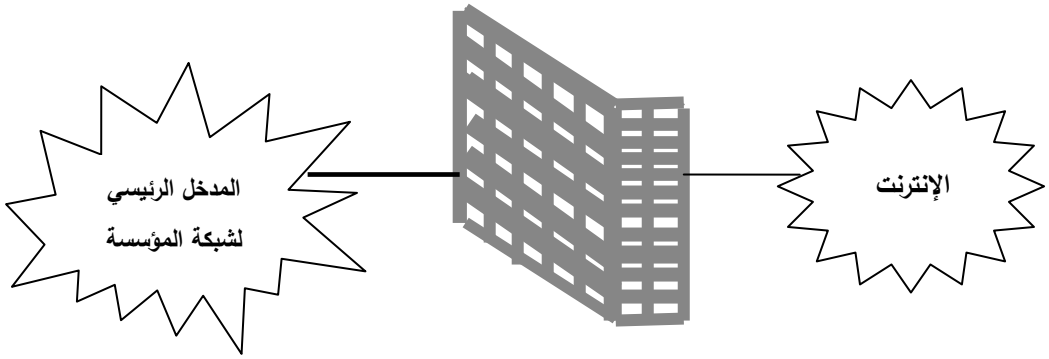

جدار النار

المصدر : محمد الصيرفي ، **الإدارة الالكترونية** ، مرجع سابق ، ص 329.

2- الخادم لوكيل : يسبب المخاطر الأمنية المحتملة من ارتباط الشبكة المحلية شبكة الانترنت فإن مدير الشبكة يسعى لتخصيص جهاز خاص يسمى الخادم الوكيل والذي يؤدي دور البوابة الخارجية لهذه الشبكة إلى شبكة الانترنت ، ويقوم هذا الجهاز بتصفية طلبات المغادرة عبر هذه البوابة من مستخدمي الشبكة باتجاه شبكة الانترنت.[203]

[203] – المرجع السابق ، ص ص 334، 336 .

3 –الأمن الالكتروني : هو ذلك الفرع من علم الالكترونية والتكنولوجيا الدقيقة الذي يهدف إلى توفير السرية والأمان لكافة الأجهزة الالكترونية المرتبطة بالوحدات الحاسوبية .[204]

4– نظام المعاملات الالكترونية الآمنة (SET) :هو نظام يهدف إلى تأمين المعاملات المالية على شبكة الانترنت باستخدام الائتمان وقد ظهر وتطور بالتعاون بين أكبر شركات كروت الائتمان العالمية وهي شركة فيزا VISAوشركة الماستر كارد .Master Card وشركة أمريكان اكسبريس وأصبح نظام المعاملات الالكترونية الآمنة (SET) : هو نظام الآمن الأول المقرر بواسطة شركات الائتمان لاستخدام بطاقات الائتمان في العمليات التجارية .

ويتميز(SET) بـ : – سرية المعاملة ، التكاملية ، التحقق من شخصية كل من البائع والمشتري .[205]

5– حماية المعلومات من خلال :

– كلمات السر الآمنة إذ ينبغي اختيار كلمة السر بشكل دقيق ، طويلة وصعبة .

– عدم الثقة في أجهزة حاسوب غير معروفة .

– استخدام برنامج خاص .[206]

المطلب الرابع : ظهور متطلبات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات.

---

[204] –علوطي لمين ، **تحديات الأمن الالكتروني في المؤسسة** ،" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السادس ، 2009" ص 161–175 .

[205] – المرجع السابق ، ص ص 184 ، 185.

[206] – المرجع السابق ، ص 172 .

شكل رقم (12) : مصدرو ا البطاقات المصرفية

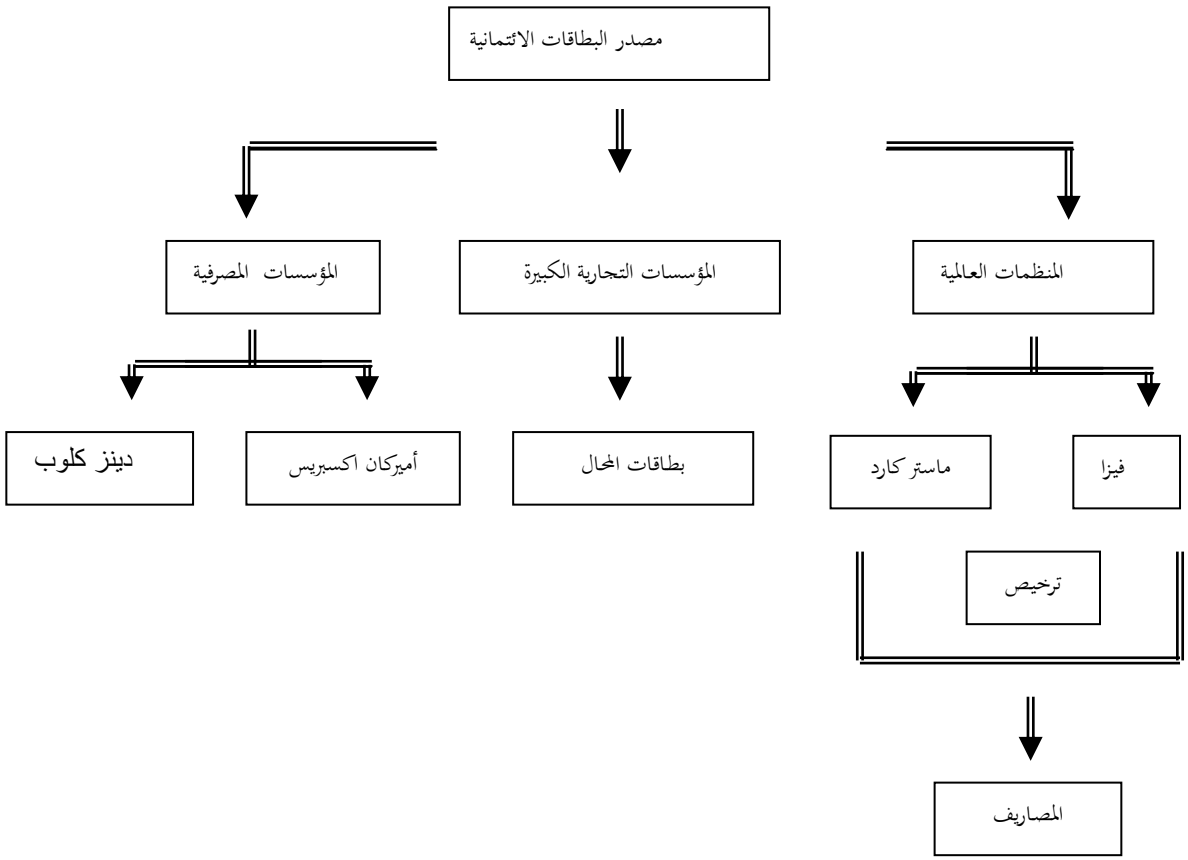

المصدر : إبراهيم بختي، **التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتجيات التطبيق في المؤسسة** ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005)، ص 74 .

- **الفئة الأولى : المنظمات العالمية :**

وهي تمثل البطاقات الائتمانية الصادرة عن مصارف مرخصة من المنظمة العالمية الراعية للبطاقات ، هذه المنظمات لا يمكن اختيارها كمؤسسات مالية ، لكنها بمثابة نادي يقوم بمنح المصارف رخص إصدار البطاقات ، كما يساعدها على إدارة خدماتها ، كأمثلة عن هذه المنظمات نذكر :

1 – فيزا العالمية :

شركة فيزا تعتبر الأكبر دوليا في مجال العمل بالبطاقات الائتمانية يعود إنشائها إلى عام 1958 ، فهي

ممثل أكبر نظام دفع في العالم ، بشرائها المؤسسة (interlink) التي تشكل شبكة للدفع عند نقاط البيع وإداراتها لدار المقاصة الآلية التي تربط بين 220 مصرفا في مجال المقاصة بين المصارف ، لم تعد شركة فيزا مجرد شركة فيزا مجرد شركة للبطاقات الائتمانية بل أصبحت تضم جميع خدمات المدفوعات

والمعالجة الالكترونية للبيانات . تمتلك فيزا خطوط الاتصالات كافية لإحاطة الكرة الأرضية 400 مرة ، كما تنجز شبكة فيزا ، وفيزانت ما يزيد عن 2700 عملية في الثانية وتستطيع تنفيذ عمليات بـ : 160عملة مختلفة .[207]

2– ماستر كارد العالمية : تأسست عام 1967 ، عندما قام سبعة من البنوك الأمريكية بتأسيس (Inter Banc Card Association)، ثم تحولت عام 1969 إلى (Master Charge) وأخير أصبحت (Master Card) عام 1979 .قد قامت بعض البنوك الكبرى البريطانية وهي (ناشيونال ، ميدلاند ، لويدز، وليم أندجلين ، روايال بنك أوف سكوتلاند) بالاتفاق فيما بينها على تكوين شركة لإصدار بطاقات الائتمان تحت اسم أكشن كارد عام 1972 ، إلا أنها سرعان ما انضمت لمنظمة ماستر كارد عاليا .

---

[207] – إبراهيم بختي ، مرجع سابق ، ص 123.

فشركة ما ستركارد العالمية تعتبر ثاني أكبر شركات بطاقات الائتمانية في العالم ، حيث بلغ عدد حاصليها سنة 1990 حوالي 163 مليون شخص ، وهي مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري تم استخدامها في تسوية معاملات بلغت قيمتها 200 بليون دولار .

تنتشر ماستر كارد في العالم عبر كبار الموزعين مثل (Euro Card International) و Crédit (Access) International وتدعم شركة (Europaye International) بين 15% من أسهم شركة خدمات تضم المدفوعات الأوروبية وشركة ماسترو العالمية المتخصصة في خدمات التسديد عند نقاط البيع ، كما تسيطر بالكامل على رخص شبكة سيريس لأجهزة الصراف الآلي[208].

- **الفئة الثانية : المؤسسات المالية العالمية**

تصدر هذه البطاقات الائتمانية مباشرة عن مؤسسات المصرفية العالمية التي تشرف مباشرة على عملية الإصدار لأي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى ، كم أنها تتوالى بنفسها التعامل مع حملة بطاقاتها، وأهم البطاقة الائتمانية الصادرة عن مؤسسة المالية العالمية هي :

1-أمريكان اكسبريس :

تصدر عن بنك أمريكان أكسبريس ، وهو عبارة عن مؤسسة مالية كبيرة ، تمارس أنشطة مصرفية يقوم البنك بإصدار ثلاثة لأنواع من البطاقات هي :

أ- **بطاقة أمريكان أكسبريس الخضراء (Green Card)** : وهي بطاقة لعامة الناس ، تمنح لعملاء تتوفر فيهم الملاءة المالية كما يتم تحديد تسهيلات ائتمانية الممنوحة للعميل بسقف ائتماني محدد كما تعرف أيضا بالبطاقة العادية أو الفضية تعتبر أكثر استخداما في العالم [209].

---

[208] - www. lbleklu .on-line . com opcit .

[209] - ثناء علي القباني ، ص 23.

ب- بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية : (Golden Card) : تصدرها آلاف المؤسسات المالية لعملائها الذين يتمتعون بملاءة مالية عالمية ، والميزة التي تتصف بها هي أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة غير محدد بسقف ائتماني معين .كما أننا نجد أن أمريكان إكسبريس لا تقبل وضع اسم أي مصرف على بطاقتها إلا على هذا النوع ، شرط أن يكون لدى المصرف المصدر لهذه البطاقة حساب العميل كما يكون ضمانا له ، وهذا النوع يعطي لحامله وضع مميز وخدمات إضافية وسرعة إتمام العمليات الخاصة[210]

ج- بطاقة أمريكان اكسبريس الماسية (Optima) : تشرف على إصدارها المؤسسة بنفسها دون منح رخص الإصدار لأي مصرف أو مؤسسة أخرى وعن طريقها يتم تحصيل التجار والمؤسسات لحقوقهم مباشرة بالبناية عن حملتها ، وتلتزم حملة البطاقة بفتح حساب لديها لكن يكفي أن تتأكد من الملاءة المالية للعميل .

قدر عدد بطاقات اكسبريس في العالم سنة 1990 بـ :63 مليون بطاقة ، في حوالي 160 دولة منها 25 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما وصل حجم التعامل بها في نفس السنة حوالي 11 مليون دولار ، تواجه هذه البطاقة منافسة شديدة من بطاقات فيزا وماستر كارد نتيجة ارتفاع تكاليف عضويتها.

2- دانيز كلوب (Diners) : والتي تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950 ، ثم تملكها بنك سيتي كورب عام 1958 ، وتصدر بطاقات داينرز عن طريق مؤسسات أخرى أعطيت حق امتاز لهذا الغرض[211].

- **الفئة الثالثة : المؤسسات التجارية الكبرى.**

من أجل المحافظة على العميل وتسهيل تعاملاتهم ، قامت العديد من المؤسسات التجارية مثل :

---

[210] – المرجع السابق ، ص 23.

[211] – إبراهيم بختي ، مرجع سابق ، ص 112.

الفنادق ، المطاعم ومحطات الوقود ...إلخ بإصدار بطاقات خاصة لعملائها المتميزين.

إن الأرباح الطائلة التي يحققها مصدروا البطاقة هي الدافع المهم الذي جعلهم يتقنون في تقديمها وتطويرها مع الزمن حتى أصبحت تصدر بصيغ متشابهة للبطاقات الائتمانية ، وتحت مسميات مختلفة مثل بطاقة الشراء من محل تجاري ، بطاقة الشراء الداخلي ، بطاقة الشراء من بائع التجزئة ....إلخ .

أما التسمية الأكثر تداولا هي بطاقة الشراء من محل تجاري (stare Cards) ، والتي يمكن تعريفها كما يلي :

"هي بطاقات يصدرها محل تجاري لعملائه ، تتيح لهم الشراء (على الحساب) ما يحتاجون من سلع وخدمات ، التي يقدمها المحل وذلك في سقف ائتماني معين ."

الجدول التالي يلخص أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات الصادرة عن المحلات التجارية والبطاقات الصادرة عن المصارف والمؤسسات المالية والمنظمات العالمية:

الجدول رقم (04) : أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات المصرفية .

الجهة المصدرة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
المحلات التجارية	–أطراف عقد البطاقة اثنان حامل البطاقة والمحل – تقبل البطاقة في المحل الذي أصدرها فقط . – أطراف عقد البطاقة ثلاث : مصدرها ، حاملها ، التاجر – تستخدم في الشراء من جهات مختلفة تقبل التعامل بالبطاقة.	– وجود سقف ائتماني محدد – طرق التسديد متشابهة
المنظمات العالمية المؤسسات المالية والمصرفية	– أطراف عقد البطاقة ثلاث : مصدرها ، حاملها ، التاجر – تستخدم في الشراء من جهات مختلفة تقبل التعامل بالبطاقة.	

المصدر : إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتجيات التطبيق في المؤسسة** ، مرجع سابق ، ص 74.

د–البطاقات المصرفية : يمكن بموجبها لصاحب الحساب الجاري شراء سلعة معينة أو خدمة معينة ، من الأماكن التي تقبل التعامل بهذه البطاقة دون أن يدفع نقدية أو يحرر شيئا ولكنه يوقع على

نموذج معين ، وبعد أن يقوم البائع بإثبات خاصة باسم البنك والعميل ، ورقم البطاقة وتاريخ انتهاء صلاحيتها [212].

المبحث الثاني : العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية .

تواجه وسائل الدفع الإلكترونية جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة بها ، فرغم النجاح والتطور التي عرفتها الوسائل الحديثة إلا أن هناك جرائم ظهرت وجعلت من هذا النظام ناقصا ، حيث ترتكب هذه الجرائم في حق الإعلام الآلي والبطاقات البنكية ، مما افرز مخاطر المعاملات المصرفية بالوسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول : الجرائم الإلكترونية وأنواعها :

مع التطور السريع للحاسب الآلي وشبكة الانترنت وانتشارها الغير مسبوق في كافة مجالات الحياة والتي يخلو منها بيت أو مؤسسة بدأ يظهر نوع جديد من الجرائم تسمى الجرائم الالكترونية (Cyber Grimes) .

[212] – عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، (الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر) ، ص 86.

1- تعريف الجريمة الالكترونية : عرفت بأنها :" الجريمة التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالانترنت ويكون هدفها احتراق الشبكات وتخزينها والتحريف والتزوير والسرقة والاختلاس وقرصنة وسرقة حقوق الملكية الفكرية ."

وكذلك عرفت القرصنة الالكترونية بأنها : " وسائل غير قانونية لاقتحام نظام الكمبيوتر بدون إذن من المالك الكمبيوتر (المستخدم)" [213] ، والجريمة ذات الطابع المادي التي تتمثل في كل سلوك غير قانوني مرتبط بأي شكل بالأجهزة الالكترونية، يتسبب في حصول المجرم على فوائد مع تحميل الضحية خسارة .ودائما يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة وقرصنة المعلومات الموجودة في الأجهزة ، أو تهدف إلى ابتزاز الأشخاص بمعلوماتهم المخزنة على أجهزتهم المسروقة .

2- أهداف الجرائم الالكترونية :

- التمكن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي ، كسرقة المعلومات أو الإطلاع عليها أو خدمتها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم .

- التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها.

- الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها .

[213]- http : // www.ntc .gov .sd /index .php ? , consulté le 16/02/2013 ,h: 16:50 .

– الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي حيز المشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل : عمليات احتراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزويد بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية ...إلخ [214].

وتعتبر الجرائم الالكترونية هي النوع الشائع الآن من الجرائم ، إذ أنها تتمتع بأكثر من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها ويمكن تعريفها بأنها : " الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي المجلس الآتي عن طريق شبكة الانترنت وبواسطة شخص على دراية فائقة بها".[215]

3– أنواع الجرائم الالكترونية :

أ–**الجريمة المادية : (financial Crime)** :وهي التي تسبب أضرار مالية على الضحية أو المستهدف من عملية النصب وتأخذ واحدة من الأشكال التالية :

- عملية السرقة الالكترونية كالاستيلاء على ماكينات الصرف الآلي والبنوك كتلك التي منتشرة الآن في الكثير من الدول الإفريقية وخاصة جنوب إفريقيا ، وفيها يتم نسخ البيانات الالكترونية لبطاقات الصراف الآلي والبنوك ثم استخدامها لصرف أموال من حساب الضحية.

- إنشاء صفحة انترنت مماثلة جدا لموقع أحد البنوك الكبرى أو المؤسسات المالية الضخمة (phisling) لتطلب من العميل إدخال بياناته أو تحديث معلوماته بقصد الحصول على بياناته المصرفية وسرقته .

- رسائل البريد الواردة من مصادر مجهولة بخصوص طلب المساهمة في تحرير الأموال من الخارج مع الوعد بنسبة من المبلغ ، أو تلك التي توهم صاحب البريد الالكتروني بفوزه بإحدى الجوائز أو اليانصيب وتطالبه بموافاة الجهة برقم حسابه المصرفي.[216]

2– الجريمة الثقافية : (Cultural Crime) : هي استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها له من دون موافقة الضحية ن فمن الممكن أن تكون أحد الصور التالية :

- قرصنة البرمجيات : هي عملية نسخ أو تقليد البرامج إحدى الشركات العالمية على أسطوانات

---

[214] – سيرين سليمان الحربي، **الجرائم الالكترونية** ، مقال منشور على الموقع :

[215] – الجنيبهي محمد الجنبيهي ممدوح، **جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها**، مرجع سابق ، ص 13.

[216] - www.htc .gov.sd /indes .php ? opcit

ويبيعها للناس بسعر أقل .

- التعدي على القنوات الفضائية المشفرة وإتاحتها عن طريق الانترنت عن طريق تقنية (soft copy)
- جريمة نسخ المؤلفات العلمية والأدبية بالطرق الالكترونية المستحدثة .

3- الجريمة السياسية والاقتصادية (political and economic crtime) : يستخدم المجموعات الإرهابية حاليا تقنية المعلومات لتسهيل الأشكال النمطية من الأعمال الإجرامية وهم لا يستولون عن استخدام الوسائل المتقدمة مثل : الاتصالات والتنسيق ،وبث الأخبار المغلوطة ، وتوظيف بعض صغار السن ، وتحويل بعض الأموال في سبيل تحقيق أهدافهم .

- في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم الإرهابيون باستخدام الانترنت لاستغلال المؤيدين لأفكارهم وجمع الأموال لتمويل برامجهم الإرهابية.

- الاستيلاء على المواقع الحساسة وسرقة المعلومات وامتلاك القدرة على نشر الفيروسات وذلك يرجع إلى العدد المتزايد من برامج الكمبيوتر القوية والسهلة الاستخدام والتي يمكن تحملها مجانا.

- نشر الأفكار الخاطئة بين الشباب كالإرهاب والإدمان والزنة لفساد الدولة لأسباب سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى.

4- الجريمة الجنسية : (sexual crème) : هذا النوع من الجريمة يمكن أن يتمثل بإحدى الصور

التالية :

- **الابتزاز** : من أشهر حوادث الابتزاز عندما يقوم أحد الشباب باحتراق جهاز أحد الفتيات أو

الاستيلاء عليه وبه مجموعة من صورها ، وإجبارها على الخروج معه وإلا سيفضحها بما يملكه من صور.[217]

– **التقرير والاستخراج** : في العادة تتواجد هذه الصورة عندما يتعرف أحد الشباب على إحدى الفتيات في شات أو برامج لمحادثة وتكون علاقة معها ثم يستدرجها بالكلام المعسول ويوهمها بالزواج لكي تثق به وهن ثم يقوم بتهديدها وافضحيها بما يملكه من صور أو تسجيلات لصوتيها إن لم تستجيب لطلباته .

– **انتشار الصور ومقاطع الفيديو المخلة بالآداب** على موقع الانترنت من قبل الغزو الفكري لكي بتداولها الشباب والشابات وإفساد أفكارهم وإضعاف إيمانهم[218].

المطلب الثاني : مخاطر البنوك الالكترونية

يعتبر الخطر الأساسي الذي يوجد في نظام البنك الالكتروني هو العلاقة الموجودة بين العميل والبنك الالكتروني الذي يتعامل معه فتلك العلاقة وإن كانت عادية في مظهرها إلا أنه تعد الخطر الأكبر الذي يهدد ذلك البنك ومن مخاطر البنوك الالكترونية نذكر :

1– مخاطر التشغيل (operational risk) : تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم مما يجعلها عرضة لعمليات الهاكرز وما قد يقومون به من زرع الفيروسات وما إلى ذلك مما قد يوقف تلك البرمجيات الأساسية في إمكانية اتصال العملاء بالبنك الالكتروني المتعاملين معه أو عدم ملائمة تصميم النظم و العمل أو اعمل الصيانة وكذلك نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء .

2– مخاطر السمعة : (Reputation al risk) : تنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك والذي قد ينشأ في عدم توافر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصة

---

[217] – HTTP ://www . htc .gov .sd /indes . php?.

2-– المرجع السابق www.htc. .gov.sd /indes .php

بعملائه أو وقوع بعض الغرباء أو العاملين في البنك ذاته وهذا ينشأ عنه وجود سمعة سيئة للبنك . مما يكون معه أن اهتمام البنك الالكتروني بالحفاظ على أنظمته الالكترونية من الاختراق والحفاظ على البيانات DATA الخاصة بالعملاء والحفاظ على أرقام بطاقاتهم الائتمانية.[219]

3-المخاطر القانونية : تحدث هذه المخاطر عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها [220]، خاصة المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال ، وعدم توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.[221]

4- المخاطر الفجائية وتخاطر تكنولوجية : قد تؤدي المخاطر الفجائية إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية [222]، أما المخاطر التكنولوجية فهي ترتبط بالتغيرات التكنولوجية السريعة وان عدم إلمام موظفي البنوك بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الالكترونية بشكل صحيح.[223]

5 – مخاطر المعاملات الالكترونية : لقد كان لظهور وسائل الدفع الالكترونية عوامل أخرى مساهمة في الجرائم باستخدام البطاقات البنكية ، والتي تلخصها كما هي:

- **السلب بالقوة الالكترونية :** حيث يتم استخدام الحا سب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاق دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها ، وذلك عن طريق اختلاق مدنين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب ، أما المدين المعتدي

---

[219] – منير الجنيبهي، ممدوح الجنيبهي، **البنوك الالكترونية** ، مرجع سابق ، ص ص ، 21، 22.

[220] – معارفي فريدة ، مرجع سابق ، ص 02.

[221] – منير الجنيبهي، ممدوح الجنيبهي، مرجع سابق ، ص 22.

[222] – معارفي فريدة ، مرجع سابق ، ص 02.

[223] – رضا عبيد ، **الآثار القانونية للتحويل المصرفي الالكتروني** ، مرجع سابق ، ص 320.

عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية ن وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية.[224]

● **مخاطر التجارة الالكترونية** : هي المعوقات التي تحد من نجاح التجارة الالكترونية وتؤدي إلا حد من نجاح وسائل الدفع الالكترونية عدة حواجز قانونية تقنية واقتصادية. فالحواجز القانونية تجد في مرحلة إبرام العقد ، بحيث يتلاقى الإيجاب والقبول على الخط أيضا ، وهنا تظهر مشكلتين هما : التوثيق من علامة صفة المعاقة إيجاد جهات محايدة تتوسط بين المتعاقدين لضمان التوثق من أن المعلومات تتبادل بينهما حقيقية.[225]

والمشكلة الثانية هي حجية العقد الالكتروني أو القوة القانونية الالتزامية لوسيلة التعاقد ، وتتعلق أيضا بمدى حجيته إن تم التعاقد بوسائل الكترونية .[226]

أما الحواجز التقنية فتتمثل في ضعف الهيكلة التحتية للاتصالات في الدولة وعدم قدرتها على مواكبة متطلبات تقنيات المعلومات التي تشمل الاتصالات وغيرها سوف يحد من أمن الشبكة المالية ويعتق سرعة نقل البيانات في الشبكة التجارية.[227]

أما الحواجز الاقتصادية فتمثل في عدم استيعاب مدى التاجر الذي يمكن أن يلحق بالمؤسسة عند تخلفها عن مسايرة التطور التقني السائد في وسائل الدفع والتجارة .[228]

---

[224] – عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سابق ، ص 69 .

[225] –إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية ، مرجع سابق ن ص 57.

[226]– ناصر خليل ، **التجارة والتسويق الالكتروني** ، (دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009) ص 74.

[227] –إبراهيم بختي ، مرجع سابق ، ص 57 .

[228] – المرجع السابق ، ص 58.

المطلب الثالث: جرائم البطاقات البنكية

رغم ازدياد استعمال البطاقات على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها وتنوعت صورها ويمكن تقسيم الجرائم المرتكبة باستخدام هذه البطاقات إلى جرائم يرتكبها حامل البطاقة وجرائم يرتكبها حامل البطاقة وجرائم يرتكبهما الغير كما يلي :

أولا :الجرائم التي يرتكبها صاحب البطاقة : فالعميل نفسه يسبب الإساءة لاستعمال البطاقات البنكية في ارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه و بين البنك ، وتتمثل هذه المخالفات في :

1- جرائم الاعتداء على أجهزة الصرف الآلي للنقود : تثور المشكلة في حالة استخدام الجهاز لصرف ما يتجاوز الرصيد الفعلي إذا تم ذلك بواسطة العميل صاحب البطاقة فالمسألة هنا لا تعد وأن تكون مسألة مديونية بين المؤسسة المالية والعميل [229]

2- استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحياتها : لكل بطاقة مدة صلاحية معينة ، وبعد مرور هذه المدة لا بد على العميل بردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها ، وفي حال لم يفعل ذلك يرى البعض أنه جرم.[230]

3- إساءة استعمال بطاقة الوفاء : قد يقوم العميل بشراء سلع وخدمات يتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها ، أو يقوم بشراء السلع والخدمات لا تتجاوز قيمتها ، المبلغ الذي يضمنه البنك وغنما يتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.[231]

ثانيا : الجرائم التي يرتكبها الغير : ويكون على النحو التالي :

1-التلاعب بالبطاقات المالية: لقد ظهر أول هذا النوع من الاحتيال بالنقاط الأرقام السرية لبطاقات الائتمان وبطاقات الوفاء المختلفة من أجهزة الصرف الآلي للنقود إلى أن ظهرت الصرافة الآتية Electronic Banking والنقود المالية Digital Cash .

---

[229] – رحاب عميش ، **الجريمة المعلوماتية** ،على الموقع :
www . news .bbc .co.uk consulté le : 16/03/2013 H.17 : 09

[230] – عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سابق ، ص 71.

[231]– سامح محمد عبد الحليم ، **الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان ، جرائم بطاقات الدفع الالكتروني**، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، 23) ص 72.

أما جرائم هذه البطاقات فتشمل في استخدامها من قبل غير صاحب الحق بعد سرقتها أو بعد سرقة الأرقام السرية الخاصة بها وهو ما يتم عن طريق اختراق بعض المواقع التجارية التي يمكن أن تسجل عليها أرقام هذه البطاقات .[232]

فسارق البطاقة قد يستخدمها في سحب نقود من الموزع الآلي ، وفي بعض الدول كفرنسا يعتبر استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير عقوبة جريمة النص .[233]

2- السحب ببطاقات الكترونية مزورة : وذلك بتزوير بطاقات الدفع أو السحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة واستبدال بياناتها بما قد يتم ذلك بالتواطؤ مع صاحب البطاقة الذي يتركها للغير لا استعمالها في السحب وتزوير توقيعه ، ثم يقوم بالاعتراض على السحب ويطعن على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص.[234]

3- جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد : المقصود من هذا الكلام التعرض لتلك الجرائم ، فالاعتداء عليها بواسطة هذه التقنية التي أدت إلى سلب مادية السلوك . أما علاقة الحياة الخاصة بالتقنية المعلوماتية فقد ظهرت أهميتها بانتشار بنوك المعلومات في الآونة الأخيرة .

ومن أهم الضمانات التي اتجهت إليها القوانين المقارنة التي أقمت بجلده المسالة، يمكن تلخيصها في :

- مبدأ الأخطار العامة : وهو أن يعلم الجمهور الهيئات التي تقوم بجمع هذه البيانات وتنوع المعلومات التي تقوم يستحيلها فيجب أن تكون هناك قيود لإنشاء الأنظمة المعلوماتية.

---

[232] - رحاب عميش ، مرجع سابق ، بدون ذكر الصفحة .

[233] - سعودي محمد توفيق ، **بطاقة ائتمان** ، (دار الأمين للطباعة ، مصر ، دون ذكر سنة النشر) ص 130.

[234] - عبد الفتاح بيومي حجازي ، **النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية** ،(دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2002) ص 139.

–شرعية الحصول على المعلومة: يجب أن يتم الحصول على المعلومة بطريقة يخلو من الغش الاحتيال حيث تمنع المادة 25 من القانون الفرنسي للمعلوماتية تسجيلا أي معلومة إلا إذا كانت برضا صاحب الشأن .

– التناسب بين المعلومات الشخصية المسجلة والهدف من ذلك التسجيل .

4– جرائم الاعتداء على الأموال : عن طريق :

1– استخدام برامج معدة خصيصا لتنفيذ الاختلاس: أشهر هذه الوسائل هو تصميم برامج معينة تهدف على إجراء عمليات التحويل الآلي من حساب إلى آخر سواء بأن من المصرف نفسه أو من حساب آخر في مصرف آخر .

2– التحويل المباشر للأرصدة: يتم ذلك عن طريق اختلاف أنظمة الحاسب وشفرات المرور، أشهرها قيام أحد خبراء الحاسب الآلي في الولايات المتحدة باختراق النظام المعلوماتي لأحد المصارف وقام بتحويل 12 مليون دولار إلى حسابه الخاص في ثلاث دقائق فقط.[235].

5– جريمة غسيل الأموال الالكتروني :

تعتبر جريمة غسيل الأموال من أهم وأخطر الجرائم وأكثرها انتشار ، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي : وهي تلك العمليات المالية البسيطة أو المعقدة المشروعة أو الغير مشروعة ،

---

[235]– رحاب عميش ، **الجريمة المعلوماتية** ، مرجع سابق .

المحلية أو الغير المحلية ، التي تتم في إطار قطع صلة المال الغير مشروع بمصدره الإجرامي لا كتسابه طابعا شرعيا مع العمل على استعمال وابتكار تقنيات متطورة جدا للقيام بتبييض أموالهم القذرة ، وينتهي ذلك إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة .[236]

- **لجوء غاسلي الأموال إلى الوسائل التقنية الحديثة لتفادي كشف عمليات غسل الأموال :**

لقد استفاد غاسيلوا الأموال من هذه التقنيات الحديثة التي لم تعد عملياتهم تتم بالطرق التقليدية، فهي تخضع للتطوير والتحديث يوميا بالقدر الذي تتطور وتحدث فيه وسائل الاتصال والتكنولوجيا.وبعد تفجر ثورة الاتصالات طور غاسلو الأموال وسائل جديدة لتبيض الأموال مستفيدين في تطويرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة بالانترنت مثلا ولجئوا إلى أنظمة الجوالات الالكترونية بدلا من البرقية والإيداعات والسحوبات النقدية عن طريق أجهزة الصراف الآلي (ATM) وأنظمة التحويلات النقدية العلمية (Fed wire, CHIPS SWIFT) وغيرها من الوسائط التكنولوجية ، كما تمتاز هذه الجرائم بضخامة المبالغ التي يجري التعامل بها إذ أن تجارة المخدرات وحدها تقدر سنويا ما يقارب 700مليار دولار.[237]

المطلب الرابع : الحلول المقترحة والإثبات المصرفي لوسائل الدفع :

للتغلب على عيوب التي تحصل على مستوى استعمال البطاقات البنكية يجب على كل الأطراف تحمل المسؤولية ، اتخاذ إجراءات معينة نلخصها فيما يلي :

---

[236]– بدر الدين خلاف ، **جريمة غسل الأموال وعلاقتها بجريمة الفساد** ، " مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الواحد والعشرون 2011 " ص ص ، 306 ، 307 .

[237]– أروى فايز القاعوري ، إيناس محمد قطيشات ، **جريمة غسيل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية** ، (دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002) ص 34.

1- الإجراءات المتخذة من ظرف حامل البطاقة :

- المحافظة على البطاقة من الضياع وعدم وضع البطاقة والرقم السري الخاص بها في مكان واحد .

- الإبلاغ عن فقدان البطاقة في الأغراض المخصصة لها وعدم تجاوز الحد الأقصى .

- التقيد في استعمال البطاقة في الأغراض المخصصة لها وعدم تجاوز الحد الأقصى.

- إبلاغ البنك المصدر عن التجار الذين يرفضون قبول البطاقة أو الذين يبيعون بسعر أعلى بموجب البطاقة.[238]

- الاحتفاظ بصورة القسائم التي يشتري بموجبها لمراجعتها مع كشف الحساب الذي يصله طرف البنك.

- اليقظة عند تسجيل التاجر بيانات البطاقة على الإشعارات وعند كتابة المبلغ قبل التوقيع عليها.

- سرعة الرد على البنك المصدر والمبادرة بتغطية الحساب الجاري إذ وصل للحد الأدنى أو سداد المطلوب.

- الاستعمال المكثف والمستمر لهذه البطاقة واستعمالها في الدفع وعدم اقتصارها على عملية السحب لتحقيق عائد إضافي للبنك والممثل في عمولة البنك .

- يجب أن يدفع حامل البطاقة كل حسابه خلال مدة 25 يوم لكي تتاح للمصرف فرصة أخذ الفوائد على الرصيد المتبقي.[239]

2- الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدرة والتاجر.

2-1- الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدر :

- حسن اختيار العملاء الذين يقرر البنك إصدار البطاقات لهم من خلال وضع معايير لدراسة حالة العميل والاستعلام عنه من المراجع الائتمانية والمهنية لهم ومن الوثائق المقدمة منهم والتأكد من صحتها.[240]

---

[238] - عبد القتاح بيومي الحجازي ، مرجع سابق ،ص 162.

[239] - طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 131 .

– تحديد الحد الأقصى المسموح بحماية البطاقة به ، بموجب البطاقة شهريا أو أسبوعيا بما يتناسب مع قدراتهم المالية والبطاقات الأخرى الممنوحة للعميل من نفس البنك أو البنوك أخرى وسائر الالتزامات المالية الدولية المطلوب منهم سدادها شهريا .

– حسن اختيار التجار من المؤسسات التي تتمتع بسمعة طيبة واستقرار مهني ومالي وقانوني وفي موقع مناسب ، وأن يكون نشاطهم يتضمن سلعا متنوعة وعليها طلب ملحوظ من حملة البطاقات على جانب الأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع.

– التسويق المناسب للبطاقة من خلال الترويج الشخصي والإعلانات والدعاية .

– حسن اختيار العاملين في قسم البطاقات ممن تتوفر فيهم الكفاءة المهنية والشخصية السليمة وإعدادهم من خلال برامج تدريبية ومتابعة هذت التأهيل بصورة مستمرة.

– متابعة حركة سداد العملاء والمتابعة المستمرة للتجار والتأكد من التزامهم ببنود وشروط الإنفاق الموقع معهم رحل أي مشاكل تواجههم بصفة فورية.

– إمداد التاجر بالأدوات اللازمة لاستعمال البطاقة .

– المعالجة المحاسبية السليمة للعمليات المالية المتعلقة بالبطاقات والاحتفاظ بالمستندات.

– توفير مختلف الأجهزة الالكترونية ووسائل التحكم في استعمالها من طرف موظفي البنك.

– وجوب توفر شبكة معلومات مرنة الاتصال وسهلة بين البنوك والتاجر وحامل البطاقة.

– محاولة تحفيز العملاء لاستعمال البطاقة وذلك بمزايا الائتمان المجاني وغير المجاني الذي توفره البطاقة ومحاولة إقناعه بمزايا وايجابيات البطاقة.

– إن تكون صفات السلع والخدمات ومكان بيعها مناسبة لرغبات حامل البطاقة .

---

240 – محمد عبد الحليم عمر ، **الجوانب الشرعية والمصرفية المحاسبية لبطاقة الائتمان** ، مرجع سابق ، 153.

– نشر قائمة المعارضات(البطاقة المسروقة والضائعة) لدى التاجر أو البنوك.

– توفير نظام رقابة قادر على تفادي الديون المعدومة ومحاولة البنك لنشر الوعي المصرفي عن طريق إعطاء المعلومات الخاصة باستعمال البطاقات البنكية.

2-2- الإجراءات المتخذة من التاجر :

تتمثل هذه الإجراءات في[241]:

– التحقق من صحة البطاقة وأن مقدمها هو صاحبها وكذلك من صلاحياتها وعدم وجود رقمها ضمن قائمة البطاقات .

– التحقق من أن مبلغ العملية لا يتجاوز الحد الأقصى للمرة الواحدة والحصول على التفويض المطلوب في حالة التجاوز في حالة الشك ، عليه الاتصال بالبنك المصدر أو التأكد من خلال الآلة الالكترونية بعدم تجاوز الحد الأقصى للبطاقة.

– التقيد بمواعيد إرسال إشعار البيع في المواعيد المحددة التعاقد.

المبحث الثالث : مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة .

تعتبر التطورات التكنولوجية المتطورة في مجال المدفوعات عامل أساسي في التأثير على وضعية وسائل الدفع القديمة تحت وجود وسائل الإلكترونية ، ومدى قدرتها على البقاء مع المنافس الإلكتروني لها.

المطلب الأول : نسبة استعمال وسائل الدفع التقليدية في أوروبا

---

[241] – محمود سحنون ، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية** ، مرجع سابق ، ص 66.

تعتبر فرنسا من أبرز الدول الأروبية استعمالا للشيك بـ 53% من إجمالي الشيكات المتبادلة في دول إتحاد الأوروبي حيث وصل عدد الشيكات في فرنسا سنة 2004 إلى حوالي 4 مليار شيك ، أي أكثر من 16 مليون شيك معالج يوميا .

ومن جهة أخرى سجل الشيك إنخفاظا دون توقف في سنة 2004 ، انخفض عدد الشيكات بـ 2.8 % مقارنة سنة 2003 حيث كان يمثل 30,7 % من عملية الدفع سنة 2004 بينما كانت هذه النسبة 34,7 % سنة 2002 ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ظهور البطاقات البنكية .

وعلى غرار فرنسا فإن الدول الأوروبية الأخرى لا تستعمل الشيكات بالشكل الكبير وتشهد البطاقات البنكية تطورا مستمرا ، وفرنسا تعتبر أكبر مستعملي الشيكات في أوروبا والبطاقات فيها لم تتوقف عن الزيادة 1991 ، فقد وصل عدد البطاقات سنة 2004 إلى 3,9 مليار عملية حيث سجلت زيادة تقدر بـ 7,26 % مقارنة بسنة 2003 ، وقد قدرت الزيادة السنوية للبطاقات منذ 1997 بـ 10,7% ، والشكل الموالي يوضح استمرارية تطور البطاقات من إجمالي عمليات الدفع في فرنسا [242]

الشكل رقم (13) : مقارنة بين تطور البطاقات والشيك في فرنسا (1997 –2004)

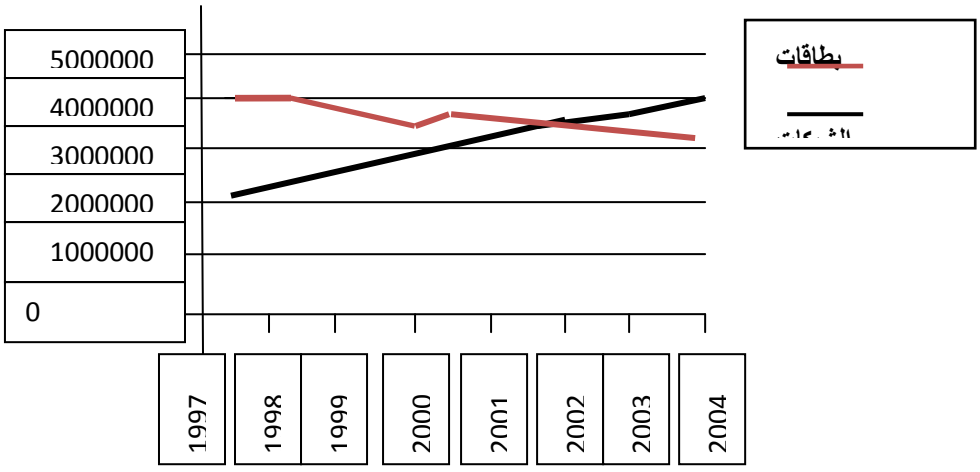

[242] – عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سابق، ص75– 83.

المصدر : عبد الرحيم وهيبة ، **إحلال وسائل الدفع الالكترونية** ، مرجع سابق، ص83

المطلب الثاني : تطور سوق وسائل الدفع الإلكترونية

إن نسبة مستخدمي الإنترنت الذين يشترون بواسطة الشبكة مباشرة كانت أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية وشمال أوروبا الغربية خلال الفترة 2002 –2001 ، إذ بلغت نسبة مستخدمي الشبكة لعملية الشراء حوالي 38 % ، أما في المكسيك فبلغت 0,6 % ، وفي سنغافورة 1 % هذا فيما يخص نسبة المبيعات لأسر المعيشية في مجموع المبيعات .

وتزايد الطلب على بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة اللتين ازدهرت فيهما أسواق بطاقات الائتمان في مراحل مبكرة من القرن الماضي ، فإن الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وسويد ظلت فضلت الدفع النقدي حتى بداية عقد التسعينات من القرن الميلاد السابق .

وتمتلك شركات " أمريكان إكسبراس " و " سيتي "، " ديسكفر " و"ماستر كارد " و" فيزا " ، الحصص الكبرى من أسواق بطاقات الائتمان في العالم ، حيث وصلت العائلات السنوية لشركة " أمريكان إكسبريس " في نهاية 2005 أكثر من 29,1 مليار دولار أمريكي ، أما في 2012 فقد وصل العدد إلى 6 مليارات مشترك ، كما سجل في 2012 تطور [243].

وتجدر الإشارة إلى عدد المواقع الأمريكية التجارية على الإنترنت تقدر بأكثر من 250000 موقع وأن حصة الولايات المتحدة 58 % من إجمالي حجم التجارة الدولية الإلكترونية والدول الأوروبية تحضى بـ 17% ، واليابان والدول الأسيوية 17 % وبقيت العالم 8 % [244].

---

243 - www .corporate .visa .com , consulté le 13/05/2013 H: 13 :15

244 - www .corporate .visa .com , opcit

يبلغ عدد البطاقات الفيزا في أوروبا 450 مليون ، وفي ديسمبر 2011 كانت هذه البطاقات تستخدم لشراء الحاجيات وسحب النقود بلغت 1,7 تريليون يورو ، ويجري 14 % من الإنفاق الاستهلاكي في نقاط البيع في أوروبا بواسطة بطاقة الفيزا لتصل نسبة بطاقات الفيزا إلى 80 %.

تتمتع الفيزا بقبول كبير في العالم علاوة على ذلك Visa plus هي من أكبر شبكات الصرافات الآلية في العالم ، وتؤمن قدرت للوصول إلى النقود المحلية في أكثر من 20 دولة [245].

- **البطاقات الائتمانية في دول الخليج العربي :**

كشف تقرير صادر عن مؤسسة فيزا العالمية ، أن البريطانيين والروس والأمريكيون الزوار الأكثر إنفاقا في الإمارات عبر بطاقات الائتمان إذ أنفقوا 1,2 مليار دولار هذا ما يعادل 4,4 مليارات درهم .

من خلال 4,9 ملايين معاملة أجروها في بطاقاتهم عن 2011 [246].

تتميز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بارتفاع معدلات القوة الشرائية ، مما يجعلها أرضا خصبة لتوسيع عملية الشركات المهتمة بهذا القطاع ، ويفوق معدل استخدام البطاقات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظيره في دول جنوب آسيا وإفريقيا .

وتشهد سوق البطاقات في المملكة العربية السعودية نسبة نمو عالية وتقدر المصادر المالية حسابات هذه العمليات خلال الشبكة السعودية والمصارف بأكثر من 300 مليار ريال سعودي ، مما يضعها في مقدمة أسواق بطاقات الائتمان في منطقة الشرق الأوسط ، وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بين أكثر دول الشرق الأوسط استخداما لبطاقات الائتمان [247].

المطلب الثالث : تطوير طرق معالجة وسائل الدفع التقليدية

لقد تم استغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لخلق وسائل الدفع الالكترونية لصالح وسائل الدفع الالكترونية حيث قامت لتحسين صورة تلك الوسائل لتطوير طرق معالجتها . وكان انتشار ظاهرة المعالجة الإلكترونية لبيانات الأوراق التجارية (الشيك والسفتجة) سببا لاستعمال البنوك للحاسبات الآلية

---

[245] - www .ityrabic . org/e . busines

[246] – جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحافية ، الرياض على الموقع :
www emaratalyom .com . consulté le 13/05/2013 H 10 :59 .

[247] – إبراهيم الفقي ، **محاضرات في المبيعات والتجارة** على الموقع :
www marketing –etude- com . consulté le 13/05/2013 H : 11h23

لمعالجة الشيكات سندات لأمر والسفتجة وحتى التحويلات التي أصبحت ذات عملية طويلة ومرهقة تستغرق وقت وجهد ومال ، لذلك تم اللجوء للمعالجة الالكترونية لتلك الوسائل التقليدية [248].

فالهدف من المعالجة الالكترونية لأوراق التجارية تمكن البنك منشأ الورقة أو حاملها الشرعي من مطالبة البنك الملتزم الصرفي للوفاء عبر قنوات الاتصال الإلكتروني بين وحدات الجهاز المصرفي .

بالنسبة للسفتجة فتطورت من حيث الشكل وأصبحت تسمى بالسفتجة المسجلة إلكترونيا وهي قابلة للدفع عن طريق جهاز الكمبيوتر ، وبنفس الصيغة ظهر السند لأمر المعالج إلكترونيا ، حيث أن الدائن يضع السند لأمر الكلاسيكي بشكله لدى المدين الذي يعطيه لبنكه الذي بدوره يحول كل بياناته على شريط مغنطيسي ، وهذه العملية أنشأت معالجة مالية لفواتير العملاء وحلت الأشرطة المغنطيسية محل الورق .

أما الشيكات فهي الأخرى خضعت لعملية التطوير حيث ظهر ما يسمى بصورة الشيك أي Chèque image .

أدى إدخال هذه المعالجة الآلية إلى خفض المعاملات الورقية ، وخفض تكلفة إرسال الشيكات من فرع إلى آخر ومن بنك إلى آخر ، كذلك تكلفت العمالة المرتبطة بفرز وقيد هذه الشيكات يدويا .

خلاصة الفصل

نظرا لأهمية ما قدمته وسائل الدفع الالكترونية للاقتصاد ، و لوجود عوامل ساعدتها على نجاحها إلا أنها تعاني هي أيضا من مشاكل و عراقيل من نوع آخر فكان أكبر مشكل لها غياب نظام قانوني يوحد أحكامها ، بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية التي اعتمد عليها المجرمون في عملياتهم من تزوير و غيرها

فكان لوسائل الدفع التقليدية أن تتراجع و تسجل انخفاضا و لكنها لم تختفي من الوجود .

كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تفسير ملامح الخريطة المصرفية الدولية ، حيث ساهم في تحويل عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الالكترونية و توسعت هذه البنوك في

---

[248] - عبد الرحيم وهيبة ، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية** ، ص ص 75 –76 .

استخدام التجارة الالكترونية و تقديم الخدمات المصرفية المتطورة ، مما أحدث تغيرا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنك .

الفصل الثالث

تمهيد :

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة و معقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته ، بحيث تقف عائقا أمام تطوره و حاجزا في وجه الاستثمار ، و تتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة و السرعة في الأداء ، حتى على المستوى المحلي مما يتطلب إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن و أسرع كاستخدام وسائل الدفع الحديثة من بطاقات بنكية ، تسهل عمليات التسديد و الدفع و التسوية و مختلف المعاملات المصرفية .

و من هنا بادرت بعض المؤسسات الجزائرية إلى تطوير شبكة الالكترونية للدفع و السداد و هذا ما سنقوم بتوضيحه من خلال المبحث الثاني في هذا الفصل في دراستنا .

لما فيها لبنك محل الدراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة – بسكرة – حيث عرضنا لأهم المنتجات الالكترونية و استعمال وسائل الدفع الالكترونية و نظام المقاصة الالكترونية و هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا العمل .

المبحث الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة –

تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و الذي نتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري "بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82–106 المؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1402 الموافق لـ 13 مارس 1982".

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة و مهامه

أ – تعريفه:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي و يعد تاجرا في علاقاته مع الغير.

اعتبر بنك الفلاحة عند إنشائه وسيلة من وسائل سياسة الحكومة و التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي، إذن فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف و ذلك بقصد تطوير الريف و تطوير الإنتاج الغذائي (النباتي و الحيواني) على الصعيد الوطني.

إن بنك الفلاحة يندرج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتباره مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز بأنه في آن واحد بنك ودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل و يقرض الأموال بآجال مختلفة)، و بنك تنمية (يمنح قروضا متوسطة و طويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت)، و هو يعطي امتيازا للمهن الحرة الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة اقل و ضمانات اقل مما يفعله مع غيرها).

ب– مهامه و مجال تدخله:

بعد إنشائه مباشرة اسند لبنك الفلاحة مهمتان اثنتان باعتباره بنك إيداع يوزع الاعتمادات، و بنك تنمية ينفذ مخططات و برامج التنمية الفلاحية في آن واحد.

لقد اهتم بنك الفلاحة بتمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة، و كذلك الصناعات الزراعية و الحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها.

في هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل

- المستثمرات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة الحجم (EAI – EAC).
- مزارع الدولة (Fermes d'etat) .

- المجموعات التعاونية.
- مزارع القطاع الخاص.
- تعاونيات الخدمات.
- تعاونيات التسويق.
- تعاونيات الكروم و الخمور.
- الدواوين و المؤسسات الفلاحية.
- دواوين و مؤسسات الغابات.
- مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع.
- قطاع الصيد البحري.
- يقدم بنك الفلاحة مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي خاصة:
- الصناعات التقليدية.
- مؤسسات القطاع الخاص.

- معلومات مقدمة من مسؤولي البنك ، أجريت المقابلة يوم 15 /04/ 2013 .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتميز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بكونه يرتكز على شبكة من الوكالات (Agencies)، التي وسعها مرورا بعدة سنوات من 140 إلى 286 وحدةموزعة في مختلف أقطاب الوطن للتقرب أكثر من الفلاحين، و يشرف على هذه الوكالات فروع التي تتولى مهمة تنظيم و تسيير الوكالات التي تقع في منطقة عملها، و هي غالبا ولائية. و نجد في أعلى الهرم الإدارة العامة التي تتكون من مديريات، تشرف هذه الأخيرة على الفروع، و تتخصص كل واحدة في مهمة معينة، و يشرف على البنك (في قمة الهرم) رئيس مدير عام (PDG).

و تكمن مهمة الوكالات في منح القروض إذا كانت لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، و إذا فاقت قيمة طلب القرض، فإن صلاحيات الوكالة تحول الملف للفرع المشرف، و كل طلب يفوق قيمته يحول إلى الإدارة العليا (المديريات) التي تدرس الطلب و تعطي القرار النهائي، و هي التي تراقب سير و تطبيق الخطة الموضوعية منذ منح القرض حتى آجال تحويله.

- معلومات مقدمة من مسؤولي البنك.

المطلب الثالث : موارد وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة –

1- موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من مرسوم رقم 82–106 المؤرخ في 13 مارس 1982 من:

* رأسماله ألأساسي واحتياطياته.

* الودائع الفردية والمحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور.

* الأموال المتوفرة التي تأتمنه عليها إلهيات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية.

* القروض التي يمكنها أن تنعقد بالمستندات المالية وغيرها من السفتجات.

* التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.

* الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.

* جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

2 –أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

* ضرورة العمل في سبيل استقلال اقتصاد البلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية للمتوجات الفلاحية هذا الاستقلال لا يمكن الحصول عليه ألا بدفع التنمية الريفية بصفة ملموسة.

* رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف.

* رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني.

* إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي.

* تنمية الري ببناء السدود.

* الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة.

- معلومات مقدمة من مسؤولي البنك ، أجريت المقابلة يوم 15 /05 /2013

المطلب الرابع : نشاطات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة بسكرة.

أولا: نشاطات بنك البدر لوكالة بسكرة :

يقوم بنك البدر لوكالة بسكرة بدور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي "المدخرين" و أصحاب العجز المالي "المستثمرين" حيث يقوم بتقديم الأموال التي يحصل عليها في شكل ودائع كقروض للمستثمرين مقابل سعر فائدة على هذه القروض، و عادة يكون سعر الفائدة على القروض أكبر من سعر الفائدة على الودائع و هذا الفارق يمثل الربح الذي يحصل عليه البنك هذا فضلا عن بعض النشاطات الثانوية حيث يقوم بنك البدر بنشاطات أخرى تتمثل خاصة في منح تسهيلات للإطارات المتخرجة من الجامعات،كالمهندسين و الأطباء و ذلك بمنحهم قروض للقيام بمشاريع مختلفة أي المساهمة في التشغيل و تخفيض معدلات البطالة.

ثانيا : الخدمات المقدمة من طرف بنك البدر لوكالة بسكرة.

لتطوير و تقديم أحسن الخدمات، التزم بنك البدر على إدخال تكنولوجيا جد متطورة على جميع خدماته في الأوراق المستخدمة و هي كالتالي:

1- بطاقة BADR :

هي عبارة عن ورقة يمنحها البنك لتسهيل حياتهم العملية من أجل دفعها لفئة معينة من الزبائن للاستفادة من الخدمات المصرفية حتى أيام العطل ، و ذلك بوجود جهاز على إحدى واجهات البنك

الخارجية يسمح للزبون بالتعامل به بكل سهولة بوضع البطاقة في المكان المخصص لها مع تحديد المبلغ المراد سحبه .

2-سندات الصندوق:

تسمح للعملاء باستثمار أموالهم بشراء سندات الصندوق باسم مجهول و عند الحاجة يمكن أحذ قرض و إظهارها في بنك آخر.

3-إيداع لمدى : عبارة عن ورقة يقدمها البنك للعملاء الذين يضعون أموالهم لديه و ذلك بتحديد مدة الإيداع و لا يمكن للعميل أخذ أمواله إلا في الوقت المحدد لذلك و البنك الذي وضع فيه و ليس للعميل أخذ أي قرض.

4-حساب العملة الصعبة : تمنح للعملاء الذين يفتحون حساب خلص بهم بالعملة الصعبة حسب الشروط العامة للبنك.

5-ادخار الأشبال : و هو خاص يمنح للأولياء الذين يدخرون أموال لأطفالهم تساعدهم في بداية حياتهم.

6- دفتر الادخار : و هو خاص بالكبار يمكنهم سحب و إيداع أمالهم في أي وقت و في أي بنك.

7-BADR للاطلاع : و هو برنامج خاص في الإعلام الآلي متطور جدا يستطيع العملاء متابعة حساباتهم عن بعد.

8 - المعالجة الآلية:هو برنامج ذو تطور حيث يمكن العميل من إجراء عملياته في وقت سريع جدا.

9-أوراق أخرى : تشمل الشيك و هو صك يتضمن أمرا صادرا من شخص و هو الحساب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه و هو البنك بأن يدفع مبلغ معين إلى شخص يسمى المستفيد ،و الكمبيالات و سندات السحب و كلاهما ورقتان تجاريتان ، بالنسبة للكمبيالة تتضمن طرفين هما الساحب و المستفيد أما سندات السحب عناصرها ثلاثة أشخاص هم : الساحب و المسحوب عليه و المستفيد.

المبحث الثاني : وسائل الدفع في الجزائر .

تعمل البنوك التجارية الجزائرية جاهدة على اللحاق بركب التكنولوجيات الحديثة وذلك من خلال تبني مفاهيم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية ، كما أن واقع وسائل الدفع التقليدية في الجزائر لم يعرف هذا التطور وتبقى هذه الوسائل موجودة في جهاز المصرفي الجزائري .

المطلب الأول : واقع وسائل الدفع التقليدية.

لقد شهدت الجزائر عدة تطورات ، خاصة في المجال المصرفي ، حيث كان لتطور وسائل الدفع التقليدية محدودا من حيث العدد لكن حجمها بالقيمة يشهد تطورا من سنة إلى أخرى، كما نجد أن الشيكات تبقى مهيمنة على باقي وسائل الدفع لثقة الجمهور بها و التعامل بها بشكل دائم ، هذا ما جعل وسائل الدفع التقليدية في الجزائر تبقى موجودة رغم التطورات الحاصلة في مجال المدفوعات.

نجد خلال فترة 2003–2005 حجم وسائل الدفع المقدمة بغرف المقاصة متطورة، ففي سنة 2003 كان مجموع الشيكات 4367794 دج ، بينما في سنة 2005 فبلغت 5804200دج و هذا يفسر مدى تطور الشيكات في بنك الجزائر كما نجد التحويلات تصل إلى 397668دج في سنة 2003 بينما في عام 2005 تصل إلى 527220.[252]

هذا واضح من خلال هذه المبالغ ، أن وسائل الدفع التقليدية تبقى موجودة في التعاملات المصرفية.

الدفع بأوامر التحويل : حجم التحويلات التي تمر بالمقاصة بين البنوك محدودة سواء بالعدد أو بالمبلغ مقارنة بالشيكات و هي تتعلق خصيصا بإشهارات الاقتطاع الآلية للفواتير[253] .

– السفتجة و السند لأمر :

استعمالاتها كوسائل دفع محدودة جدا في الجزائر ، فالمؤسسات العمومية نادرا ما تكتب سندات، و أغلب السندات لأمر و السفتجات المقدمة لغرف المقاصة تخص المؤسسات الخاصة.

---

[252] – عبد الرحيم وهيبة، **إحلال وسائل الدفع الالكترونية بالتقليدية**، مرجع سابق،ص96.

[253] – لوصيف عمار ، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**،" مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة، علوم اقتصادية، 2008–2009." ص 102.

فنجد في 2003 مبلغ السفتجة و السند لأمر القابلة للدفع تصل إلى 101199 بينما في 2005 تصل إلى 92945 و الغير قابلة للدفع عام 2003 إلى 19136 وعلم 2005 إلى 15520 ، نجد أن السندات لأمر و السفتجات منخفضة و يعود ذلك لعدم ثقة العملاء بها .[254]

المطلب الثاني : مشاكل وسائل الدفع التقليدية و إعادة الاعتبار لها .

1-المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية:

-ندرة إرسال مستخلصات الحسابات و الكشوف الدورية إلى مقر سكن الزبائن.

-استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات مما يؤدي إلى طوابير الانتظار طويلة رغم توفر الوسائل التقنية.

-مشاكل ذات طابع إداري (تسليم البريد، دفاتر الشيكات.....).

-طول مدة انتظار دفتر الشيكات و التحويلات .

-التعرض إلى السرقة أو التزوير فيما يخص الشيكات.[255]

2-إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية:

في إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية بدأت الجزائر في تطبيق مشروع يتعلق بتحديث طرق التحصيل و معالجة هذه الوسائل خاصة منها الشيك لأهميته مقارنة بالوسائل الأخرى ، و تهدف هذه العملية إلى إلغاء المادية لوسائل الدفع و الاقتصار على تبادل المعلومات بواسطة الصور الالكترونية بدلا من التبادل المادي باستخدام أجهزة " SCANNE " ، و تقوم البنوك بما يلي:

-التسجيل الرقمي للشيكات، و تكون قيمتها أقل من 50000دج .

-التسجيل الرقمي و تصوير الشيك باستخدام جهاز سكانير ، للشيكات التي مبالغها تكون بين 50000دج و 200000دج .

---

[254] - عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سابق،ص99.

[255] - المرجع سابق، ص ص 103، 104 .

– التسجيل الرقمي و تصوير الشيك بجهاز سكانير و تحويل ورقة الشيك للأرشيف ، عندما يكون المبلغ أكبر من 200000دج .

وعلى البنوك احترام مواعيد المعالجة ، حيث تكون مدة إرسال الشيكات للمقاصة في مدة أقصاها يومان ، و تتم المقاصة في مدة أقصاها ثلاثة أيام. [256]

المطلب الثالث : استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم وتوسع نطاق استخدمها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستخدمات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال وما نستطيع أن نتحدث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى :

3-1 –بطاقة السحب :[257]

تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف ، فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي : البنك الوطني الجزائري ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، القرض الشعبي الجزائري ، بنك التنمية المحلية الصندوق الوطني لتعاون لفلاحي ، بنك البركة الجزائري هذه المصارف أنشأت في سنة 1995 هذه الشركة وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري وذلك من أجل :

---

[256] – معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، أجريت المقابلة يوم 2013/05/13

[257] – آيت زيان كمال ، آيت زيان حورية ، " **ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الصيرفة الإلكترونية في الجزائر** ، المركز الجامعي – خميس مليانة – الجزائر ، بدون سنة نشر "، ص ص 04-05 .

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تناول النقود.
- وضع الموزعات الآتية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول بت دوليا وطبع الإشارة السرية ، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال وإجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآتية ومصالح SATIM بواسطة شبكة اتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين المصارف .

3-2 – الشبكة النقدية ما بين المصارف :

في سنة 1996 أعدت شركة SATIM مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف ، وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر ، هذه الشبكة لا تعطي إل الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من

الموزع الآلي محليا وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي . كما تعمل SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآتية مع عدد من المصارف ، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين ، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف هذا بالإضافة إلى تأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة ، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات [258] .

3-3- مركز معالجة النقدية ما بين المصارف

[258] آيت زيان كمال ، آيت زيان حورية ، مرجع سابق ص ص 5 – 6 .

تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز الاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة .

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب ، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح بت أسبوعيا لكل زبون ، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية ، كما لأن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه ، بعد ذلك وعلى الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم وتنظمها حسيب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز وجميع المصارف المشاركة وتسجل العمليات لدى جميع المصارف ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف

ولهذا يمكن القول أن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف وشركة ساتيم وهذا ما يخلق نوعا من المخاطر ، إضافة إلى أحجام الناس على التعامل بهذه الوسائل مما يجعل الإقبال عليها ضعيفا لأسباب عديدة منها كثرة الأعصاب والأخطاء ، والميول للحرية و الإحجام عن إظهار آية معلومات أمام الناس ، إضافة إلى التوزيع غير الجيد لموزعات الآلية .

ورغم هذا تبقى النقود العالية الأكثر استعمالا في المعاملات بين الجزائريين لانعدام الثقة في الوسائل الأخرى ويدل هذا على أن النظام المصرفي الجزائري ما زال متأخرا كثيرا في هذا الميدان .

المطلب الرابع : تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد ، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفية خاصة في مجال الصناعة المصرفية ، وسعيها نحو الصيرفة الإلكترونية شرعت في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب .

1- البطاقة الائتمانية [259]: إن هدف اعتماد بطاقة مصرفية في الجزائر هو توحيد التقنيات المكونة للجهاز ولذلك فإن الطريقة المثلى للدفع هي تلك التي تتميز بالبساطة في الإستعمال ونموذج موحد لإستعمالها (خط+ الدفع + الإلكتروني) ووسيلة الدفع مؤمنة بالنسبة للحامل (بطاقة ذكية) وبها جهاز مقاصة إلكترونية يتميز بالسرعة ، فضلا عن تزويد موزعات ومعدات ضرورية لمركز المعالجة بأجهزة طرفية ، بالإضافة إلى تكوين لجنة من المصارف تمثل كل المشاركين لتحديد ووضع دليل للدفع الإلكتروني وقواعد التعامل بين التجار والعاملين ومعالجة قضايا عدم التسديد والنزاعات المختلفة ، وبعد هذه التهيئة الواسعة ورسم الهدف المنشود تقوم شركة ساتيم بالإشراف على العملية التقنية وذلك بإدماج الموجودة حاليا في الشبكة النقدية بين المصارف على ضمان المبادلات مع جهاز الموزع SERVER وجهاز المعلومات بمختلف المصارف ، ويجب أن تشير هنا إلى ضرورة أن يسحب هذه العملية أو البرنامج حملة ‘إعلامية تحسيسية موسعة ومكثفة وتكوين مهني تطبيقي حتى تساعد وتسهم في تحقيق المشروع .

ثم تقوم شركة "ساتيم "بعد هذه المرحلة مع جميع المصارف المنخرطة على إنظمام شبكة الدفع الدولية بإصدار بطاقة الدفع **MASTER CARD** أو **VISA** القابلة للاستعمال على المستوى الوطني والدولي لعملية السحب أو الدفع .

وكل ما سبق ذكره من إجراءات قد عملت الجزائر على تحقيقها ليس بصورة كاملة وشاملة ولكن نستطيع القول أنها تسير على خطوات منتظمة ومتباطئة من أجل تحقيقها بشكل تام وهذا العمل كان أثناء قيامها بالإصلاح المصرفي من اجل فتح المجال لتطوير التجارة الإلكترونية ، وذلك بإصدار أول بطاقة هي " سي – بي – أي – فيزا – غولد ".

---

[259] -www.bank – of –Algeria . dz . 2011/04 /15 : بتاريخ

1-1- بطاقة " سي – بي – أي – فيزا – غولد "[260].

لقد بدأت تظهر بوادر الصيرفة الإلكترونية في الجزائر عن طريق إصدار أول بطاقة ائتمانية وهي بطاقة الدفع الإلكترونية العالمية " سي –بي –أي –فيزا –غولد "التي ترخصها هيئة عالمية " فيزا" حيث عن طريق هذه البطاقة يتمكن صاحبها من شراء السلعة التي يرغبها عبر الانترنت في أي مكان في العالم وتحويل الأموال إلى البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة اعتراضها غير أن ما يعيق هذه العملية في الجزائر هو بطء إجراءات تحويل الأموال عبر البنوك ، فحسب مستثمر سعودي فإن التحويل الأموال من وكالة بنكية في بسكرة إلى وكالة أخرى بالعاصمة تابعة لنفس البنك يتطلب 10 أيام كاملة . ناهيك عند تحويل الأموال إلى مصرف آخر خارج البلاد فهذا يتطلب وقت أطول قد يتجاوز الشهرين ، غير أن وزير المالية مراد مدلسي أكد بأن الإصلاحات الجارية في القطاع المصرفي ستقلص مدة التحويلات .

إلى جانب الاتفاق مع " فيزا " صرحت غنية هوادرية المديرة العامة لبريد الجزائر عن مفاوضات تجريها الجزائر مع " ماستركارد " للإنظمام إلى نطاقها علما أن الهيئتين (فيزا وماستر كارد) هما اللتان تصدران البطاقات الائتمانية ذات الائتمان العالمي .

1-2 بطاقة " كاش يو " [261]

إن بطاقة "كاش يو" المنتشرة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط قد أبدت اهتماما خاصا بالسوق الجزائرية ، حيث نشرت عدة إعلانات في موقع مكتوب تبحث عن موزعين لبطاقتها الإلكترونية في الجزائر رغم أن المدير العام لبريد الجزائر نفت وجود أي اتفاق أو حتى مفاوضات مع إدارة " كاش يو " لتوزيعها في الجزائر رغم إبداء بعض الجزائريين رغبة في التعرف على التسوق الإلكتروني بواسطة بطاقة

---

[260]-مصطفى دالع ، **واقع التجارة الألكترونية بالجزائر** ، مقالة نشرت بموقع : بتاريخ : 2011/05/01 www ialamtic .com

[261]- أيت زيان كمال ، حورية أيت زيان ، مرجع سابق ، ص 13 .

" كاش يو " التي تنظم عدة حملات إعلانية ومسابقات عبر الانترنت تقدم خلالها جوائز مغرية ولكنها تشترط مقابل ذلك شراء بطاقاتها الإلكترونية .

2- شبكة الاتصالات والبريد :

إن إقامة نظام دفع إلكتروني حقيقي في الجزائر يستلزم تطوير كل من شبكات الاتصال والبريد والانترنت وتعميمها على كل أنحاء القطر ، وقد بدأت الجزائر في السعي إلى تحقيق هذا التطور في مجال الاتصالات والبريد .

2-1 الاتصالات : نظام " وي – ماكس" [262]

لقد أكد الرئيس المدير العام لمجمع اتصالات الجزائر سليمان خير الدين الذي قال في حديثه لوكالة الأنباء الجزائرية أن هدف المجمع هو تعميم نظام النقد الإلكتروني في الجزائر ، وقد سبق لاتصالات الجزائر أن بدأت في عملية توزيع تلك البطاقات على زبائنها أصحاب الحسابات الجارية منذ حوالي شهرين ، ولم تنتهي العملية بعد ، إذ ينتظر ألاف الزبائن الحصول على تلك البطاقة التي ستخفف عليهم عناء الوقوف في طوابير لا تنتهي في مكاتب البريد من أجل سحب مبالغ نقدية للتعامل بها ، بينما بلغ استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني مراحل متقدمة في سائر البلدان، بلا هناك من البلاد الغربية التي افتقدت فيها السيولة المالية إلى درجة اختصت بها البنك دون غيرها .

ومن أهم المشاريع التي انطلقت شهر ماي 2007 ، نظام الخط المشترك الرقمي بالسرعة جد الفائق "وي – ماكس " (وولد انتير وبير ابيلتي فور ميكروويف إكسس) ، حيث أكد المسؤول على مجمع اتصالات الجزائر : "أخيرا سيتمكن مستعملو الانترنت من الاستفادة من خدمتي الهاتف والانترنت بسرعة

---

[262] غنية قمراوي،**اتصالات الجزائر تطلق نظام،"وي–ماكس"**بموقعwww.echouroukonlineje.com

فائقة ، بفضل هذه التكنولوجيا الجديدة التي تعتمد على موجات لاسلكية ، والتي ستمكن في سابقة بالجزائر من استقبال التلفزيون عبر الانترنت وبأسعار تنافسية .

وستتمكن اتصالات الجزائر من ولوج السوق السمعي البصري من خلال تسويق بطاقات لقنوات التلفزيون في الجزائر .

وسيطبق المشروع ابتداء ا في الولايات : الجزائر ، البليدة ، بومرداس لتتوسع إلى وهران ، عنابة ، قسنطينة ، وورقلة قيل نهاية السنة ، ويدخل ذلك ضمن تدارك النقائص في مجال الخط المشترك الرقمي بالسرعة الفائقة .

وقد تطلب انجاز هذا البرنامج وسائل ضخمة تمثلت في وضع كوابل بقدرة 80 جيغا بيت لربط الجزائر العاصمة بوهران وعنابة لتشغيل الشبكة متعددة الخدمات شهر مارس 2007.

وأشار خير الدين إلى أن استعمال خدمة "وي–ماكس"لا تتطلب سوى وضع هوائيات صغيرة ، على سقف المنزل والعمارة،

وبخصوص التعاون الدولي قال المسؤول أن اتصالات الجزائر تقوم باتصالات دائمة مع برتيش للاتصالات لتطوير خدمات"الهاتف الثابت والشبكة متعددة الخدمات بالجزائر"كما هو مقرر أن يوقع المجمع مع كوريا للاتصالات اتفاق شراكة في مارس الجاري،للتكفل ببنظام انترانيت بالمدينة الجديدة ونادي الانترانيت لسيدي عبد الله.

وأشار السيد خير الدين إلى أن مجمعه ينظم أولا ملتقى دولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في مطلع جوان لولاية وادي سوف حيث سيعرض حوالي 30 متعاملا وطنيا وأجنبيا منتوجاتهم وخدماتهم.

2– 2: البريد:[263]

تظهر جهود الجزائر ومساعيها من اجل تطوير الصيرفة الالكترونية في مجال البريد من خلال ما صرح به نورالدين بوفنارة المكلف بالإعلام على مستوى بريد الجزائر.

[263] امال فيطس،**اتفاقات شراكة مع الاجانب لتطوير التسويق والبريد المستعجل**،"مقالة نشرت بجريدة الخبر ،بتاريخ 9افريل2007".

أن الجزائر ستطلق اتفاقا للشراكة مع دولة أجنبية في مجال البريد السريع قريبا وذلك بهدف إعطاء البريد المستعجل أبعاد دولية حيث تضمنت هذه الشراكة اعتماد نوعية خدمات متطورة تتجاوب ومتطلبات الزبون وفتح السوق الجزائرية،وتطبيق البطاقات الممغنطة،حيث قال مسؤول الإعلام ببريد الجزائر أن هناك مشروع أكثر من 4 ملايين بطاقة،600 ألف بطاقة جاهزة بمكاتب البريد سيتم توزيعها تدريجيا بالعاصمة عن طريق إرسال إشعار لأصحابها لاستلامها مجانا، لتأتي ولايتا وهران وسطيف في المرحلة الثانية على أن تعمم العملية عبر كامل التراب الوطني قبل نهاية 2007، وفي هذا الإطار تم وضع 250 جهاز دفع عبر التراب الوطني على أن يتم تجاوز 500 جهاز آلي قبل نهاية السنة الجارية، وبهدف حماية المواطنين من السرقة تم اعتماد رقم سري يسلم لأصحاب البطاقات لإدخاله عند كل عملية استعمال لهذه البطاقة ولمواكبة هذا التطور في البرمجيات المعمول بها تم اعتماد دورات تكوينية "دائمة".

المبحث الثالث : أنواع البطاقات البنكية المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ببسكرة

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة بسكرة من أهم البنوك و أكثرها استعمالا للبطاقات البنكية الموجودة و المتعامل بها ، و قد أنتج البنك ثلاث بطاقات حديثة توافقا مع التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي .

المطلب الأول : بطاقة GOLD و بطاقة CLASSIC

1- بطاقة GOLD:

هي بطاقة الكترونية تسمى بطاقة gold ، تتميز بلونها الذهبي عليها الرقم السري الخاص بالزبون ، و هي بطاقة دفع تمنح لفئة خاصة و هم التجار و كذلك تمنح للمؤسسات التجارية .

بالنسبة للتاجر فهي تكون بطاقة دفع باسمه و يستعملها وقت ما شاء سواء في أيام عمل البنك أو العطل ،فهي استعملت خصيصا لتسهيل و توفير الخدمة أثناء العطل .

أما بالنسبة للمؤسسات التجارية متكون البطاقة باسم المسير و يكون هو المسؤول عليها و تحمل كافة المسؤولية .

إضافة إلى ذلك فقد حدد المبلغ المراد سحبه لكلا الطرفين حيث لا يفوق 5 ملايين دينار جزائري،و لا تقتصر العملية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقط بل يمكن كذلك استعمال البطاقة في جميع البنوك الأخرى . مثلا: BNA،CPA

بالنسبة لمدة هذه البطاقة فهي عامين و بعدها تسترجع إلى البنك ليتم تجديد تاريخ صلاحيتها .

تحت نفس الرقم السري و نفس الشكل فقط المدة تتغير .

أنظر ملحق رقم : (01) ص 122 .

2- بطاقة CLASSIC :

هي بطاقة حديثة أيضا ، تمتاز باللون الأزرق ، هي أيضا لديها رقم سري خاص بالزبون هذه البطاقة تمنح للأجراء ، سواء أجراء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي ،يستطيع حامل البطاقة سحب 2مليون دينار جزائري لا أكثر و يكون ذلك حسب الدخل (دخل العامل) مدتها عامين .لها نفس الطريقة للبطاقة عند **GOLD** انتهاء عمر البطاقة الكلاسيك .

أنظر ملحق رقم : (02) ص 123 .

المطلب الثاني : بطاقات التوفير

تعتبر هذه البطاقات من أحدث مستويات بنك الفلاحة و التنمية الريفية إنتاجها في 2012 ، عند رؤية مسؤولي البنك لكثرة الزبائن و عدم كفاية متطلباتهم و الانتظار الطويل للسحب و شكوى العملاء الذي يحملون دفتر التوفير،دعت الحاجة إلى ضرورة القضاء على هذه المشكلة و المساهمة في تحديث هذا الدفتر إلى بطاقة الكترونية تسمى ببطاقة التوفير حيث يستطيع حاملي هذه البطاقة بالسحب أثناء غياب عمل البنك (يومي العطلة) ، تتميز بلونها الأخضر الفاتح، هي كذلك تمتاز بالرقم السري خاص بالزبون، و نفس العمر بالنسبة للبطاقتين (GOLDET CLSSIC) و نفس العمر بالنسبة لعملية السحب فيستطيع حامل البطاقة سحب 5 ملايين فقط خارج الولاية ، أما داخل الولاية فيستطيع سحب أي مبلغ موجود في حسابه .

بالنسبة لدفتر التوفير فهناك نوعين :

أ–دفتر توفير عادي : يكون بفوائد أو بدون فوائد، و يكون هذا الطلب حسب رغبة العميل.

ب– دفتر توفير أشبال: يكون بالفوائد، و هو خاص للتأمين على الأطفال.

لذلك فان بطاقة التوفير توجد فقط في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

– يجدر الإشارة بأن جميع هذه البطاقات الثلاثة هي بطاقات أنتجت فقط من أجل تسهيل العمليات الدفع و السحب على شرط أن يكون السحب حسب حساب العميل لدى البنك ، لأن البنك لا يمكنه إعطاء دين لصاحب البطاقة ، لذا يجدر الاحتياط و الإعلام بكيفية عمل هذه البطاقات و عدد المبالغ التي يمكن سحبها.

و هناك بطاقة أخرى تسمى Mastercard هي بطاقة من قبل البنك ،و لا يتعامل بها الفلاحة لابتعاده عن منح القروض و تبقى هذه البطاقة محل الدراسة من قبل مسؤولي البنك.

المطلب الثالث : المقاصة الالكترونية .

– نظام المقاصة عن بعد :

إن عملية عصرنه نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام يختص هو نظام ACTI

1- تعريف النظام : هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام صكوك، تحويل، عمليات السحب و الدفع بالبطاقات البنكية، و ذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية و البرمجيات المختلفة ، و يمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.

دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك : بنك الجزائر ، كل البنوك ، اتصالات الجزائرSATIM، جمعية البنوك و المؤسسات المالية (ABEF)مع كل فروعها و مكاتبها عبر كامل التراب الوطني .

و يعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور.

دخل حيز التنفيذ يوم 15ماي 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006.

عملية في شهر ماي بما قيمته 51.12 مليار دينار و 489436 عملية فيACTI71933-عالج نظام ديسمبر من نفس السنة (2006) بقيمة 303.17 مليار دينار .

2-أهداف النظام : يهدف هذا النظام إلى :

* التسيير المحاسبي اليومي و إعطاء نظرة شاملة و حقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية .

* تقليص آجال المعالجة ، قيم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة .

* تأمين أنظمة الدفع العام .

* إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك .

* مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر .

لقد كانت سنة 2006 سنة عصرنه أنظمة الدفع و ما نتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة و المؤمنة لخدمات بنكية ذات جودة تخدم الزبائن في إطار مضمون و مضبوط .

- **مصلحة المقاصة في البدر لوكالة بسكرة :**

وظيفتها هي تحصيل الشيكات و تنقسم إلى قسمين:

* **مقاصة تقليدية:** تكون على المستوى البنك المركزي باستخدام الشيكات القديمة و يتم في الصباح على الساعة التاسعة صباحا.

و قد ألغيت هذه المقاصة التقليدية و أصبحت غير موجودة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

* **مقاصة إلكترونية** : يوجد جهاز خاص يقوم بهذه العملية و تكون مستخدمة في بنك البدر كأتي :

***الصراط** : هي عملية داخلية تتم على مستولى البنك ، و هي عملية تحويل الصكوك بين بنوك البدر تتم خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام ، و تبدأ العملية من بداية اليوم الأول إلى غاية اليوم الثالث وتم وضع هذا النظام سنة 2003 .

***المقاصة الإلكترونية** : تتم بواسطة الشيكات و تكون هذه العملية بين جميع البنوك الأخرى بواسطة الحوالات وبواسطة الشيكات، تستغرق مدة العملية أربعة أيام . **(CPA.BNA.BEA....)** كما تم تطبيق هذه العملية في البدر في 2006 ، أنظر للملحق رقم (03) ص 124.

خلاصة الفصل الثالث

نظرا لمحاولة الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركود المزرية و تسريع و تنشيط حركته رأت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي و مواكبة ما هو جديد ، و هناك سوء تسيير الموارد البشرية و عدم إتباع سياسة فعالة في تمويل الاقتصاد هذا من جهة و انتشار الفضائح و الفساد من جهة أخرى ، فاعتمدت البنوك الجزائرية على تطوير بإدخال العديد من التقنيات الحديثة فكانت وسائل الدفع الالكترونية من أهم التطورات التي اعتمدتها البنوك الجزائرية في أعمالها .و من أهم وسائل الدفع الالكتروني و أشهرها بطاقة الوفاء . (CIB)

و تعتبر تجربة البنك محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة بسكرة) الذي يعتبر من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر ، و تعتبر بطاقة السحب و الدفع . (BADR)

دعم للنشاط المصرفي للمؤسسة و زيادة مواردها ووسيلة لتحسين خدماتها المصرفية .

لكن لكن رغم اعتماد الجزائر لنظامين هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و نظام المقاصة عن بعد تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن التطور الحاصل في مجال القطاع المصرفي .

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراستنا موضوع بحثنا المتمحور حول "إحلال وسائل الدفع التقليدية بالالكترونية" ، توصلنا أنه في ظل وجود ما يعرف بالاقتصاد الرقمي ، توجد تطورات مذهلة خاصة في مجال تقديم الخدمات المصرفية و هذا نتيجة استخدام الإنترنت التي سرعت و سهلت في عملية تقديم الخدمات، و الانتقال من ما نسميه بالعمل الورقي إلى العمل الالكتروني .

فالعمل المصرفي الالكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية و يهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية ، و رفع كفاءة أدائها بما يتماشى و التكنولوجيا الحديثة و على هذا الأساس سعت الدول المتقدمة إلى تخفيض تكاليف العمليات المصرفية التي تتم عبر القنوات الالكترونية لتدعيم العلاقات و زيادة ارتباط العملاء بهذا البنك . و هو ما يعزز من المكانة التنافسية له في سباق الأعمال التجارية الالكترونية .

و حتى تؤدي وسائل الدفع الالكترونية دورها بفعالية فانه يجب العمل على التحكم في تقنيات الاتصال و حماية شبكة الانترنت من الاحتيال ، و ضمان سرية جميع العمليات المصرفية.

- اختبار الفرضيات:

* في ظل ثورة الانترنت ووجود التكنولوجيا اعتمدت بعض البنوك خاصة في الدول المتقدمة على العمل و تقديم الخدمات و الصفقات عن طريق الانترنت داخل المصارف و ذلك بواسطة وسائل دفع حديثة، و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

* أصبحت وسائل الدفع التي تقدم الكترونيا أكثر تنافسية ، حيث تقدم للزبائن و البنوك أفضل الخدمات و توفر لهم الجهد و الوقت و التكلفة و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

* إن المشاكل التي تعانيها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في القطاع المصرفي الذي أصبح يستخدم أجهزة متطورة و شبكات آمنة مكنته من التخلص من هذه المشاكل ، مما أثبت صحة الفرضية الثالثة.

* نظرا للمشاكل التي أفرزها ظهور وسائل الدفع الحديثة أدى إلى ضرورة الاهتمام بالجانب القانوني لها من أجل تحسين الخدمات التي يقدمها البنك، و هذه ما أثبت صحة الفرضية الرابعة.

* لا تستطيع الجزائر الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية و اعتبار وسائل الدفع الحديثة كبديل نهائي لها ، و تبقى بعيدة عم استخدام تكنولوجيا الانترنت في تطبيقاتها التجارية لصعوبة تقبل الجمهور لهده الوسائل .

- النتائج :

من خلال دراستنا لواقع وسائل الدفع الالكترونية و التقليدية و مقارنتها ما هو موجود فعلا من حلال ما عرضناه في الجانب النظري توصلنا إلى النتائج التالية :

* وسائل الدفع الالكترونية و الأعمال الالكترونية مفاهيم جاء بها الاقتصاد الرقمي .

* التجارة الالكترونية دعت إلى ضرورة تطور النظام المصرفي و بالتالي ظهور و تطور وسائل الدفع الالكترونية .

* تقدم وسائل الدفع الالكترونية فوائد عديدة للاقتصاد من سرعة و أما ن و تطور.

* ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات احدث قفزة في الحياة الاجتماعية و تؤدي إلى ظهور اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة .

* فيما يخص وسائل الدفع الالكترونية هناك سلطات مسؤولة عن إصدار هذه البطاقات و تطويرها .

و في الأخير تبقى الدراسة التي قمنا بها مجرد محاولة لتحصيل بعض المعلومات القيمة حول موضوع واسع يحتاج إلى جهد و وقت كبيرين ، آملين أن تبقى دراسة هذا البحث مقدمة لدراسات و بحوث أخرى.

- التوصيات و الاقتراحات :

بعد دراستنا لموضوع بحثنا ارتأينا تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات كالآتي :

* ضرورة مسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة و إسراع دولتنا لتبني هذا النوع من التطورات خاصة العمل على تدعيم و تحديث الخدمات البنكية الالكترونية و وسائل الدفع.

* ينبغي علينا أن ندرك أن وضعية الجزائر حاليا فرصة لا تعوض و عليه ينبغي الاستمرار في مشروع الصيرفة على سبيل الأولوية.

* العمل على ضرورة توافر الكوادر البشرية المؤهلة لاستعمال تكنولوجية المعلومات وصيانة الأجهزة وإيجاد نوع من الوعي العام لدى الشركات والجمهور لأهمية التكنولوجيا المعلومات وما يمكن أن تحققه من منافع .

* يرتبط الدفع الالكتروني بالتجارة الالكترونية ، و لذلك لا بد من وضع قانون ينظم هذا النوع من التجارة.

* علينا أن نستفيد من تجارب السابقين في ا المجال، خاصة منها التجارب الناشئة و تحديث البرامج و إدراج مقاييس و بحوث تتعلق بوسائل الدفع لالكترونية .

* الاستمرار في استخدام البطاقات الالكترونية و محاولة تفادي الأعطاب ، و التي تعوض النقود في محطات البنزين عبر التراب الوطني .

- آفاق البحث :

- ماهو الدور الذي تلعبه المحاسبة البنكية في ظل وجود البنوك الالكترونية ؟ .

- ما مدى مساهمة الويب البنكي في تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية ؟.

– ما مدى مساهمة وسائل الدفع الالكترونية في تطوير الجهاز المصرفي الالكتروني ؟ .

– ما دور اقتصاد المعرفة غي تطوير المؤسسات المالية و المصرفية ؟.

– إلى أي مدى يمكن للتكنولوجيا و مستجدات المحيط التأثير على الصيرفة الالكترونية ضمن اهتمامات البنوك الجزائرية ؟.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا – الكتب باللغة العربية :

1- إبراهيم سيد أحمد ، **قانون التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني وقانون الملكية الفكرية والأدبية** ، دار الجامعية ، مصر ، 2005 .

2- أحمد محمد غنيم ، **التسويق والتجارة الالكترونية** ، المكتبية العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، 2008 ، 2009 .

3- أحمد هني ، **العملة والنقود** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

4- أروى فايز القاعوري ، إيناس محمد قطيشات ، **جريمة غسيل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002.

5- أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، **اقتصاديات العقود والتمويل** ، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة ، 2005 .

6- السيد أحمد عبد الخالق ، **التجارة الالكترونية والعولمة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ، مصر ، ط2 ، 2008 .

إبراهيم بختي ، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة** ، بديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.

7-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4 ، 2005

شريف محمد غنام ، **محفظة النقود الإلكترونية ، رؤية مستقبلية** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2007 .

8- آيت زيان كمال ، آيت زيان حورية ، "**ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الصيرفة الإلكترونية في الجزائر** ، المركز الجامعي – خميس مليانة – الجزائر ، بدون سنة نشر.

9-الجنبيهي منير ، الجنبيهي ممدوح ، **التبادل الالكتروني بالبيانات** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2004 .

10- جاري شنايدر ، **التجارة الالكترونية** ، تعريب سرور على إبراهيم سرور ، دار المريخ ، الرياض ، 2008. – عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر .

11- جلال عايد الشورة ، **وسائل الدفع الالكتروني** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن،2008 .

12-حجازي بيومي عبد الفتاح ، **النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2002.

13-خضر مصباح الطيطي ، **التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية** : من متطور تقني وتجاري وإداري ،حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008.

14-حازم نعيم الصمادي ، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية** ، جائز للنشر والتوزيع ، 2003.

15-خالد ممدوح إبراهيم، **إبرام العقد الالكتروني** ، دار الجامعية ، مصر ، 2007 .

16- رشاد العصار ، رياض الحابي ، **النقود والبنوك** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.

17- عدنان الهندي ، **التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت** ، اتحاد المصارف العربية ، لبنان 2000

18- سعودي محمد توفيق ، **بطاقة ائتمان** ، دار الأمين للطباعة ، مصر ، دون ذكر سنة النشر.

19 - شهير بشتق ، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت بدون سنة، 2006 .

20- شريف محمد غنام ، **محفظة النقود الإلكترونية** ، رؤية مستقبلية ، الدار الجامعية الإسكندرية 2007. -شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط04 ، 2008 .

21- صالح الجداية ، سناء جودت خلف، **التجارة الالكترونية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن 2008 .

22- طارق عبد العال حمادة ، **التجارة الالكترونية** ،الأبعاد التكنولوجية والمالية التسويقية والثانوية الدار الجامعية ، القاهرة، ط2،2008 .

23- عبد النعيم مبارك ، محمد يوسف ، كمال أمين واصل ، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004 .

24- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، **البطاقات البنكية الاقتراضية والسحب المباشر من الرصيد ،** دار القلم ، دمشق ، 1998. ثناء علي القباني وآخرون ، **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية** ، دار الجامعية ، مصر ، 2006 .

25- عبد الحميد بسيوني ، **التجارة الإلكترونية** ، دار الكتب العلمية القاهرة ، 2003

26- فاروق محمد أحمد الأباصري ، **عقد الاشتراك في قواعد المعاملات عبر شبكة الانترنت** ،دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2002 .

27- فريد النجار وآخرون ، **التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** ، دار الجامعية ، مصر ، 2006 .

28- فريد راغب النجار ، **الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ،** مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004 .

29- محمد الصيرفي ، **الإدارة الإلكترونية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، بدون سنة.

30- مدحت رمضان ، **جرائم على الأشخاص الانترنت** ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 20.

31- مجدي محمد شهاب ، **اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000

32- محمد أحمد سراج ، حسين حامد حسان ، **الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1988 .

33- محمد حسن رفاعي العطار ، **البيع عبر شبكة الانترنت** ، دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني رقم 15 لسنة 2004 ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007 ، ط4 .

34- محمود محمد أبو فروة ، **الخدمات التشيكية الإلكترونية عبر الانترنت** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .

35- مدحت صادق ، **أدوات وتقنيات مصرفية** ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2011

36- منير الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي ، "**البنوك الإلكترونية**" دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005.

37-محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2007

38-نهلة أحمد قنديل ، **التجارة الإلكترونية والمرشد للمدير العصري رؤية تسويقية** ، الدار الجامعية قناة السويس ، 2005.

39 - ناصر خليل ، **التجارة والتسويق الالكتروني** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 - سامح محمد عبد الحليم ، **الحماية الجبائية لبطاقات الائتمان ، جرائم بطاقات الدفع الالكتروني**، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، 23) .

40- ناظم محمد فوزي الشمري ، عبد الفتاح زهير اللات ، **الصيرفة الإلكترونية والأعوان والتطبيقات ومعيقات التوسع** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008

41- وائل أنور صديق ، **وسائل الدفع الالكتروني** ، بدون دار نشر ، مصر، 2008.

42- وليد ناجي الحياني ، بدر محمد علوان ، **المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي** ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، جزء 02 ، 2002 .

ثانيا – الكتب باللغة الفرنسية :

43 -Bonneau Thierry" **Droit Bancaire**" , Edition Montchrestion ,Paris, 1994 .

44- D'loir lauprêtre Catherine " **Droit Du crédit** " , Edition EUIPSES,Lyon , 1999

45- Duclos Thierry **" Dictionnaire De la Banque**" , 2° édition Edition SEFI, Bibliothèque National du CANADA , 1999 .

ثالثا – المذكرات :

46- عبد الرحيم وهيبة : **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية** ، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ".

47- معارفي فريدة " باحثة ماجستير : البنوك الإلكترونية ، العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، بدون ذكر سنة النشر" .

48- لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، "مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009."

رابعا – المجلات والمداخلات والملتقيات

49- محمد إبراهيم محمود الشافعي ، **مجلة الأمن والقانون** ، العدد 01 على الموقع :

http:// www.arrigal.com/économie / lifhar/researches 2011/04/27

50- علوطي لمين ، **تحديات الأمن الالكتروني في المؤسسة** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السادس ، 2009 .

51- بدر الدين خلاف ، " **جريمة غسل الأموال وعلاقتها بجريمة الفساد** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الواحد والعشرون 2011 .

52-أيمن قديح ، **الدفع الالكتروني من يحميه؟** مقال منشور على:

Net analyser // :http ,16/02/2013
53 – جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحافية ، الرياض على الموقع :
www emaratalyom .com . consulté le 13/05/2013 H 10 :59

54–عبد الهادي ، النجار ،**التجارة نقود المعرفية وآلية تناولها** ، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل السنوي بكلية الحقوق ، جامعة بيروت ، لبنان ، 2002.

55– بربش عبد القادر ، زيدان محمد " **دور البنوك في تطوير التجارة الالكترونية** " ، الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية ، جامعة ورقلة ، 2004.

56– عبد الهادي النجار ، **النقود المصرفية وآلية تداولها** ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية .

57–رضا عبيد ، **الآثار القانونية للتحويل المصرفي الإلكتروني** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، دار جامعة بيروت العربية ، 2002 .

58– يوسف مسعداوي ، **البنوك الالكترونية** ، " ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات " .

59– معطى الله عز الدين ، بوقهوم محمد ، **المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية** ، " ورقة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، ديسمبر 2004 ".

60 – حسين شحاذة الحسين ، **العمليات المصرفية الإلكترونية** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ،جامعة بيروت ، لبنان ، 2002 .

61–عباس بلقاضي ،**المتطلبات اللازمة فقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي** ، "ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، أيام 6–7جوان 2005 ، جامعة جيجل " .

62– رحيم حسين ، هواري معراج ، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية** "ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ، جامعة الشلف ، أيام 24–25 ديسمبر 2005 .

خامسا – المقالات :

63– امال فيطس،**اتفاقات شراكة مع الاجانب لتطوير التسويق والبريد المستعجل**،مقالة نشرت بجريدة الخبر ،بتاريخ 9افريل2007.

64 - إبراهيم الفقي ، **محاضرات في المبيعات والتجارة** على الموقع :
www marketing –etude- com . consulté le 13/05/2013 H : 11h23

65–مصطفى دالع ، **واقع التجارة الألكترونية بالجزائر** ، مقالة نشرت بموقع : بتاريخ :
www ialamtic .com 2011/05/01

66– محمد رشيد ، **محاضرات في تقنيات البنكية المدرسة العليا للقارة** ، السنة الرابعة غير منشورة، ، 2001 ، 2002 .
www.c4 arab. Com consulté le : 14/02/2013 à 14 :15h.

67– غنية قمراوي، **اتصالات الجزائر تطلق نظام،"ويب ماكس"**بموقع
ww.echouroukonlineje.com

68– إيهاب عبادة ، **الأمان والسرية في تقديم الخدمات المصرفية** ، دراسة مقدمة على موقع :
www .gmyme .com consulté le 13/03/2013, h : 15 :40

69–عز الدين كمال ، أمين مصطفى ، **الصيرفة الإلكترونية** ، على الموقع :
www .Dark .of Sudan . org

70–سرين سليمان الحربي، **الجرائم الالكترونية** ، مقال منشور على الموقع :
http:// cœia .ksu .edu .sa . consulté le : 16/02/2013 / h : 17 :03.

71–رحاب عميش ، **الجريمة المعلوماتية** ، على الموقع :
news .bbc .co.uk www . consulté le : 16/03/2013 H.17 : 09.

سادسا – المواد والقوانين :

72– المادة 113 ، قانون النقد والقرض رقم 10–90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، الصادر بالجريدة الرسمية ، العدد 16 ، السنة السابعة والعشرون ، بتاريخ 18 أفريل .

سابعا – مواقع الانترنت :

– المقاصة الالكترونية على الموقع :

73-http : www. Exectech .jo par –nw- details .

www.dora .net.

74- www. Bbekhti. Oline . com .
75-http : // takafa .org / km
76- http : // www.aljazirah .com.

77- Http : //www.alriyadh .com

78-www.maktoob . boy . com ,
79- Http : // eljazia . com–
80- www bankofsudan .org .
81- www aowat .com .
82 -www.Danascus bur . org .
83- www. al-jazirah .com .
84-http : // www.ntc .gov .sd /index .
85- www .corporate .visa .com .
86-www .corporate .visa .com ,
87-www .ityrabic . org.
88-www.bank – of –Algeria . dz .